مصر

من الجمهورية الوراثية

إلى الجمهورية الديمقراطية

مصر من الجمهورية الوراثية إلى الجمهورية الديمقراطية

اسم المؤلف : د. عبد الله الأشعل

الناشر:

مدبولي الصغير

٤٥ ش البطل أحمد عبد العزيز ـ المهندسين

تليفون : ٣٣٤٥٩٥٧٥ ـ ٣٣٤٥٩٥٧٤ ـ ٣٣٠٤٣٣٠٤

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠١٠/٣٨٢٩

الترقيم الدولي : ISBN: 978- 977- 286- 288- 9

الفهرسة :

ط١ ـ الجيزة ـ مدبولي الصغير ـ ٢٠١٠

١٧ X ٢٤ سم / ١٨٤ صفحة

---

* **حقوق الطبع محفوظة للناشر**

ولا يجوز نهائيًا نشر أو نقل أي جزء من

المادة المنشورة بهذا الكتاب أو استغلاله

دون الحصول على إذن كتابي من الناشر.

---

* **ما ورد بالكتاب يعبر عن رأي الكاتب**

وعلى مسؤوليته الكاملة

ولا يعبر عن الناشر أو دار النشر.

السفير الدكتور
عبد الله الأشعل

مصر
من الجمهورية الوراثية
إلى الجمهورية الديمقراطية

الناشر

مكتبة الأسرة

مقدمة

يصدر هذا الكتاب في حقبة فاصلة بين عصرين، وليس نهاية لنظام يمتد عبر عامين ٢٠١٠ -٢٠١١.

والعنوان يعني أن مصر مرت منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن ٢٠١٠ بجمهورية وراثية كان فيها نائب الرئيس هو ولي العهد وكان الاستفتاء هو البيعة في الأسر في النظم الملكية حتى أغرى هذا النظام جمهورية مبارك فلم يعين نائباً وإنما أعد ولياً للعهد اختصاراً للزمن، ويأمل المجتمع المصري أن ينهي هذه الحقبة ويدخل مرحلة الجمهورية الديمقراطية أو حتى الملكية الديمقراطية التي يعرف فيها تداول السلطة عن طريق الانتخاب الحر وليس افتراض رضا الشعب في الاستفتاءات المزورة السابقة.

ظلت مصر طوال القرن العشرين تبحث عن نظام يتفاعل معه المجتمع المصري، و يضع مصر في المكان الذي يتفق مع قدرات هذا المجتمع. فلسنا بحاجة إلى الإفاضة في أن مصر الموقع ليست بذاتها هي مصر الدور؛ لأن قدرتها على القيام بأدوار مختلفة تختلف من عصر لآخر. ولا تختلف مصر عن غيرها من الدول في قيادتها هي التي تحدد لها دورها.

ولكن الواضح أن مصر عندما انطلقت فيها ثورة ٢٣ يوليو كان الأمل يراود شعبها في أن تتمكن الثورة من إعادة صياغة المجتمع والنظام السياسي؛ بحيث تصبح مصر قدوة في الدولة العصرية الديمقراطية ثابتة الأركان. ولكن مصر في عهد عبد الناصر اكتسبت مكانتها بتحدى الغرب ومناهضة الاستعمار والصهيونية، ومحاولة رد الاعتبار المصري والعربى على المسرح الدولي، ولكن عبد الناصر فشل في أن يقيم نظاما سياسيا منفصلا عن الأشخاص؛ حتى يضمن لنفسه البقاء والثبات.

ثم جاء أنور السادات، وكان يطمح إلى استعادة سيناء، وإعادة توجيه بوصلة السياسة الخارجية هذه المرة نحو الغرب الذي يحتضن اسرائيل، وبالغ في ذلك نكاية بالشرق و بقايا رموز الناصرية، حتى انغمس السادات مع واشنطن وإسرائيل، واختارت مصر هذا المعسكر وهجرت المعسكر العربي.

وقد شهدت الدولة في العصر الأخير تآكلاً ملحوظًا، كما شهد دور مصر تراجعا مخيفا مثلما تفاقمت مشاكلها الداخلية، ووصلت التجربة الديمقراطية إلى الحائط، وبدأت مصر تعانى احتباساً ديمقراطياً خارقاً: نظام أطلق لنفسه العنان، وفساد يتفاقم، وعجز ملحوظ في الإدارة والانتاج، وجمود في الحياة السياسية، واستعلاء على أنات المواطنين، وزخم عبر عن نفسه في حركات احتجاج، وإن كانت فئوية؛ إلا أنها تعبر عن حالات الضيق في سبل العيش في وقت تتعاظم فيه التحديات البيئية والاقتصادية العالمية، ويصل في أنحناء مصر أمام الولايات المتحدة وإسرائيل إلى درجة السجود ... فصار المواطن المصري يعانى من الحياة ومن انعدام الكرامة .

وإن كان عام ٢٠٠٩ كاشفا أربعة أحداث هامة، وأولها هو تكاثر الفساد وقضاياه داخل الحزب الحاكم مقابل عجز النظام عن إدار المرافق وهجمات الأوبئة. أما الحدث الثاني هو الارتباك الذي أحدثته محرقة اسرائيل في غزة. والحدث الثالث هو الانفجار المفاجيء في العلاقات المصرية الجزائرية، والذى حمل معه كثير من الإيماءات والدروس والإشارات، وهي في معظمها تقطع بضعف الدولة المصرية وتآكل هيبتها. وأخيراً، الحديث المبكر عن الانتخابات الرئاسية ، ورد الفعل الوحشى من قبل النظام على كل من تسول له نفسه الدخول في هذه الساحة من خارج النظام.

تلك أهم القضايا التي تعتمل في مصر، وتشعر القارئ بأن مصر تغلى، وأنها تنتظر لحظة الانطلاق الحقيقى إلى القرن الحادى والعشرين، وسوف تكون النقطة الفاصلة في تاريخ مصر هي: الانتخابات التشريعية ٢٠١٠، والانتخابات الرئاسية ٢٠١١.

وأخيراً يلمح قارئ هذه السطور، الأفكار التي حملتها مقالاتنا، وحرصنا على أن تكون بين يدى قراء ارتسموا صورة لمجتمع قرر أن يعبر عن نفسه بحرية بعيداً عن وصاية الأدعياء الذين لا يزالون يعتقدون أنه قاصر، و أن بلوغه سن الأهلية بعيد المنال.

و الله من وراء القصد .. و هو الهادي إلى أقوم سبيل

الدكتور السفير / عبد الله الأشعل

القاهرة – ديسمبر ٢٠٠٩

الفصل الأول:

علاقات مصر الدولية

مصر والطريق إلى مجلس الأمن

حتى لا يسبب المقعد الإفريقي أزمة مصرية أفريقية!

مصر وجنوب أفريقيا: تحالف أم تنافس

نحو سياسة خارجية حقيقية لمصر

مستقبل الدور المصري في العالم العربي

القضاء المصري ومستقبل العلاقات الأمريكية المصرية

مصر بين واشنطن وحماس

مصر وحزب الله

مخاطر إثارة النعرة الوطنية في علاقات الدول

من يطفئ النار بين مصر والجزائر؟

(١)

مصر والطريق إلى مجلس الأمن:
المشروع القومي من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥

لا شك أن ترشيح مصر للعضوية الدائمة في مجلس الأمن قضية تترجم نضال الشعب المصري خلال العقد القادم، وأن المسألة لا يمكن حسمها بالخطب وعبارات الإنشاء، وإنما تتطلب عملاً منسقاً يشحذ همة الأمة للقيام بدور عالمي من خلال مجلس الأمن. فقد أوضحت مناقشات الجمعية العامة في دورتها الحالية (٢٠٠٤) أن مجلس الأمن مقبل على مرحلة جديدة وعلى خطة شاملة لإصلاحه؛ لأن المجلس الذي نشأ مع الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ قد مر بتغيرات هائلة في بيئة العلاقات الدولية، مما يجعل إصلاحه من حيث العضوية، وخاصة العضوية الدائمة، وامتيازات الأعضاء الدائمين، وأساليب العمل والإجراءات بحاجة إلى مراجعة شاملة، ما دام الهدف النهائي للأمم المتحدة هو العمل على صيانة السلم والأمن الدوليين، وأن مهددات الأمن الدولي أصبحت لا تقع تحت حصر. وإذا كان الاتجاه فيما يتعلق بتوسيع العضوية بإضافة ستة مقاعد على الأقل، فإن بعض الدول قد أعلنت ترشيحها ويتم تداول الامر حول هذا الترشيح، وقد قدمت أربع دول ترشيحها هي اليابان والهند وألمانيا والبرازيل، وشكلت حلفًا متساندًا، كما رشحت جنوب أفريقيا ونيجيريا ثم مصر، كلٌّ يطمع في الفوز بمقعد دائم.

ومن المتصور أن اليابان وألمانيا، وهما من الدول الأعداء للتحالف الذي سمى الامم المتحدة عام ١٩٤٥، وهي الدول التي يسمح باستخدام القوة ضدها بحكم المادة ١٠٧ من الميثاق، ولهما وضع خاص، وأن ضمهما إلى العضوية الدائمة في المجلس هو اعلان عن انتهاء خطرهما. بل وصلاحيتهما لتحمل المسئولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكل منهما سجل عامر بالأدوار والمواقف التي ترشحهما لهذا المقعد، ومن ثم لا يدخلان في إطار التوزيع الجغرافي.

أما الهند والبرازيل، فيمثل كل منهما القارة التي ينتمي إليها، ولكن المشكلة الحقيقية هي القارة الأفريقية التي رشحت لها دول ثلاث ولم يتحدد حتى الآن عدد المقاعد الدائمة المخصصة لأفريقيا، ومن ثم فإن السؤال الذي يلح في هذه المناسبة هو كيف تعد مصر لكي تفي بمعايير العضوية الدائمة في مجلس الأمن؟

لقد قدم السيد أحمد أبو الغيط وزير خارجية مصر مرافعته أمام الجمعية العامة يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤ حول أحقية مصر في شغل المقعد الدائم. ونحن في هذا المقام نريد أن نلقي أضواءً على كيفية إعداد مصر لشغل هذا المقعد الدائم الذي يستحق كل جهد في ضوء المعايير التي يحتكم إليها في اختيار الدول.

من الواضح أن أفريقيا قد يخصص لها مقعد واحد دائم أو قد يخصص لها مقعد دائم يتم التناوب عليه لمدد معينة بين أكثر من دولة أو قد يخصص لها مقعدان دائمان. وهذا أمر - في نظرنا - قد يصعب تحقيقه. والأرجح أن يخصص لإفريقيا مقعد واحد دائم، إما بشكل مطلق أو على سبيل التناوب. ومعنى ذلك أن مصر ستدخل منافسة ساخنة للغاية مع كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا، ويفترض أن الاختيار لهذا المنصب قد يتم إما عن طريق مجلس الأمن أو عن طريق الجمعية العامة، وهو الأرجح بعد أن تقوم الجمعية العامة بتعديل الميثاق بموجب أحكام المادة ١٠٩ منه، والتي تشترط أصول التعديل على ثلث الدول الأعضاء، أو قد يتم الاختيار داخل أفريقيا فيها، بحيث تقوم الدول الأفريقية في إطار الاتحاد الأفريقي بترشيح دولة واحدة لشغل مقعد أفريقيا.

فإذا كانت المنافسة داخل أفريقيا على مقعد أفريقيا، فإن الدول الأفريقية، وهي تفاضل بين الدول المرشحة الثلاثة، سوف تحتكم إلى عدد من المعايير، أولها، قدرة الدول المرشحة على تمثيل مصالح أفريقيا في مجلس الأمن، ومن ثم دورها في حفظ السلم والأمن في أفريقيا. والمعيار الثاني، هو الدور الذي تقوم به الدولة في تسوية المنازعات الأفريقية، وحضورها في الساحة الأفريقية السياسية والاقتصادية والثقافية. المعيار الثالث، هو مدى قدرتها الاقتصادية. والمعيار الرابع، هو علاقة الدول المرشحة بقوى النظام الدولي، وخاصة الولايات المتحدة. إذ تدرك الدول الأفريقية أن اليابان وألمانيا قد دفعتا ثمنًا كبيرًا لإرضاء الولايات المتحدة طوال الخمسين عامًا الماضية بعد أن قادت الولايات المتحدة قوات الحلفاء

لتدمير المدن الألمانية، وإرغام الجيش على الاستسلام، ومحاكمة كبار المسئولين السياسيين والعسكريين في محاكم الميدان في نورمبرج، كما دمرت بالقنابل الذرية هيروشيما وناجازاكي، وحكمت على الدولتين أن تكونا قزمين سياسيين، وأن يطلق العنان لهما في مجال النمو الاقتصادي. والمفاضلة بين مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا إذا تمت الآن، فإنها تظهر أن مصر بحاجة إلى الاستعداد لهذه المنافسة.

وأهم المعايير التي سوف توزن بها الدول المرشحة هي: القدرة الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي، ودور الدولة في تسوية المنازعات الأفريقية، وغيرها من المعايير التي تسهل الاختيار بين الدول الأفريقية.

والراجح أن هناك معايير تصلح للاختيار على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي، وهذه المعايير يجب استيفاؤها في إطار إعداد مصر لمشروع قومي تعمل عليه جميع فئات المجتمع المصري. وأهم عناصر المشروع التي تؤدي في النهاية إلى استيفاء مصر لمعايير الترشيح، هي:

أولاً: نظام ديمقراطي حقيقي يكفل انتماء جميع المواطنين والتفاهم على هدف واحد وشعورهم بأن جهدهم منصرف لخدمة الوطن وحده ورفعته وازدهاره. وهذا المعيار متوفر في حالة جنوب أفريقيا. وتحتاج مصر إلى استكمال بناء التجربة الديمقراطية المصرية، ووضع البرنامج الزمني على الأساس العلمي الذي يكفل بناء هذه التجربة والتوقف تماما عن ترديد مصطلحات مثل الإصلاح والتطوير والتجديد، لأن الأمر لا يتعلق بإقناع طائفة من الناس، وانما يتعلق بعمل تاريخي.

ولسنا بحاجة إلى القول بأن قضية الديمقراطية في مصر لم تعد طرفاً او سجالاً بين الحاكم والمحكوم، وانما اصبحت ضرورة، إذا إريد لمصر أن تقوم بدور عالمي تتجاوز به المنطقة التي تعيش فيها. كما أننا لسنا بحاجة إلى القول بأن النظم الديمقراطية الحقيقية هي وحدها المرشحة للمشاركة في إدارة العالم ضد غيرها. وقد رأينا كيف أن هذه النظم هي التي تطالب المنطقة العربية بجدول للاصلاح السياسي والاقتصادي.

ثانياً: إصلاح اقتصادي شامل لا يستند إلى الأعذار والحجج، ويستعين بكل الكفاءات من أبناء مصر. فلم يعد الوقت يتسع للتراخي في هذه القضية، لأنها تتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي الواجب توفرها في الدولة حتى تصبح مؤهلة للمشاركة في القرار الدولي. وليس

متصوراً أن الدول التي تعتمد على غيرها في المساعدات يمكن أن تتأهل لهذا الموقع، كما أن القضية بالطبع لم تعد - كما هو مطروح الآن - متعلقة بتحسين مستوى محدودي الدخل أو غير ذلك من العبارات التي ترجو بها بعض الحكومات تحسين صورتها لدى الطبقات الفقيرة، وهي لا تعلم أن عملية الإفقار قد طالت المجتمع بأسره. وهذا المعيار متوفر في حالة جنوب أفريقيا. ولكنه، مثل المعيار الأول، ليس متوفراً في حالة مصر ونيجيريا.

ثالثاً: المشاركة في عمليات السلام الدولية والإقليمية. والحق أن مصر تشارك في معظم عمليات حفظ السلام، مثلما أن جنوب أفريقيا لها رصيد طيب في هذا المجال، كما تسهم نيجيريا بدور مهم في تحقيق السلام في غرب أفريقيا من خلال دورها المشهود في منظمة الاكواس.

رابعاً: المساهمة في تسوية القضايا الإقليمية والدولية. وفق هذا المعيار سجلت جنوب أفريقيا سبقاً ضخماً، بحيث لا تترك قضية أفريقية دون أن يكون لها فيها دور وافر. وفي هذا الصدد، فإن مصر بحاجة إلى تخطيط دقيق لسياساتها الخارجية، لأن وضع مصر وتحول السياسات الإقليمية والعالمية لم يعد يحتمل ترف ردود الأفعال على أحداث متسارعة فتصيب صانع القرار بالارتباك والدوار، كما لم يعد في مقدور مصر ترف القعود عن القيام بالأدوار التي أشرنا إليها.

خامساً: المساهمة في ميزانيات المنظمات الدولية، ولا نظن أن هذه القضية حاسمة، لأنها ترتبط بالقدرات الاقتصادية للدول، ولكنها تصبح حاسمة من منظور آخر، وهو أن إصلاح مصر اقتصادياً سوف يرفع معدل مساهماتها المالية.

ونذكر في هذا الصدد أن مساهمات المنطقة العربية بأكملها في ميزانية الأمم المتحدة لا تتجاوز واحد بالمائة، بينما تساهم اليابان بأكثر من ٢٠٪ من ميزانيات الأمم المتحدة.

سادساً: احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. لم يعد هذا المعيار محل جدل بين الحاكم والمحكوم، أو أنه محل مزايدة من جانب بعض النظم، أو مناورة من جانب بعضها الآخر، لأن الأمم التي تنتهك حقوق الإنسان لأبنائها لا تجرؤ على تولي مسئوليات دولية، وإنما تكون دائماً عرضة للمؤاخذة والمراقبة من جانب الدول التي تقدر لأبنائها قدرهم وتحفظ لهم كرامتهم، ويكون القانون بين أبنائها حكماً فاصلاً. ويبدو أن هذا المعيار سيكون العنصر الحاسم للتفاضل بين الأمم المتمدينة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي.

ولا شك أن حصول مصر على صفر كبير في لجنة الاختيار بين مصر والمغرب وجنوب أفريقيا لإقامة المونديال، بينما حصلت المغرب على عشرة أصوات مقابل ١٥ صوتاً لجنوب أفريقيا أبلغ الدروس على الأهمية القصوى التي يجب أن نعلقها على هذا البرنامج والمشروع القومي لإنهاض مصر.

وهكذا يتبين أن مصر بحاجة إلى مشروع قومي يعيد مصر مرة أخرى إلى كل الساحات الإقليمية ويرشحها للقيام بدور على الساحة العالمية، وهذا يتطلب العمل وفق هذا المشروع حتى لا تفلت الفرصة وقد لا تعود مرة أخرى قبل خمسين عاماً قادمة.

(٢)

حتى لا يسبب المقعد الأفريقي أزمة مصرية أفريقية!

يجب أن نميز تمييزاً واضحاً منذ البداية بين ملاحظاتنا على سياسة مصر الأفريقية، وبين سعى مصر للحصول على مقعد دائم عن أفريقيا في مجلس الأمن. وهناك عدد من الملاحظات اللافتة للنظر في هذه القضية، والتي يجب إبرازها بأكبر قدر من الوضوح:

الملاحظة الأولى: أن لمصر مصالح حيوية في أفريقيا، وأن هذه المصالح تتطلب من مصر اهتماماً يتوازى مع أهمية هذه المصالح، ولا يكفي لتبرئة الذمة القول بأن الجهات المعنية في مصر تبذل أقصى جهدها، لأنني أستطيع أن أقرر من واقع خبرتي وخدمتي مرتين في أفريقيا بشكل أفادني غاية الإفادة، أن أفريقيا تحمل لمصر صورة عبد الناصر، وفيما تلا ذلك لا تكاد تذكر لمصر الكثير، ومع ذلك فإنها مهيأة لرؤية مصرية نشطة. والمشكلة في مصر أن كل من يتنبه إلى ضرورة حماية مصالح مصر الحيوية التي تبدأ من السودان يتهم بالعداء والمعارضة، أو في أحسن الظروف عدم الإلمام بما تبذله مصر في هذا الصدد. ولكن مشكلة القائمين على سياسة مصر الخارجية أنهم لا يدركون حقيقة المسرح الأفريقي، كما أنهم لا يدركون أن مصر أكبر مما يتصورون.

الملاحظة الثانية: أن سعى مصر للحصول على مقعد دائم قد ارتبط منذ البداية بحصة أفريقيا من المقاعد الدائمة التي يجب تخصيصها لقارات العالم. وربما لم يلاحظ الكثيرون أن فرص مصر في الحصول على مقعد دائم دون الارتباط بهذا الإطار أكبر بكثير، لأن وزن مصر العربي والإسلامي والمتوسطي سوف يضاف إلى وزنها الأفريقي. أما في إطار أفريقيا، فسوف تعامل مصر بوزنها الأفريقي الذي يحتاج إلى مراجعة شاملة تتسم بالأمانة والصدق والإخلاص والعلم وعدم الحساسية.

أما لماذا انفردت القارة الأفريقية دون القارات الأخرى بالمطالبة بمقاعد محددة دائمة وغير دائمة؟ رغم أن كل مقترحات تطوير مجلس الأمن تعالج المقاعد بالفعل على أساس القارات احترامًا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، كما لوحظ أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعروض على قمة الألفية في سبتمبر ٢٠٠٥ حاول ضبط هذا المعيار آخذًا في الاعتبار المقاعد

الدائمة الحالية التي لم يكن لها علاقة بهذا المعيار. فإن مؤدى هذه الملاحظة أن مصر يجب أن تدرس مجمل مصالحها، وهي تسعى لعضوية مجلس الأمن، فلا تسمح لهذا المسعى أن يطيح بهذه المصالح أو يضعها في مأزق مع القارة يصعب تجاوزه، وعليها أن تعيد تخطيط موقفها على أساس استراتيجي. أما الإجابة على السؤال الخاص بانفراد أفريقيا دون غيرها بطلب مقاعد لها في مجلس الأمن فهي تحتمل تفسيرات:

أولها، أن المطالبة الجماعية أقوى من المطالبات الفردية.

وثانيها، أن هذه المطالبة في الإطار الأفريقي بموقف أفريقي موحد يؤدى إلى تصادى الانقسامات، ويعطي الاتحاد الأفريقي الحق في الفرز والحصر في حدود ما يتفق عليه، ولكن الخطر أن الدول سوف تحصر نفسها في هذا الإطار، خاصة مصر التي تملك أطرًا تتمتع فيها بحظوظ أوفر، بما يسمح بالاستفادة بالمطالبات الخاصة بأن يمثل العالم العربي وأن يمثل العالم الإسلامي.

ويبدو أن جنوب أفريقيا هي التي دفعت نحو حصر المطالبة والتوزيع في الاتحاد الأفريقي حتى تضع المنافسة الحادة بين سبع دول في سياق واحد تتمع فيها بنصيب كبير، بل إن جنوب أفريقيا قد أبدت استغرابها لدخول مصر إلى ساحة المنافسة الأفريقية. والحق أن جنوب أفريقيا تستحق أحد المقاعد سواء عن أفريقيا أو بشكل مستقل، وذلك بالنظر إلى دورها المركزي السابق في محاربة الشيوعية في أفريقيا، ومساعدة الغرب في هذه المعركة التاريخية حتى لو اتصفت نخبتها الحاكمة البيضاء بالعنصرية، ومعاداة المصالح الأفريقية وتشجيع المرتزقة، وكان ذلك كله مقبولا لدى الغرب ما دام ذلك كله قد وقع دفاعا عن القيم الغربية ضد الشيوعية في أفريقيا.

ومن مؤهلات جنوب أفريقيا احتضانها للقضايا الأفريقية، وحرصها على تسويتها، ومساهماتها في عمليات حفظ السلام، وحرصها على قضايا حقوق الإنسان، فضلا عن قدراتها الاقتصادية التي تساعدها على المساهمة الدولية في قضايا التنمية. ويضاف إلى هذا مؤهلات أخرى لا يمكن إغفالها. أهمها أن مانديلا وتاريخه النضالي والحرص على تشجيع التجربة الديمقراطية الفريدة في البلاد كان ولا يزال أحد أهم مؤهلات جنوب أفريقيا، ولا يخفى أنه كان العامل الحاسم في الفوز بتنظيم دورة المونديال عام ٢٠١٠، حيث حصلت مصر في مواجهتها على صفر كبير لا تزال له أشباح تؤرق المصريين حتى لا يكون صفر

مجلس الأمن أكبر من صفر المونديال، مما يؤكد في الإدراك المصري العام أن جنوب أفريقيا هي العدو الذي يتربص بمصر، ويجهض نضالها الرياضي والسياسي، ولهذا الانطباع آثاره السلبية بعيدة المدى.

هكذا خرجت جنوب أفريقيا - في نظرنا - من عداد المنافسة، وأصبحت المنافسة تنحصر بين مصر والدول الأخرى وهي ليبيا وغانا وكينيا والسنغال وبوتسوانا ونيجيريا.

ويبدو أن المنافسة أصبحت مباشرة بين مصر ونيجيريا، كما أن نيجيريا قررت تحويل هذه القضية إلى الرأي العام، مستفيدة من رئاستها للدورة الحالية للاتحاد الأفريقي. فإذا كانت قمة سرت في يوليو ٢٠٠٥ قد قررت التركيز على المطالبة بمقعدين لإفريقيا، فإن قمة أديس أبابا في ٢٠٠٥/٨/٤ قد اتجهت إلى توزيع هذين المقعدين، وبدت إشارات بأن أحدهما قد خصص بالفعل لجنوب أفريقيا، أما المقعد الآخر فقد سعت إليه نيجيريا بكل السبل، حيث اتفقت مع مجموعة الدول الأربع، وهي الهند واليابان والبرازيل وألمانيا، نيابة عن الاتحاد الأفريقي بالتنازل عن حق النقض للمقاعد الأفريقية، مقابل المساعدة في أن يؤول أحد المقعدين إليها، ولما كان ذلك يتناقض مع قرارات الاتحاد الأفريقي، مما لا يجوز للرئيس النيجيري أن يتصرف فيه لصالحه وباسم الاتحاد، فقد رفضت قمة أديس أبابا الصيغة المقترحة من نيجيريا، وقبلت بدلا من ذلك صيغة جديدة، وهي التركيز في الوقت الحالي على المطالبة بالمقعدين، ثم يتم توزيعهما بعد ذلك في مرحلة لاحقة، حيث حذر الرئيس أباسانجو من أن يؤدى التوزيع إلى الانقسام داخل الاتحاد الأفريقي. فما هي مؤهلات نيجيريا كما تراها لأحقيتها بشغل أحد المقعدين؟

صرح وزير خارجية نيجيريا يوم وهو متوجه لحضور قمة أديس أبابا بأن فرص نيجيريا للفوز يزداد يوما بعد يوم، وهو ما يعني أن بلاده مؤهلة بشكل واضح للفوز، وأن هناك لجنة تضم عضوا تتابع داخليا وخارجيا هذه القضية، ولخص مؤهلات بلاده للفوز في أربعة عوامل:

الأول: أن نيجيريا تمثل مصالح العرق الأسود في العالم، حيث يوجد نيجيري من كل خمسة من السود، بينما يوجد نيجيريا من بين كل أربعة من الأفارقة. وهذا عامل خطير يعتمد اللون والعرق أساسا للتمايز، وهذا يعني تكريس العنصرية والإيحاء بأن عضوية مجلس الأمن تقوم على أساس عنصري، وأن العالم يضم السود والبيض والملونين، وهو التقسيم الذي تصدت له المعاهدات المؤكدة لمبدأ المساواة بين البشر، وعدم التمييز على

أساس اللون أو العرق أو الدين. معنى هذا المعيار أن أفريقيا في مجلس الأمن تعني أفريقيا الزنجية، بينما أفريقيا غير الزنجية تمثل نسبة عالية في أفريقيا.

الثاني: المساهمة في حفظ السلام العالمي، حيث تفوق كل المنافسين في ذلك.

الثالث: القيادة الفاعلة والمثالية في منطقة غرب أفريقيا (أي في إطار الإكواس).

الرابع: أن الرئيس النيجيري يرأس دورة الاتحاد الأفريقي، وأنه يتمتع بالمصداقية.

من الواضح أن المؤهل الوحيد الذي يعتد به بالنسبة لنيجيريا هو دورها في السلام والاستقرار في غرب أفريقيا في ليبيريا وسيراليون وساحل العاج، وهو دور أملته طموحات نيجيريا الإقليمية، حتى في عهد سانى أباشا رئيس الانقلاب العسكرى قبل تحول البلاد في عهد الرئيس عبد السلام صوب الديمقراطية، التي تزعمها الانقلابى السابق أباسانجو جريا على تقاليد الديمقراطية الأفريقية الحديثة.

الملاحظة الثالثة: أنه بصرف النظر عن أن الاختيار لشغل مقاعد مجلس الأمن سيتم من خلال القارات الخمس، وأن وجود الاتحاد الأفريقي في القارة الأفريقية يبرر الاختيار من خلاله بخلاف آسيا مثلا، فإن الاختيار في أمريكا اللاتينية وفي أوربا لم يتم خلال المنظمات الدولية فيهما، فلم يتفق الاتحاد الأوروبى على ترشيح ألمانيا لاعتبارات كثيرة أهمها معارضة إيطاليا، كما لم تتفق منظمة الدول الأمريكية على ترشيح البرازيل بسبب معارضة الأرجنتين وغيرها.

وفي كل الأحوال، فإنه لا يوجد منصة موحدة للترشيح. ففى بعض القارات توجد منظمات إقليمية، بينما لاتوجد مثل هذه المنظمات في قارات أخرى. كما قد يكون من الخطر ترك الأمر لهذه المنظمات دون الالتفات إلى مؤهلات الدولة الراغبة في عضوية المجلس فيما وراء أسوار هذه المنظمات مثل مصر. وهذا هو السبب في قيام تحالفات عابرة للقارات. فمجموعة الأربعة السالف الإشارة إليها تعارضها مجموعة أخرى تضم كوريا الجنوبية وتعارض اليابان، والباكستان وتعارض الهند، وإيطاليا وتعارض ألمانيا، ثم الأرجنتين وتعارض البرازيل. أما الصين والولايات المتحدة، فقد اتفقتا على معارضة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن من حيث المبدأ، مما يعني أن قمة الألفية في الأسبوع الأخير من سبتمبر ٢٠٠٥ سوف تشهد مصادمات وانقسامات كثيرة.

الملاحظة الرابعة: قد يكون من المناسب لمصر أن تدرس استراتيجية التحرك على الأسس الآتية:

الأساس الأول: هو أن عضوية مجلس الأمن هدف لا يجوز أن يفسد علاقاتها الأفريقية، ولذلك لابد أن يكون موقفها واضحاً، وألا تنال المنافسة من هذه العلاقات، وهذا يتطلب معالجة كل الآثار الجانبية لعملية المنافسة، وعدم إشراك الإعلام في ذلك.

الأساس الثاني: محاولة العمل على أن يكون الترشيح للعضوية الدائمة في إطار عالمي، لأن مصر تملك رصيداً أكبر من رصيدها الأفريقي، مع العمل على وضع سياسة أفريقية واضحة وفعالة بعيدة عن الإعلام، والاستفادة من الأطر الأخرى المتاحة.

الأساس الثالث: التركيز في الإطار الأفريقي على العمل الجماعي في نطاق اللجنة العشرية التي شكلتها قمة أديس أبابا لتخصيص المقاعد لإفريقيا، ووضع معايير واضحة للمفاضلة بين المرشحين لشغل هذه المقاعد.

الأساس الرابع: التمسك بأن توزيع المقاعد يجب ألا تخصص بالكامل لإفريقيا جنوب الصحراء، وإلا كان انحرافاً خطيراً عن تقاليد العمل الدولي بشأن أفريقيا، حيث تقسم أفريقيا حتى منذ أيام الاستعمار إلى شمال الصحراء، أي شمال أفريقيا، وجنوب الصحراء، أي أفريقيا السوداء، وقد جرى العمل في مجلس الأمن على أن يمثل الشمال والجنوب دولتان.

كما أن مصر تشغل عادة مقعد أفريقيا في مجلس الأمن نيابة عن شمال أفريقيا، وهذا يقتضي توافقا بين الدول العربية في أفريقيا وهي: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان وجيبوتي والصومال، ولا تدخل في ذلك جزر القمر لوقوعها في الشرق من القارة.

وأخيراً، فإن أخطر ما يواجه مصر الآن أن تخسر معركة المقعد في مجلس الأمن حتى قبل تخصيصه أصلاً، كما تخسر معه شركاء العمل الأفريقي المشترك. ولا بد أن تلحظ مصر أن ترشيح ليبيا للمقعد، إذا تقرر انحصار المنافسة داخل شمال أفريقيا، قد تم بعد ترشيح مصر، وأنه لا يمثل تهديدا لفرصها إذا نجحت مصر في نقل المنافسة إلى النطاق الأضيق في شمال أفريقيا.

(٢)

مصر وجنوب أفريقيا: تحالف أم تنافس؟

قدمت مصر وجنوب أفريقيا طلباً للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن، ومنذ ذلك الوقت بدء الحديث عن فرص كل من مصر وجنوب أفريقيا وحدهما رغم أن ليبيا ونيجريا قدمتا طلباً ممثلاً. ورغم أنه لم يتقرر بعد بشكل نهائى عدد المقاعد الدائمة المقررة في أفريقيا والقارات الأخرى، فقد طلبت مصر أن يخصص لإفريقيا مقعدان. كذلك لم يتقرر بعد مواصفات المقعد الدائم، وما إذا كان هذا المقعد سوف يتمتع أيضاً بحق الفيتو، ولكن الثابت أن أفريقيا سوف يخصص لها مقعد واحد على الأقل، وسوف يجرى عليها ما يجرى على غيرها، سواء تم الاختيار للمقعد الدائم من خلال الجمعية العامة أو المؤتمر الدولى الذي أشارت إليه المادة ١٠٩ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن طريقة تعديل الميثاق، فإن المنافسة واردة لا محالة بين مصر وجنوب أفريقيا.

وتهدف هذه المقالة صراحة إلى بيان أوجه التمايز والتميز لمصر وجنوب أفريقيا، وما يجب على مصر أن تفعله حتى تعزز موقفها في هذه المنافسة. ولكن الهدف الأهم الذي يجب التشديد عليه هو ضرورة ألا يصور البعض جنوب أفريقيا على أنها العدو الجديد الذي يحرم مصر من مكانها اللائق انطلاقاً من القارة الأفريقية، وإنما يجب أن يبحث في شراكة حقيقية مع جنوب أفريقيا لصالح البلدين والقارة.

صحيح أن كُسب مصر لهذا المقعد سواء بشكل دائم أو بالتناوب مع جنوب أفريقيا أمر يجب أن نستعد له ونسعى إليه، ولكن لا يجب في سبيل الوصول إلى هذا الهدف أن نقفز فوق متطلبات الصداقة وشروط المنافسة الشريفة، خاصة وأن إثارة الشعوب في البلدين نحو صور سلبية لكل منهما سوف تضر ضرراً بليغاً بهما، وسيكون الطرف الخاسر حقاً في هذه الحالة هو الطرف الذي يكسب العضوية الدائمة في مجلس الأمن، لكنه يخسر شريكاً هاماً يمكن أن ينهض به نظام إقليمي كامل. ولهذا السبب عمدتُ إلى تسجيل هذه الملاحظة في هذه المقالة، فضلاً عن أن التنافس الشريف يشحذ الهمم ويرقى أوراق كل طرف، خاصة إذا كانت هذه الأوراق ترتبط مباشرة بالتنمية الشاملة لمجتمعه.

سبق أن أكدت في مناسبات سابقة على أن التنافس على المقعد الدائم في مجلس الأمن سوف يستند في حسمه على معايير معظمها موضوعي وأقلها نفسي وسياسي. فالأوراق اللازمة في ملف الترشيح، هو على وجه اليقين خمسة:

أولها نظام ديمقراطي حقيقي.

وثانيها سجل محترم لحقوق الإنسان يكشف عن أن المجتمع جاد في الانطلاق إلى الأمام نحو مجتمع الأحرار، وليس رده إلى الوراء نحو مجتمعات العصور الوسطى.

أما الورقة الثالثة فهي اقتصاد سليم معافى قادر على الاندماج والتفاعل مع الاقتصاد العالمي، وعلى مساعدة الاقتصادات الأخرى الأقل نمواً، كما يكون قادراً على المنافسة في بيئة التجارة العالمية الجديدة التي تسقط فيها أسوار الحماية وسياسات التستر على العورات الاقتصادية والفساد.

وأما الورقة الرابعة فهي دور إقليمي، ويفضل أن يكون أفريقيا يشعر الدول الأفريقية بقيمة مساندة المرشح لهذا المقعد، وأن يكون قادراً في الورقة الخامسة على أن يترجم دوره الإقليمي إلى دور عالمي. ومن المؤكد أن سجل المرشح في مجال الفعالية والمشاركة في صناعة العالم، وفي احترام القانون الدولي ومكافحة الإرهاب الحقيقي سوف يكون له تقديره.

وإلى جانب ذلك كله فلا شك أن عدم الاعتراض الحاد من جانب الولايات المتحدة يمكن أن يزكي ملف المرشح، ولكن الرضا أو الجفاء الأمريكي وحده قد لا يكفي للحصول على هذا المقعد.

أما أجواء المنافسة وما قد تثيره من مشكلات في الشارع العام والسياسي، فإن صورة جنوب أفريقيا في مصر تحتاج إلى عناية. فقد نظر المصريون إلى النظام العنصري في جنوب أفريقيا نظرة معادية، وكانت مصر سباقة إلى محاربة هذا النظام، فأغلقت مصر قنصليتها عام ١٩٦٠ في جوهانسبيرج، وأوقفت خطوط الطيران بين القاهرة وجوهانسبيرج، ولعبت دوراً مؤثراً في مقاطعة جنوب إفريقا في كل من الوكالات المتخصصة وطردها من بعضها، كما ساندت حزب المؤتمر الوطني، وكانت مصر أول من استقبل وفداً من جنوب أفريقيا قبيل زوال نظام الأبارتهيد ليكون نواة للدبلوماسيين الأفارقة في وزارة الخارجية في جنوب أفريقيا الديمقراطية.

ولا شك أن لمانديلا مكانة هائلة في قلوب المصريين باعتباره مناضلاً صلباً في سبيل الحرية، ثم باعتباره رجل دولة قاد بلاده في أحلك الظروف نحو الوفاق الوطني والتسامح ومحاولة إعادة بناء مجتمع ظل لقرون طبقيا تتربع على قمته الأغلبية البيضاء، وتمارس ضد أصحاب الأرض سياسات الكراهية والقمع والتمييز والاستبعاد.

غير أن جنوب أفريقيا منذ تحررها عام ١٩٩٢ من نظام الأبارتهيد كانت عازمة على الحصول على حقها الذي حرمته خلال هذه المرحلة عقاباً لحكومتها على سياستها الرسمية المقيتة، فورثت مقعد في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونازعت مصر كأس الأمم الأفريقية الذي تربعت عليه لسنوات، وهو الأقرب إلى الشارع المصري الذي يتابع كرة القدم باهتمام.

وعندما تنافست مصر وجنوب أفريقيا على تنظيم مونديال ٢٠١٠ فازت جنوب أفريقيا بخمسة عشر صوتاً من إجمالي خمسة وعشرين، حصلت المغرب على عشرة أصوات، بينما حصلت مصر على صفر كبير، مما أثار الشارع على الأداء الحكومي، ولكنه رسب في الأذهان أن جنوب أفريقيا تطارد مصر داخل أفريقيا، خصوصاً وأن الشارع قد لاحظ أن جنوب أفريقيا تتبع سياسة خارجية نشطة يسموح لها بأن يكون لها قول ووجود في كل قضية أفريقية، كما يسموح لها بالكشف عن وجهها الأفريقي الحقيقي بعد أن كانت جنوب أفريقيا مخلب الاستهتار الغربي، وأداة تعويق التقدم الأفريقي والعبث بأقدار أفريقيا، فلقيت جنوب أفريقيا ترحيباً حاراً في القارة الأفريقية وخارجها لأسباب ثلاثة:

أولها: أن أفريقيا تعاني مشاكل هائلة تفوق معدل التزام الغرب بالمساعدة في علاجها. فهي من هذه الزاوية توفر الحرج الذي يستشعره الغرب في ذلك.

السبب الثاني: أن اندماج جنوب أفريقيا في القضايا الأفريقية يساعد على حلها بما لا يتناقض مع السياسات العالمية. وقد رأينا كيف أن جنوب أفريقيا ألقت بثقلها في بوروندي وتوسط مانديلا لتحريك التسوية السياسة، بينما وقفت جنوب أفريقيا على بعد خطوات من كينشاسا عندما قررت واشنطن إنهاء نظام موبوكو وإحلال نظام لوران كابيلا محله، وهكذا في سائر القضايا الأفريقية.

أما **السبب الثالث**، فهو رغبة الغرب في دعم الديمقراطية الجديدة، وذلك بتشجيع سياساتها الإقليمية، وربما مكافأتها بالمقعد الدائم المخصص لإفريقيا. ويدرك مانديلا هذا

السبب بوضوح، فركز عليه خلال عرضه لملف بلاده أمام الفيفا، فلقى الترحيب الذي يطمح إليه.

فإذا عدنا لأوراق الملف لبحث مدى استيفاء جنوب أفريقيا لهذه الأوراق، فإنه من الواضح أن ورقة الديمقراطية متوفرة في جنوب أفريقيا وخطها فيها أعلى بكثير مما تحوزه مصر. أما سجل حقوق الإنسان فإنه أنصع من الملف المصري. أما الورقة الاقتصادية، فإن المؤشرات الاقتصادية على وجه العموم تزكى جنوب أفريقيا سوى بعض السلبيات التي سنشير إليها في الحال. والورقة الرابعة، وهي الدور الإقليمي متوفر تمامًا في حالة جنوب أفريقيا، خاصة وأنها تسهم في قوات حفظ السلام في كل أزمة أفريقية وآخرها دارفور، وبادرت في هذه القضية بالانحياز إلى الموقف الغربي ضد السودان بما يفسر على أنه انحياز للعنصر الأفريقي في السودان ضد العنصر العربي. وأخيراً فإن القبول الدولي لجنوب أفريقيا مكفول لسبب أنشطة حكومتها من ناحية، ولسبب دمجها في النظام الدولي ودعماً لديمقراطيتها.

ومن المزايا التي تحسب لجنوب أفريقيا أن دينها العام لا يتجاوز ٢٦ بليون دولار، وأن شركاءها التجاريين يتوازنون في علاقاتهم معها، فباستثناء ألمانيا (حوالى ١٧٪ من حجم التجارة الخارجية لجنوب أفريقيا، وبريطانيا وأمريكا ٨٪) يتساوى الشركاء الرئيسيون الآخرون (٦٪ لكلٍ) وهم الصين واليابان والسعودية وفرنسا. غير أنه لوحظ بعض السلبيات في جنوب أفريقيا، وهي أنها تتلقى معونة سنوية قدرها ٤٨٧,٥ مليون دولار (عام ٢٠٠٠)، ومن السلبيات أيضاً أن حوالى ١٥٪ من سكانها يعانون من مرض الإيدز، وأن سكانها يتحدثون ١١ لغة رسمية، وأن الأمية فيها تصل إلى ٨٦,٤٪، فضلاً عن أنها لا تملك إلا الدائرة الأفريقية للحركة، وأن ٥٠٪ من سكانها يقعون تحت خط الفقر، بالإضافة إلى أن معدل النمو الاقتصادى فيها لا يتجاوز ٢٪، كما أنها من أعلى معدلات الجرائم في العالم مما يجعل الاستثمار محفوف بالمخاطر، وإن كانت واحدة من أكبر عشرة بورصات عالمية. وقد وصل معدل البطالة فيها في مارس ٢٠٠٤ إلى حوالى ٣٠٪ وتشير الإحصاءات إلى أن ميزانيتها تعانى عجزاً داخلياً قدره أربعة مليار دولار (تقديرات ٢٠٠٤).

ومما يذكر أن مصر تتمتع بعدد من المزايا، وهي تعدد الانتماءات العربية والإفريقية والإسلامية والمتوسطية الآسيوية، ولهذا الاعتبار أهمية كبيرة لأن مصر يمكن أن تمثل

العالم العربي والإسلامى، وهو مطلب ملح من جانب الدول الإسلامية. ولا شك أن مصر تستطيع أن تنافس جنوب أفريقيا بعد استكمال أوراقها، بحكم كونها قوة إقليمية في منطقة جغرافية بالغة الأهمية، وتستطيع أن تلعب دوراً مؤثرة في مناطق انتماءها مما يجعل للجغرافية السياسية الدور البارز في تحديد الأهمية النسبية لكل من مصر وجنوب أفريقيا.

وبصرف النظر عن نتيجة التنافس فإن جنوب أفريقيا يجب أن تظل حليفاً لمصر، وأن تقوم شراكة قوية بينهما في مختلف المجالات، ولا يجوز النظر إلى هذه المسألة نظرة سلبية كما أشرنا من قبل.

(٤)

نحو سياسة خارجية حقيقية لمصر

في مقالته الصارخة في عدد مجلة صيف عام ٢٠٠٦ تساءل الدكتور هنري كيسنيجر عما إذا كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى سياسة خارجية، وفيما يتعلق بمصر فأنا أظن أن مصر بحاجة مصر إلى سياسة خارجية، وأزعم أن مثل هذه السياسة تحتاج إلى الكثير حتى ندرك وجودها ، ولذلك يجب أن نعرف أن هناك فرقًا بين الدور والموقف والسياسة ، كما أن هناك فرقًا بين السياسة الخارجية لدولة والعلاقات الخارجية لنفس الدولة ، فالسياسة الخارجية هي مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف وطنية وفق رؤية معينة في ظروف معينة وبأدوات معينة .

ومعلوم أن قرار السياسة الخارجية قد أصبح جزءًا من دراسات السياسة الخارجية على الأقل منذ عشرينيات القرن العشرين وأصبح مألوفًا في دراسات السياسة الخارجية في مصر منذ عقدين من الزمان ، ومع ذلك لا أظن أن المعطيات النظرية لقرار السياسة الخارجية يمكن أن تكون جزءًا من ثقافة صانع القرار في مصر، بل لا أبالغ إذا قلت إن مصر ليس لديها سياسة خارجية ولكن لدى مصر بعض المواقف من بعض القضايا التي لا يمكن أن تشكل مفهومًا للسياسة الخارجية رغم أن البعض يردد بشكل تلقائي عددًا من المبادئ العامة التي تخرج عن السياق تماما مثل السعي للسلام والتنمية والصداقة مع الجميع ودعم سياسة عدم الانحياز وغيرها .

ويرجع الخلل في ذلك إلى أن مصر باعتبارها دولة إقليمية كبيرة لا تدرك دورها ومكانتها وأنها منذ توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل قد تقاذفتها الأمواج وحطت بها في ركن قصي رغم ما تتمتع به جسديًا بالمكانة الجغرافية والحجم الكبير سكانيًا ومساحة مع انقطاع التجارب التاريخية في مجال السياسة الخارجية ، فقد كانت أجندة مصر في العهد الناصري هي دعم الاستقلال ومساندة قضايا الحرية ومحاربة الاستعمار، ثم انكسر المشروع الناصري عام ١٩٦٧ وأصبحت مصر بعد ذلك تحاول استثمار نتائج حرب ٧٣ ١٩

واختارت سلة واحدة وهي السلة الأمريكية التي قفزت إليها إسرائيل فأصبحت مصر في هذه السلة منذ ذلك اليوم واعتبرت أن السلة الأمريكية هي بديل عن انتمائها العربي ولذلك قللت مصر السادات من أهمية الانتماء العربي لمصر مما شجع البعض إلى المغالاة فاعتبر أن مصر قد توقفت عند عصر الفراعنة وطالبوا بإنشاء حزب وإحياء اللغة الهيروغليفية وغيرها من الشطحات التي تتسم بالطابع الوطني العنصري الذي يغفل تمامًا كل مقومات الدولة المصرية ومحيطها العربي والإسلامي .

ولكن مصر التي تتمتع بمقومات الدولة القائد من الناحية الجسمانية لا تتمتع بعقلية القيادة ولا تدرك أنها تقف على مقود القيادة ولذلك خسرت الدور كما أصبحت مواقفها في مجال السياسة الخارجية مواقف باهتة وتصنف أحيانًا على مواقف تابعة ، فبعد أن كانت مصر تؤثر تأثيرًا حقيقيًا في المنطقة وتعتد بها قوى النظام الدولي باعتبارها متحدثًا باسم المنطقة العربية تساوت مصر مع أصغر دولة عربية أو أقل مثل الأردن وقطر وغيرها بل دخلت مصر في تحالفات تعبر عن حالة سرطانية أقل ما توصف به أنها أصبحت توظف لخدمة أهداف لا تلتقي مع المصلحة العربية العليا مثل محور الاعتدال ضد محور التطرف ، وأحدثها محور السنة ضد محور الشيعة ، وقد توازى هذا الانسحاب في مجال السياسات الإقليمية تدهور مماثل وتآكل مخيف في مقومات الدولة التي ظلت مركزية ولو بشكل قمعي وحتى تحت الاستعمار منذ عصور الفراعنة ، وقد اثر ذلك تأثيرا عميقًا على بنية المجتمع المصري وتوجهاته وهو الذي يمثل الوعاء البشري للدولة .

فإذا كانت مصر لا تملك سياسة خارجية وإنما تملك بعضًا من خطوط ورصيد من العلاقات الخارجية مع الدول العربية فإن ذلك في حالة مصر يؤدي إلى الكثير من الآثار الضارة ذلك أن الدور المصري المؤثر كان دائمًا من سمات الكيان المصري سواء في عصور الاستقلال النادرة أو عصور الاستعمار فكانت مصر تؤثر ثقافيًا وسياسيًا بقدر ما يتسع دورها الإقليمي ولم يكن الدور الإقليمي ترفًا لمصر عبر التاريخ ولكنه كان دائمًا ضرورة للوفاء بمتطلبات المجتمع المصري ، صحيح أن مصر لم تكن كيانًا معتديًا على جيرانه ولكن الأمن القومي المصري كان يمتد إلى الجوار فعندما انحسر مفهوم الأمن القومي المصري ووزن مصر السياسي وأصبح محصورًا داخل حدود مصر الجغرافية فإن المسافة

الفاصلة بين الحدود الجغرافية وحدود القوة السياسية هي معدل التدخل الأجنبي في قرار مصر الداخلي والدولي لأن مصر تتمتع بميزة هامة تصبح أحيانًا نقمة عليها وعبئًا على إدارة السياسة الخارجية فيها وهي أن قوى النظام الدولي لا تستطيع أن تغفل مصر فإما أن تخضعها خضوعًا يصل لحد الاحتلال ، أو الإخضاع السياسي كما نشهد جزءًا منه في هذه المرحلة وإن كان خضوعًا إراديًا مرنًا ، أو تناصب مصر العداء الذي ينتهي عادة إلى السيطرة ، وهذا هو السبب في أن استقلال مصر عبر التاريخ كان نادرًا ولكن تأثير مصر على محيطها كان دائمًا كاسحًا .

والسؤال : هل يمكن إعادة بناء سياسة خارجية لمصر تكون قادرة على القيام بدور إقليمي وعالمي وأن تكون طرفًا في المعادلات الدولية مع القوى الرئيسية وأن تقيم توازنًا معقولاً بين مصالحها الإقليمية وبين مصالح الدولة الأعظم في النظام الدولي؟.

أعتقد أن هذا السؤال لا يمكن أن يكون نظريًا لأن من السهل أن نحدد مقومات السياسة الخارجية لمصر بناءًا على أولوياتها وعلى المزاج العام لشعبها ، فمصر مهما تعددت مشارب أبنائها تنتمي إلى الكتلة العربية الإسلامية كما تنتمي بالجغرافية وإن لم يكن بالمزاج والثقافة لأفريقيا ، وتنتمي من ناحية ثالثة لثقافة البحر المتوسط التي تتصل بخطوط تماس كثيرة مع الغرب بكل ما يعنيه هذا التماس من صبغة دينية وثقافية وسياسية . ومصر بمزاجها العام تميل إلى الجنوب ولكنها لا تعادي الشمال فكيف يمكن تصميم سياسة خارجية لمصر تقوم على الموقع والعمق التاريخي والمصالح والآمال التي يعلقها المجتمع المصري على دولة يعتز بتوجهاتها الخارجية ويدافع عنها دون أن تحدد مصر موقفها الاستراتيجي من إسرائيل ومن الولايات المتحدة .

عندما أعلنت في ندوة بباريس عام ١٩٩٩ أن فرنسا ليس لديها سياسة خارجية في أفريقيا بحضور وزير الخارجية الفرنسي لم ينزعج الرجل وإنما طلب توضيحًا وشرحًا لهذه النقطة فأوضحت أن فرنسا لا تملك الأوراق اللازمة للساحة الأفريقية وإنما يربطها بأفريقيا شوق قديم وعاطفة تاريخية ولم تدرك فرنسا المتغيرات الكثيرة التي طرأت على الساحة الأفريقية وغاية ما تملكه فرنسا هو الإعلان عن حسن النية ومصطلحات الشراكة والتعاون وغيرها مما يبهج ولكنه لا ينتج ، ولسوء الحظ فقد صدق ما توقعته في ذلك

الوقت بعد ذلك بسنوات قليلة خسرت فيها فرنسا كل أفريقيا لصالح الولايات المتحدة وتوشك الصين أن تغزو أفريقيا سلميًا وتزيح النفوذ الأمريكي الذي يتوارى رويدًا رويدًا خلف الأفق .

وهكذا قدر لنا أن نرى في جيل واحد أفول الإمبراطورية السوفيتية وبوادر زوال الإمبراطورية الأمريكية ومقدمات الانتشار الصيني عبر قارة آسيا المترامية الأطراف . فهل تدرك مصر أن القراءة الصحيحة للمشهد الدولي والمشهد الإقليمي لا يكفي لصناعة سياسة خارجية ناجحة وإنما يلزم إذا توفرت لمصر مقومات القوة الداخلية والنظرة الإستراتيجية لبعض مفاصل العلاقات الخارجية مثل موقف مصر من إسرائيل وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي يشعر فيه كل مواطن بأنه طرف في عقد الاجتماع القومي وليس رقمًا قوميًا يستدعى من وزارة الداخلية وأن يشعر فيه المواطن بأنه في وطن يحترم كل القيم التي نص عليها الدستور تحت حكومة شفافة تتمتع بالكفاءة وتنبو عن الفساد وتعمل من أجل رفعة الوطن وأبنائه. ولذلك فإن تآكل الدولة نجم عن تعاقب الحكومات التي لا تتمتع بكفاءة الإدارة كما أن إقامة سياسة خارجية ناجحة يتطلب قرارًا سياسيًا علميًا متحررًا من كل المقايضات الشخصية أو السياسية أو أوهام السلطة وأن يستعلي على كل التحيزات والتفضيلات الذاتية وأن تضعه مراكز بحوث متخصصة وألا يخضع للهوى والارتجال .

تلك هي مقومات السياسة الخارجية الناجحة لمصر لمن أراد أن يلقي السمع وهو شهيد .

(٥)

مستقبل الدور المصري في العالم العربي

يشير التاريخ إلى أن مصر عبر العصور كانت تحتل موقعًا معينًا لدى الدول الرئيسية في النظم الدولية المتعاقبة، وكانت الدول الرئيسية في هذه النظم تخطط لسياسة ما تجاه مصر. وكانت هذه الدول تعمد إلى أحد خيارات ثلاثة في هذا الشأن:

فإما أن تحتل مصر وتلحقها بأملاكها، وإما أن تعادي مصر معاداة لا تلبث أن تنقلب إلى احتلال، وإما أن تصادق مصر مصادقة تنتهي في الغالب إلى مصادرة القرار السياسي المصري.

وليس معنى ذلك أن مصر في جميع العصور لم تكن مستقلة، ولكن الثابت أن التاريخ المصري ينقسم إلى حقب ثلاث من هذه الزاوية:

الحقبة الأولى، هي الحقبة الفرعونية، والتي كان الخط السائد فيها بشكل عام هو استقلال مصر، فيما عدا حالات الغزو الأجنبي القليلة بالنسبة إلى آلاف السنين التي استغرقها العصر الفرعوني.

أما **الحقبة الثانية**، فهي التي بدأت بالاحتلال اليوناني، فالروماني، فالعربي الإسلامي، فالتركي، فالأوروبي، مع التسليم بأن الغزو العربي الإسلامي لا يتشابه في الجزء الأعظم منه مع الغزوات الأجنبية الأخرى، على الأقل فيما يتصل بأنه كان غزواً دينياً وثقافياً، وأنه شكل ثقافة مصر ودينها. وهذا العامل هو الذي يسمح لنا بالحديث بشكل ما عن علاقة مصر بالعالم العربي في أصوله التاريخية على الأقل.

أما **الحقبة الثالثة**، فهي التي تبدأ حسب تقسيمنا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولاتزال حتى الآن. وخصائص هذه الحقبة، وهي تشبه الحقبة الفرعونية من هذه الزاوية، هي أن المصريين أنفسهم هم الذين يحكمون مصر. واعتقد أن دراسة موقف الدول الرئيسة في النظم الدولية المتعاقبة، ونمط العلاقات بينها وبين مصر، تتصل اتصالاً وثيقاً بموضوعنا،

وهو متى يظهر الدور المصري في المنطقة العربية، وضرورته لمصر والمنطقة، ومتى يتدهور، ومتى يكون هذا الدور مستقلاً أو تابعاً. وحتى لا نبتسر عصور التاريخ، فإن مثل هذه الدراسة تحتاج إلى التوثيق وحسن الاستنتاج والتركيز، حتى يمكن بناء نظرية متكاملة في هذا الباب، وأرجو أن يتمكن من ذلك طلاب الدراسات التاريخية والسياسية، وأن يتصل اهتمام هذه الفروع في بوتقة واحدة يمكن أن تفيد في استخلاص الحقائق الموضوعية في هذا الباب.

وعندما قررت الكتابة في هذا الموضوع تقافز إلى ذهني الكثير من جوانب الدور المصري، وخاصة المعاصر. ويمكن أن نسجل في هذا الموجز الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى، هي أن مصر الحديثة التي يتفق المؤرخون على أنها تبدأ بعصر محمد على كانت تنظر إلى العالم العربي من زاوية استراتيجية، ولم تكن ترى أمامها هذا العالم من زاوية ثقافية أو سياسية. ولذلك، فإن تدخل مصر في الجزيرة العربية والسودان – في تلك الفترة– يمكن أن يفسر في سياق مختلف. ويستطيع المؤرخون أن يقدموا خدمة كبرى لدارسي العلوم السياسية بتوثيق الوقائع حتى يمكن النظر إليها من الزاوية السياسية بطريقة مريحة. ومن الواضح أن مصر توقف دورها في المنطقة العربية منذ الاحتلال البريطاني لها، والذي يبدو أنه بحاجة هو الآخر إلى دراسة موسعة حول العلاقات المصرية العربية في زمن الاحتلال. ومن المفيد، تطوير الدراسات التاريخية التي أصلت لعلاقة مصر بالمنطقة العربية حتى رغم أن هذه الدرسات كانت تحاول أن تؤصل بشكل مغرض للدور المصري في العالم العربي. ويقصد بكلمة «مغرض» هنا هو تعمد التأكيد على جذور العلاقات المصرية العربية، ولكن الدراسة التي أرجو أن تتم في المدرسة التاريخية المصرية تهدف إلى أمرين:

الأول، بيان مدى الوعى المصري بمحيط مصر العربي من الناحية الثقافية، التي كان يطلق عليها جميعاً «الدول الشرقية»، ويقصد بها في ذلك الوقت الدول الإسلامية.

وأما الأمر **الثاني**، فهو دراسة وجود سياسة مصرية تجاه المنطقة العربية، أي سياسة متعمدة وضعت خصيصاً لتحقيق أهداف معينة في المنطقة العربية.

ودون أن أقفز على نتائج هذه الدراسات المقترحة، أو أن أستبق بشكل مبتسر هذه النتائج، فإننى أستطيع القول إجمالاً، أن مصر لم يكن لها دور بالوصف الذي قدمناه في المنطقة العربية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ومن الواضح أن مصر الثورة قد أدركت أن تصفية الاستعمار في العالم العربي يؤدي إلى زعامة مصر لهذا العالم حتى لو كان بعض حكام العالم العربي في ذلك الوقت يتعاونون أو يتفاهمون مع هذا الاستعمار، ذلك ان البُعد الشعبى في الثورة المصرية كان أشد وضوحاً فقط في المنطقة العربية، وربما في بعض الجوانب في مصر، رغم أن من أشد المآخذ على الثورة المصرية أنها في الوقت الذي طالبت المواطن المصري لأن يرفع رأسه بعد زوال عصر الاستعمار، فإن الثورة قد ناقضت نفسها عندما رفعت شعاراً زائفاً ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، وهو تجزئة حرية الوطن والمواطن، فاستباح الحكام حقوق المواطن تحت ستار التركيز على تحرير الوطن، رغم أن الحقيقة الثابتة هي أن الوطن الحر لا يقبل إلا مواطناً حراً، ولا تقوم حرية الوطن إلا على أكتاف أبنائه الأحرار، ولكن هذا الشعار الذي صكه بعض المثقفين المغرضين كان يهدف إلى تسويغ الاستبداد، ومصادرة الحريات.

الملاحظة الثانية، هي أن الدور المصري قد ضرب في العالم العربي ضربة موجعة بهزيمة مصر المروعة عام ١٩٦٧، وهذه الهزيمة كان سببها الأساسى هو سوء إدارة الشئون المصرية في الداخل والخارج، والقصور في فهم المتغيرات الدولية. ورغم محاولاتنا فهم معنى الأحداث التي تكاثفت خلال الفترة من ٣٠ مايو حتى ٥ يونيو ١٩٦٧، فإن هذه الأيام الستة تحتاج إلى تركيز وإضاءة من المؤرخين السياسيين باعتبارها مفصلاً خطيراً في تاريخ مصر المعاصرة. (اصطلح على تسمية حرب ١٩٦٧بـ «حرب الأيام الستة»، التي تبدأ بيوم ٥ يونيو، وأظن أن إسرائيل تقصد بالأيام الستة هي الأيام التي أشرت إليها، على أساس أن يوم ٥ يونيو كان بداية تنفيذ كل ما تم تخطيطه خلال الأيام الستة السابقة عليه).

الملاحظة الثالثة، لا نظن أن الدور المصري قد استعاد قوته خصوصاً بعد وفاة جمال عبدالناصر، حيث أصبح الخلاف جسيماً بين مصر والعالم العربي منذ عام ١٩٧٤، وبشكل أكثر وضوحاً منذ زيارة الرئيس السادات للقدس في ١٨ نوفمبر ١٩٧٧، ولم يعد للدور المصري قائمة منذ ذلك التاريخ، بل بدأ التراجع المصري بشكل مخيف بعد أن تم توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وبدأت الولايات المتحدة تخطط لإعادة رسم الجغرافية السياسية

للمنطقة العربية، بحيث تصبح بغداد وليس القاهرة هي عاصمة العالم العربي، حتى لو تم ذلك عن طريق احتلال العراق، وإعادة تنظيمه لكي يكون صالحاً للحقبة الجديدة.

ولكن التساؤل هو هل لا يزال هناك رغبة مصرية وعربية في أن يكون لمصر دور؟ وهل هناك بقايا للدور القديم؟ وكيف تنظر مصر والمنطقة العربية إلى مثل هذا الدور، إن كان مرغوباً، وكيف يمكن التوفيق بين الدور المصري والهيمنة الأمريكية والإسرائيلية؟ وما هي مقومات الدور المصري المرغوب من الشعب المصري والشعوب العربية على الأقل؟ وكيف تفكر القيادة المصرية في انتماء مصر العربي، وفي جدوى دور عربي لمصر في عصر العولمة السياسية والثقافية في المنطقة العربية؟ تلك التساؤلات وغيرها هي ما تحاول هذه الورقة أن تقدم إجابة وتحليلاً لها.

(٦)

القضاء المصري
ومستقبل العلاقات الأمريكية المصرية

يبدو أن العلاقات المصرية الأمريكية قد ارتهنت بموقف القضاء المصري، بحيث تستقيم هذه العلاقات كلما استقام حال القضاء مع الرغبات الأمريكية. والحق أن العلاقات المصرية الأمريكية تختلف في أساسها وأهميتها في مصر عنها في واشنطن. ففي مصر تعتبر هذه العلاقات الركن الركين في علاقات مصر الخارجية، خاصة بعد أن أصبحت واشنطن هي الكعبة للساسة المصريين منذ اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، مثلما أصبحت الكعبة للدول العربية الأخرى تشد إليها الرحال، ويقصدها الزعماء في صلواتهم السياسية، وصار الحرص على العلاقات الثنائية من الجانب العربي مدعاة للاستخفاف الأمريكي بهذا الحرص، فأصبحت واشنطن تشرك الدول العربية معها في مناهضة المصالح العربية نفسها، وكان أبرز النماذج المساهمة العربية العامة في مساندة الحملة الأمريكية لغزو العراق، التي ساهم الجميع بقدر ما طلب منه، وبقدر ما يستطيع. وكانت النتيجة المباشرة ركوب إسرائيل لقطار العلاقات العربية الأمريكية، وأصبح التقرب العربي لإسرائيل بوابة الشفاعة لدى واشنطن، ففرضت إسرائيل تصورها لحل القضية الفلسطينية، وفصل القضية عن معطيات العلاقات العربية الإسرائيلية.

وقد أصبحت أحكام القضاء ضد أحد خلصاء واشنطن مدعاة لتوتر العلاقات المصرية الأمريكية. فلانزال نذكر قضية سعد الدين إبراهيم التي مرغت سمعته القضاء المصري في الوحل، وكان رأيي – ولايزال – هو أن القرارات السياسية الخاطئة هي التي أضرت بالقضاء، ولو كان القضاء مستقلاً حقاً حسب علم الولايات المتحدة، لكان احترام أحكامه مقدسة، ولكن ظهور القيادة المصرية منذ عبد الناصر أمام العالم وكأنه الآمر

الناهى، قد أقنع واشنطن بأن المؤسسات وهم. وقد رأت واشنطن بنفسها سلوك السادات وقارنته بمناحم بيجن في كامب ديفيد عام ١٩٧٨. وقدرة الرئيس في مصر على أن يفعل ما يريد وبالقانون، ما دام البرلمان جاهزاً لإقرار ما يريد بقانون. أو أن يعتبر إرادته قانوناً فوق القوانين، كما كان الحال في عهد عبد الناصر، الذي حلت شخصيته الكاريزمية محل القوانين العادية، بل والمعاهدات الدولية مع موسكو.

وقد أدى التباهى بالانفراد بالقرار وإزاحة المعارضين في مذابح متعاقبة للقضاة أو استدراجهم إلى بعض المزايا، وحملهم على الانحراف، ومن بينها تقرير الإشراف القضائى على الانتخابات، وهو نص دستوري انفردت به مصر دون غيرها من سائر دول العالم، إلى هذه النتيجة، وهي استهانة واشنطن بقضاء مصر.

ولا ينكر أحد أن قضية سعد الدين إبراهيم كان يجب أن تُدرس بأمانة بعد أن أصبحت مناسبة لتدخل واشنطن السافر في شئون مصر الداخلية. وقد تكرر المشهد الآن مرة أخرى، فقد أُتهم رئيس حزب الغد بتزوير توكيلات إنشاء الحزب، واعتقل على ذمة القضية، فبادرت وزيرة الخارجية الأمريكية إلى وضع علاقات مصر بأمريكا في كفة، وإطلاق سراح رئيس الحزب في كفة أخرى، وعرّضت وزير خارجية مصر الذي كان يزور واشنطن آنذاك لإحراج بالغ، كما أن الوزيرة الأمريكية أجلت زيارتها الميمونة لمصر حتى تفرج مصر عن رئيس الحزب. ثم ضغطت واشنطن مرة أخرى خلال ترشح رئيس الحزب لمنصب رئيس الجمهورية، وكادت أن تضع العلاقات مع مصر مرة أخرى في الميزان لو لم يفز في هذه الانتخابات بإعتباره مرشحها. وعندما حكم القضاء المصري يوم ٢٠٠٥/١٢/٢٤ بسجنه خمس سنوات بسبب قضية تزوير مستندات إنشاء الحزب، قامت الصحف الأمريكية بحملة شرسة ضد مصر، أكدت فيها أن أيمن نور هو رمز الديمقراطية، وأنه ضحية القمع القضائى في مصر، وأن حرص واشنطن على دعم الديمقراطية المصرية دعت البيت الأبيض إلى إدانة الحكم والمطالبة بالإفراج عن نور وبغير شروط، وأطلقت عليه زعيم المعارضة في مصر.

وأكد بيان البيت الأبيض مرة أخرى أن علاقات مصر مع أمريكا على محك بسبب هذه القضية، ألا يفيد ذلك قضية خطيرة تتصل بمدى هشاشة العلاقات المصرية

الأمريكية، وحجم التدخل الأمريكي في شئون مصر أكبر دول المنطقة، والتي يفترض أن تكون عاصمة العالم العربي. فإذا كان سعد الدين إبراهيم قد أدين في البداية لاعتبارات سياسية، فهذا عار على القضاء في مصر، وأما إذا كانت إدانته فنية مهنية، فماذا أطلق سراحه بعد مراجعة محكمة النقض مرتين في حالة نادرة في التاريخ القضاء. وكذلك الحال بالنسبة لأيمن نور، إذا كانت إدانته صحيحة، فلماذا لم يحل حزبه ما دام الحزب قد قام بتوقيعات مؤسسيه المزورة، أم أن الجزء غير المزور يكفي لقيام الحزب دون أن يرتبط مصيره بمصير مؤسسيه وتزوير إرادتهم. وكيف تطالب واشنطن بإطلاق سراحه وإغفال حكم القضاء إلا أن تكون على دراية بأنها أحكام سياسية، وأن تدخل الحكومة في أعمال القضاء مؤكد، وهل تصر واشنطن على تحريره من هذه "الأحكام السياسية"، مثلما فعلت مع صنوه سعد الدين إبراهيم.

ولقد أشارت الصحف الأمريكية إلى أن المحاكمة سياسية، وهدفها إزاحة أكبر التحديات أمام الرئيس مبارك، وأن الحكم هو اختبار لحرية الديمقراطية في مصر. وألمحت إلى أن قاعة المحكمة كانت غاصة برجال الأمن، وأن نور هتف بسقوط الرئيس مبارك، وأعلن محاموه ضيقهم بمصر وبنظامها، وأن عدداً من الدبلوماسيين من فرنسا والنرويج والدانمارك والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد حضروا المحاكمة، ولم تنس هذه الصحف إلى الإشارة في أكثر من موقع إلى وجود مكثف لرجال أمن الدولة بملابس مدنية في قاعة المحكمة، حتى توحي بتدخل الحكومة في عملية المحاكمة.

لا شك أن مساندة واشنطن لبراءة سعد الدين إبراهيم وأيمن نور أساءت إليهما في نظر الرأي العام المصري، فإذا كانت المساندة تعني التمسك بنزاهة المحاكمة، وأن أهمية هذا المطلب يتساوى مع مجمل العلاقات مع مصر فهذا موقف نبيل يجب أن تشكر واشنطن عليه، وأن تدان الحكومة المصرية على ترميغ سمعة قضائنا في الوحل، وخسران "القضية المزيفة" وعلاقاتنا مع واشنطن، وسوء إدارتها لهذا القطاع الخطير، وهو القضاء والسياسة الخارجية. أما إن كانت واشنطن تتخذ هذه القضايا ذريعة للتدخل المهين في شئوننا الداخلية، فإنه يجب البحث بشكل أكثر عمقاً عن أسس العلاقات المصرية الأمريكية التي هانت على واشنطن مع كل حادثة بسيطة، وكيف يمكن المحافظة على استقلال

مصر ونزاهة قضائها حتى لا يكون الترخص في الاستقلال والنزاهة مدخلاً خطيراً إلى ضياع المصالح القومية المصرية.

فهل آن الآوان لمراجعة شاملة لهذه العلاقات التي تصل عند مصر إلى درجة القداسة، ولا تساوى عند واشنطن شرو نقير؟

صحيح أن العلاقات مع واشنطن بالغة الأهمية، ولكن الخطر الأكبر أن تقوم هذه العلاقات على أسس مهتزة تجعلها عرضة في كل وقت للضياع. وهل تأكدت واشنطن من أن مصالحها في مصر أصبحت مضمونة، وأن هذا التهديد بالمساس بالعلاقات لن يؤثر على حجم المصالح وخدمتها دون أن يكون لمصر مقابل لذلك.

هذا الخلل الفادح يحتاج إلى مراجعة عاجلة. وفي ظل هذا الخلل أصبح السفير الأمريكي في مصر، ومن باب أولى في بقية الدول العربية، يكتب في الصحف المصرية مهاجماً نقاد السياسة الأمريكية، ومحرضاً على حرية الكُتاب في النشر والقول، ويهاجم الصحفيين، ويتدخل فيما يجرى في قرى مصر ونجوعها بحجة أنه إذا لم يكن لدينا سوء نخفيه، فلماذا التحوط في تحركات السفير وأعضاء السفارة.

صحيح أن المعاملة بالمثل غير واردة مادامت الشئون الأمريكية مكشوفة للشعب ومؤسساته، ولكن حسن الإدارة في مصر، والتمسك بدرجة من الاستقلال ضروريا لسلامة المراجعة. إن العلاقات القائمة على أسس سليمة وصحيحة هي خير ضمان لخدمة المصالح المشتركة.

(٧)

مصـــر بين واشنطن وحماس

تقوم السيدة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية من حين لآخر بزيارة للمنطقة، تختار منها في كل مرة عدداً من الدول بما يتفق مع جدول أعمالها وأهدافها. ولذلك شملت جولتها الأخيرة في الأسبوع الثالث من فبراير ٢٠٠٦ كلاً من مصر والسعودية والإمارات، ثم لبنان التي أضيفت فيما يبدو إلى القائمة، ولم تشمل إسرائيل والسلطة الفلسطينية معاً.

والملاحظ أن زياراتها السابقة كانت تشمل مصر أو تتجاهل مصر إذا كانت تقصد عقابها، أو إظهار الجفاء لها، وكان ذلك دائماً بسبب أيمن نور، الذي أصبح في ميزان العلاقات المصرية الأمريكية أحد العوامل الأساسية التي تنهض عليها هذه العلاقات، وهذا يدل على هشاشة هذه العلاقات، ورؤية واشنطن لها، خلافاً لما يراه البعض ممن يؤكدون في كل مناسبة على متانة العلاقات المصرية الأمريكية، وكأن بحث هذه العلاقات أصبح من المحظورات، ويدخل في دائرة الخيانة الوطنية. مثلما يرى البعض، أن توثق هذه العلاقات يعتبر هو الآخر خيانة وطنية.

والواقع أننا يجب أن نفصل مقاييس الوطنية عن مؤشر هذه العلاقات، بحيث يكون مقياس الوطنية هو التمسك بالمصالح المصرية والعربية والإسلامية في مواجهة الإملاءات الأمريكية. والمعلوم أن أيمن نور لا يزال سجيناً، وهو أمر يُشعر الولايات المتحدة بوخز الضمير لتخليها عمن تعلن أنهم تحت حمايتها، وهو أمر أضر به كثيراً، وحمله تاريخاً ربما لم يقصده أو يريده، وهو يعلم أن واشنطن تناهض مصر في شخصه دون ذنب اقترفه. ولذلك، فإن زيارة رايس لمصر هذه المرة تحتاج إلى تأمل أكبر.

فقد سجلت على مصر أنها أجلت من خلال البرلمان الذي يسيطر على أغلبيته الحزب الوطني انتخابات المجالس المحلية دون إبداء أسباب واضحة، اللهم إلا إذا كان ذلك خوفاً من فقدان الحزب الوطني السيطرة المطلقة على هذه المحليات، وهو أمر يتعلق بالترشح للرئاسة. ولكن كوندوليزا رايس ركزت على قضية حماس وإيران، وحفزت مصر على

الاقتراب من الموقف الأمريكي بصدد هذين الملفين، فأطلقت تصريحات "مشرقة" تنطوي على إغواء واضح لمصر.

ففي الوقت الذي تسجل فيه الإدارة الأمريكية تحفظاتها على الانتخابات التشريعية المصرية مقابل ثنائها على نزاهة الانتخابات الفلسطينية، فهي لا تزال تتحفظ على مستقبل الانتخابات الرئاسية في مصر في ظل المادة ٧٦ المعدلة، وهو تحفظ له ما يبرره من الناحية العملية. وقد أعلنت رايس عن أملها في أن تقود مصر المنطقة نحو الديمقراطية، ثم تردد أنها بررت ذلك في لقائها الخاص مع بعض النشطاء، بأنها قصدت فقط تشجيع المضي في الإصلاحات التي وعد بها الرئيس. ويبدو أن مصر لم تقدم لها ما كانت تتوقعه أو تأمله بالضبط، وإنما اقتربت مصر كثيراً من الموقف الأمريكي على الأقل في قضية حماس. أما في قضية إيران، فلا يجوز أن تفوت علينا إشارة هامة، وهي تصريح السفير الأمريكي في القاهرة قبيل الزيارة، الذي تضمن أن واشنطن تحث إسرائيل على الانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وهو موقف مخادع، لأن من شأنه تسهيل اقتراب الموقف العربي من الموقف الأمريكي، وحشد العالم العربي ضد إيران.

ويجب أن ننوه إلى أن الكثير من الكُتاب العرب يتمنون انضمام إسرائيل إلى هذه الاتفاقية، وهذا خطر كبير، لأن إسرائيل قوة نووية، وأن مركزها في ظل الاتفاقية ستكون أفضل مما هو خارجها، وسيكون بوسعها الرقابة على منع الدول غير النووية من حيازة الأسلحة النووية، والمشاركة في القرار النووي، وهو أعلى درجات قرارات الأمن الدولي.

أما أن موقف مصر قريب من الموقف الأمريكي، فهو يتضح من إعلان وزير الخارجية السيد أحمد أبو الغيط من أن السلطة الفلسطينية سوف تتطور ولا يجوز استباق الأمور. هذا الموقف فُسر عند البعض على أنه رفض مهذب للموقف الأمريكي، وفُسر عند البعض الآخر على أن مصر لم ترفض حرمان السلطة من المعونة من حيث المبدأ، وإنما تعول على تغيير موقف حماس صوب الشروط الإسرائيلية والأمريكية. أي أن الخلاف بين الموقفين المصري والأمريكي ينصب على توقيت حرمان السلطة وليس على مبدأ الحرمان، وما لم تتغير حماس يكون الحرمان وارداً ومشروعًا. وكلا التفسيرين وارد، خصوصًا وأن إغواء

مصر كان يخشى معه أن يقترب موقف مصر بشكل أوضح من الطلبات الأمريكية، ويحتمل أن تكون واشنطن قد عاتبت مصر على اقتراح مبكر أعلنته، وهو أن تقوم إيران بتعويض السلطة الجديدة في فلسطين ما تفقده من وقف للمعونة الأمريكية والأوروبية، لأن واشنطن طلبت أيضاً عدم تمويل السلطة أو قبول التمويل الإيراني. وقد رافق جولة رايس تصعيد إسرائيل لبرنامج تصفية زعماء المقاومة بما في ذلك حماس، ولذلك لا يمكن تفسير ذلك إلا في إطار أن هذا البرنامج هو الرد العملي على تردد مصر في تنحية حماس أو مناهضتها صراحة، وهو يسد المسافة الفاصلة بين الموقف الأمريكي والموقف المصري، كما أنه هو الحل الإسرائيلي الذي تشعر واشنطن أنه يكتسب مشروعيته من فشل واشنطن في تعديل الموقف المصري.

معنى ذلك أن الموقف الأمريكي لايزال على إصراره، وأن الموقف المصري قابل للتطور في ضوء معطيات ومتغيرات كثيرة. ولذلك أرادت رايس أن تزيل أي شبهة في أن واشنطن ليست أقل رحمة من العالم الإسلامي على الفلسطينيين، فأعلنت أن المعونات الإنسانية للشعب الفلسطيني سوف تستمر، بينما سوف تتوثق صور المعونة الأخرى.

وكان الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي أكثر تحديداً عندما قال باللغة الإنجليزية ما معناه أن السعودية لن تقطع المساعدات لاعتبارات إنسانية فقط، ومن السابق لأوانه القفز فوق الأشياء، وقال: «نأمل ألا نربط العون الدولي للشعب الفلسطيني باعتبارات أخرى بخلاف حاجتهم الماسة للعون الإنساني». وقد فُهم هذا التصريح أيضاً بطرق مختلفة لكن حده الأدنى – بصرف النظر عن تبرير القرار السعودي – هو أن الرياض سوف تستمر في دعم السلطة مادياً، دون أن يحمل ذلك على أنه تحد للسياسة الأمريكية.

وفي تقديري أن واشنطن سوف تصر من خلال مختلف الطرق بما فيها الضغط الميداني الإسرائيلي على احتواء حماس أو عزلها، وأن واشنطن لا تحتمل من حلفائها العرب أي موقف "غير إنساني" أي سياسي مساند لحماس، باعتبارها خيار الشعب الفلسطيني. ولعلها تذكرهم بأن الصمت العربي العام على وصف حماس بالإرهاب، ووضعها على القائمة السوداء للمنظمات الإرهابية كان إقرارا بهذا الوصف، وتدرك واشنطن أن حلفاءها ليسوا قادرين على مصارحة واشنطن بما يعتقدون، فهم لا يصرحون بأن حماس منظمة إرهابية،

ولا أنها منظمة فدائية تقاوم الاحتلال، ولذلك فإن صمتهم على المواقف الأمريكية شجع واشنطن على أن تستخلص لنفسها الموقف العربي الذي تريد، وهذا يشكل فشلاً كبيراً من جانب واشنطن في استقراء الموقف العربي حسبما أشار بتزيك سيل في مقالته بالحياة يوم ٢٤ فبراير ٢٠٠٦. وقد شجع واشنطن على اتخاذ هذا الموقف أن أحداً في العالم العربي لا يعترض على إبادة زعماء المقاومة بالصواريخ، بينما يتسابق الحلفاء إلى إدانة أي رد يصيب بالأذى أي هدف إسرائيلي.

فهل يظل العالم العربي متمسكاً بهذا "الغموض البناء" أو "السكوت الدبلوماسي" في مواجهة واشنطن وإسرائيل، أم أنه يرى أن هذا الموقف يحقق الهدف دون أية تكاليف في نسيج العلاقات العربية الأمريكية المختلة في الأصل؟

(٨)

مصر وحزب الله

اللافت للنظر أن مصر الرسمية مصرة على اتخاذ موقف من حزب الله لا يتسم بالعداء بقدر ما يتسم بالنقد المستمر والمتكرر. وكانت الإشارات الأولى عندما أعلن الرئيس مبارك خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦ نقده لعملية خطف الجنديين الإسرائيليين من جانب مقاتلي حزب الله. وأوضح الرئيس مبارك في تصريحات متفرقة أن الحزب جزء من التشكيلة الوزارية اللبنانية، وأنه اتخذ قرار خطف الجنديين وهو يعلم بالآثار والرد الإسرائيلي ومع ذلك لم يتشاور مع بقية أعضاء الحكومة حتى يمكن اتخاذ الترتيبات اللازمة لإعداد البلاد لهذه الآثار المدمرة.

كان واضحاً أن نقد الرئيس للحزب ينصب أساسا على فداحة الدمار الذي لحق بلبنان، وعدم التناسب بين خطف جنديين وبين كل هذا الدمار، وهو نقض كان يجب أن يوجه إلى إسرائيل وليس لحزب الله. وافترض الرئيس أن الحزب أقدم على الخطف وهو مدرك لاحتمالات الرد الإسرائيلي، خلافاً لحالات الخطف السابقة.

ورغم تأكيد السيد حسن نصر الله أمين عام الحزب الذي أعلن مرات عديدة أن سياسة الحزب هي اللجوء إلى الخطف لكي يبادل المخطوفين مع الأسرى الذين أمضوا عقوداً في السجون الإسرائيلية والذين تضم قائمتهم لبنانيين وفلسطينيين وعرباً آخرين غيبتهم ظلمات هذه السجون والتغذيب الوحشي لهم، وليسوا على أجندة أحد في العالم العربي وكأن قضيتهم أمر مشين للعالم العربي ويسيء إليه وأنه من العار الحديث عن هذه القضية.

ولكن الرئيس مبارك كرر موقفه دون أن يبدو أنه أخذ في الاعتبار إيضاحات الحزب، وربما كان بذلك يرد على الملاحظات القاسية ضد بعض الزعماء العرب. ولكن القضية في ظني ليست رد الرئيس أو تأكيد موقف لأن مصر دولة كبرى ولا بد أن يحظى موقفها بالتحليل المنطقي وأن تتحدد المصلحة الوطنية وراء هذه المواقف.

في نفس الاتجاه تواترت تصريحات وزير الخارجية المصري التي تنتقد حزب الله على أساس أن الحزب ينفذ أجندة أجنبية بعيدة عن المصالح اللبنانية، وأن خطف الجنديين كان خطأ مقصوداً ويهدف إلى أن يفلت الحزب من استحقاق نزع سلاحه في إطار الحوار الوطني واضاف إلى ذلك أن حزب الله تسبب في المزيد من احتلال الأراضي اللبنانية أي أن تصرف الحزب سبب العكس من منظور المصلحة اللبنانية.

هذا الموقف الرسمي المصري يسانده موقف فكري وثقافي لعدد من الكتاب من بينهم مفكرون لهم علاقات دافئة مع الولايات المتحدة، وبعضهم ينتقد الحزب من موقع طائفي، أو من موقع علماني يعادي الخط الديني الإسلامي أصلاً. على الجانب الآخر يقف الشارع المصري كله تقريباً مع حزب الله ويصدق بياناته. هذا التقابل التام بين الموقف الرسمي وبعض الموقف الفكرية المحدودة للغاية في مصر لابد له أسبابه التي يتعين تحليلها في هذه المقالة.

أما الموقف الرسمي المصري، فمن الواضح أنه لم يتفادى اتهام الحزب صراحة بأنه ينفذ أجندة محددة سورية أو إيرانية، وهو يقدح بذلك في وطنية الحزب ولبنانيته. من الواضح أيضاً أن مواضع النقد المصري للحزب تكرار للموقف الذي تؤكده قوى ١٤ آزار في لبنان، كما تلتقي بغير تفصيل كثير مع بعض المواقف الرسمية العربية.

من الواضح ثالثاً أن الموقف الرسمي المصري أدان العدوان الإسرائيلي والدمار الذي سببه، وطالب بالموقف الفوري لإطلاق النار، كما بادرت مصر إلى إصلاح الخلل الذي اعترى قرار مجلس الأمن ١٧٠١ وطالب الجميع باحترامه على أية حال طلبا للهدوء في لبنان، كما تبدى مصر الرسمية قلقها على تطورات الوضع الداخلي للبنان حتى قبل العدوان وكان لها بعض المساعي لإنجاح الحوار الوطني وتجنب الحدة التي قد تشعل الحرب الأهلية من جديد.

من الواضح رابعاً أن موقف مصر يؤثر بشكل ما حتى في ظل انسحاب الدور المصري وانكماشه وانكفائه على نفسه، ولسوء الحظ فإن موقف مصر مع دول أخرى منذ يوم ١٣ /٢٠٠٦/٧ أي يوم اليوم التالي للعدوان الإسرائيلي، كان له أبلغ الأثر على الموقف الإسرائيلي والأمريكي في الحرب، بل تجاسرت إسرائيل على البوح بأن زعماء عرباً اتصلوا

بها لتشجيعها على سحق حزب الله. فالثابت حقاً أن هذا الموقف استفز الشارع العربي والإسلامي وأشار بأصابع اتهام ظلت تكبر كلما أمعنت إسرائيل في عدوانها، وعانت من صمود الحزب وانهيار المخطط الإسرائيلي.

الثابت أيضاً أن إسرائيل التي أوهمت نفسها بأن المواقف الرسمية العربية تؤيد عدوانها وتباركه أوهمت نفسها أيضاً بأن حزب الله مكروه ومعزول في العالم العربي، وأن سحقها له هو فرض كفاية عن هذا العالم العربي الذي يقدر لها حسن صنيعها ويدخلها إلى قلوب العرب بهذا العمل القدري. والذي لابد أن تعلمه إسرائيل جيداً هو أن حسن نصر الله تحول إلى أيقونة ورمز وتحول الحزب خارج لبنان إلى رمز للصمود في مواجهة غطرسة القوة والإذلال والتواطؤ المكشوف بين إسرائيل وأمريكا.

وإذا كان المقام لا يتسع لتحليل مدلول بعض المواقف العربية، فإنه تكفي الإشارة إلى أن فشل إسرائيل في توظيف قوتها العسكرية والغطاء الدبلوماسي الهائل والذي توفر لها واعترافها منذ البداية بأنها تنفذ خطة مدبرة وأنها أصبحت مؤهلة لكي تنفذ في حزب الله قرارات مجلس الأمن الذي لم تحترمه يوماً قد أشعل الحماس في الشارع العربي والإسلامي للحزب وأمينه العام وهو يلحظ بالأسى السكوت العربي الشامل، حتى خرجت من هذا الشارع كل صور الإدانة والاتهام للحكومات العربية واستعلى هذا الشارع على بعض التلميحات الطائفية الصادرة عن بعض الحكومات العربية، واستغربت أن تدين هذه الحكومات المؤامرة الأمريكية الطائفية في العراق في الوقت الذي تمارس الشيء نفسه مع حزب الله.

ولكن الذي يهمنا في هذه المقالة بشكل محدد تلك الأسئلة الملحة في تحليل الموقف المصري من حزب الله.

فلماذا تعادي مصر حزب الله وتدخل نفسها طرفاً في صراع لبناني داخلي وأين مصلحتها في ذلك؟ ولماذا يؤيد الشارع المصري وجميع القوى السياسية المصرية بلا استثناء، بينما تقف الحكومة موقفاً معاكساً؟

هذا السؤال يطرح بإلحاح على الحكم في مصر حتى يوضح للشعب هذا الفارق الضخم في الموقف من حزب الله. ألا يدافع الحزب عن أرض لبنانية وألا يدافع ضد أعتى آلة حربية

معتدية إسرائيلية، وألا يسعى الحزب إلى تحرير الأسرى العرب؟ وحتى لو التقت المصالح السورية والإيرانية مع حزب الله ضد إسرائيل والولايات المتحدة، أليس ذلك أمر يتعلق بمعركة واشنطن وإسرائيل مع أعدائهما؟ ولماذا تنكر مصر أن يتلقى حزب الله اللبنانى المساندة من سوريا وإيران وحتى من الشيطان ما دام يدافع عن أرضه، بينما لم تنكر تبجح أمريكا بمساندتها لإسرائيل في عدوانها بكل أنواع الأسلحة المحرمة والعالم كله يتفرج على هذا المشهد المخزي.

وألا تدرك الحكومة المصرية أن موقفها بعيد للغاية عن موقف شعبها، وهل كانت مصر الرسمية تأمل حقاً أن تنتصر إسرائيل وتسحق حزب الله وتحتل لبنان حتى يقال إن نقد الحزب في البداية نابع من بعد النظر والحكمة، وأن الحزب لم يحسب للأمر حسابه وأن طيشه واندفاعه أعمياه عن جدية تحليل النتائج المختلفة. وهل تحرص مصر الرسمية على المخطوفين الإسرائيليين بينما لا يهمها الأسرى العرب ما دام الحديث عن هؤلاء الأسرى سيقلب المواجع على أسرانا الذين أعدموا وهم أمانة في يد القوة الغاشمة الآسرة دون أن تحرك مصر ساكناً، أم أن إرغام حزب الله إسرائيل على اتباع قواعد لعبة مختلفة معه قوامها الجدية يحرج الحكومات العربية جميعاً وبشكل أخص مصر الرسمية التي تتسامح بشكل لافت مع العبث الإسرائيلي المتكرر بأرواح جنودنا داخل منطقة الحدود المصرية الإسرائيلية. وما هي المصلحة التي تعود على مصر من موقف مصر الرسمية من حزب الله ومواصلة نقده في هذا الظرف الدقيق الذي يوزع فيه الحزب اهتمامه على الحملة الدولية ضده لإضعافه وتحجيمه ومنعه من الرد على تطاولات إسرائيل وتماديها ضد لبنان كما يرجز اهتمامه على الساحة الداخلية بعد أن أدى تدويل المسألة اللبنانية خاصة بعد العدوان الأخير إلى خلط الأوراق الداخلية والدولية لصالح إسرائيل. وما هي مصلحة مصر في نزع سلاح حزب الله، كما أننا نتساءل أيضاً عن مصلحة مصر في الاشتراك في الحملة الدولية لحصار الشعب الفلسطيني وإسقاط حماس لصالح فتح وتدهور الأوضاع ودخولها إلى حرب أهلية.

إذا كانت مواقف مصر الرسمية تعبر عن مزاج شخصى فلا نظن أن هذه المسألة يصح فيها العفوية والتعبير التلقائى عما تكنه قلوب الساسة، أما إن كانت المواقف مدروسة فإننا

نأمل بصدق أن يتفضل الحكم بتوضيح الاعتبارات والمصالح التي جعلت موضوع حزب الله الشاغل اليومى تقريباً لوزير الخارجية. وإذا كان مفهوما ، وإن لم مقبولا ، أن يفسر موقف الحكم من حماس بمقاييس المسرح الداخلى المصري وعليه لاعب جديد هو الإخوان المسلمون، وعلاقة الإخوان بحماس، فهل نفس المقاييس هي نفسها التي تدفع إلى الخشية من أن ارتفاع أعلام الحزب ترفع أعلام الإخوان في مصر والتيار الإسلامى عموماً؟. وهل لو كان حزب الله حزباً مسيحياً وتصادف جدلاً أن كان حليفاً لأمريكا ويدافع عن لبنان ضد إسرائيل، فهل موقف مصر الرسمية سوف يتغير؟

(٩)

مخاطر إثارة النعرة الوطنية في علاقات الدول

أظهرت الأزمة بين مصر والجزائر وارتفاع وتيرة "الوطنية" في هذه الأزمة، والحرب الإعلامية البشعة التي استخدمت فيها شعارات الوطنية وأعلام البلدين أن النظم المتخلفة وحدها هي التي تحتكر مصطلح الوطنية. فالأصل في كل الدول أن الشعب يدين بالولاء لدولته، ولكن المشكلة دائماً هي أن التقدم والتخلف، والتحضر والبربرية هما اللذان يتحكمان في رسم الخط الفاصل بين الوطنية أي الولاء للدولة وبين اللاوطنية أي القصور في هذا الولاء، فالفرنسي أو الألماني يفهم جيداً متى تكون الوطنية مطروحة كما يفهم جيداً متى وفي أي المواقف لا يليق إقحام شعار الوطنية في هذه المواقف، ذلك أن المواطن الفرنسي الذي يشجع الفريق الأجنبي ضد الفريق الفرنسي لا يتهم بعدم الوطنية، لأنه من حقه أن يشجع الفريق الذي يراه جديراً بالتشجيع، بل إن عدداً كبيراً من الأمريكيين يعترضون على السياسات الأمريكية في العراق وأفغانستان وهجر بعض الجنود الجيش تفادياً لخوض حروب لا يوافقون عليها ولم يقل أحد أن هناك نقصاً في وطنيتهم.

وفي موقعة الجزائر التي بدأت في القاهرة وانتهت في أم درمان تدخلت الدولة المصرية لكي تشعر كل المصريين في الداخل والخارج بكل الطرق بأن الوطنية الحقه والوحيدة ومعيارها الأكيد هو مساندة الفريق المصري ومناهضة فريق الجزائر وأن الأدلة على ذلك هي الاحتشاد والتفرغ، ويفضل أن يكون حاضراً في الاستاد وأن يقاتل للحصول على تذكرة الحضور بأي ثمن مهما دفع في سعرها في السوق السوداء، وفاءاً لوطنه واستجابة لدواعي الوطنية، وأن يحمل علماً يطوق به جسده أو سيارته وأن يلهم أبناءه حب هذا العلم من خلال هذه المباراة، وتصوير هذا اللقاء على أنه أم المعارك وأنها معركة الموت والحياة بالنسبة لمصر وهي التي تحدد بقاءها أو فناءها بين الأمم، فانخرط المصريون جميعاً بهذه الغريزة استجابة لحملة إعلامية طاغية حتى إذا هزم الفريق المصري هزمت معه وطنية مصر

وتلاشي معه كل أمل للمصريين في البقاء. وقد استجاب المصريون لهذا الإغواء الغريزي لينفسوا شحنة الكبت الوطني بعد أن عزت عندهم المناسبات الوطنية الحقيقية، وباعدت "السياسات الوطنية" بينهم وبين وطنهم الحبيب.

هذا الاستغلال البشع واللاأخلاقي للشعور الوطني في مصر قابله شعور آخر في الجزائر لا يقل عنه إسفافاً، ولكنه على الجانبين فصل من فصول احتكار الوطنية عند الحكام والنظم عندما تتدهور الأمم وتشتد محنها.

فالنازية هي الوطنية الألمانية المفرطة التي استعادت كرامة الألمان، ولكنها تجاوزت ووضعت الألمان فوق الجميع فاستفزت هذا الجميع، وهزمت ألمانيا وضربت مع هذه الهزيمة نازيتها، وفي فصل ثالث رأينا صدام حسين وهو يتغني بالقومية العربية حتى يجلب العرب إلي مغامرته ضد إيران، ثم يتغني بها مرة أخرى حتى يبرر غزو الكويت وسلب أموالها ومحو هويتها، وانتهي به الأمر إلي مشهد اغتيال يوم عيد الأضحي المبارك ليكون درساً قاسياً للعرب والمسلمين، وليكون علامة مؤلمة لضياع الوطن العراقي بالوطنية المفرطة والحب الأعمي الجاهل لهذا الوطن.

أما الفصل الرابع، فهو يتعلق بالرئيس الصربي ميلوسوفيتش الذي ارتكب جرائم إبادة ضد المسلمين في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو، وبرر ذلك كله بغيرته على المشاعر الوطنية وحرص صربيا على عدم التفريط في الأجزاء المكونة للاتحاد اليوغوسلافي.

من الواضح أن مصطلح "الوطنية" مثل مصطلحات الحرية والديموقراطية والدين توظف كلها لأسباب سياسية في النظم المتخلفة، وأن توظيفها هو أهم علامات التخلف في هذه النظم، ولذلك فإن المعيار الفاصل بين التقدم والتخلف من الناحية السياسية هو استخدام وتوظيف "الوطنية"، كما يتم توظيف هذا المصطلح عندما تتدهور الأمم ويتسابق الساسة إلي استدعاء المخزون الوطني في المعارك الكبري، ولذلك كان لافتاً أن تلجأ الحكومة المصرية إلي استنهاض روح أكتوبر ضد إسرائيل لكي توظف كل الأناشيد والأغني الوطنية ضد الجزائر، وهو ما يتعين أن يتم التحقيق التفصيلي فيه وفي سلوك الدولة المصرية في هذه الملهاة.

والمعلوم أن كافة كتب العلاقات الدولية تحذر من إثارة النعرة "الوطنية" سواء كا ن ذلك توظيفاً سياسياً أو كان حقيقة.

فلا شك أن توظيف الروح الوطنية لإستنهاض الهمم للبناء والتنمية أو لمواجهة عدوان خارجي أمر محمود وقد مارسته جميع الأمم بلااستثناء، ولكن الخطر هو الإنكفاء على الداخل والأعتقاد بأن أمة من الأمم هي أرقى الأمم لمجرد أنها انتصرت في حرب أو أنها حققت إنجازاً. ولابد من الاعتراف بأن الحركة النازية قد أستغلت عن الألمان هذه الإهانة القاسية التي لحقت بالروح الألمانية ولكن تجاوز الحد المطلوب لإستعادة الثقة هو الذي أدى إلى ما هو معروف من تعقيدات دولية. وعلى الجانب الآخر فإن ديجول قد استنهض كل الرصيد الوطني عند الفرنسيين ولكن هذا الرصيد كان أعلى من القدر المطلوب لتحرير فرنسا وتجاوز ذلك إلى كراهية الألمان. ولهذا فإن واجب المصلحين والمفكرين والباحثين هو وضع الخط الفاصل بين الوطنية المطلوبة والوطنية المدمرة، وبين الوطنية التي تدافع عن الوطن في ثوابته الحقيقية وبين الوطنية التي تتماهى مع النظم السياسية حتى يكون الدفاع عن هذه النظم قد تستر وراء شحن المشاعر تحت عنوان الدفاع عن الوطن وهي حالة تعد أخطر ما يرتكبه النظام ضد شعبه ووطنه.

(١٠)

من يطفئ النار بين مصر والجزائر؟

ما حدث بين مصر والجزائر معروف وكتب عنه الكثير بعضها يحقن دماء العرب ويلملم جراحهم ويوجههم إلي عدو واحد اغتصب الأرض وهتك العرض ولايزال في فلسطين والعراق والشارع العربي يغلي، وبعضها الثاني والثالث ساند الموقف المصري والجزائري. تطوع البعض بالتفنن في ألوان الوطنية وكأن تصعيد الصراع مع الطرف الآخر من فروض الوطنية. غير أن الجميع أجمع على عدد من القواسم المشتركة في مقدمتها أن ما حدث يدعو للرثاء ويدل على هشاشة العلاقات العربية الرسمية والشعبية. الثاني أن كل التصفيات تمت في كل القارات بكل هدوء، وأنه لو كانت التصفية بين مصر ودولة أخرى بدل الجزائر في هذه الظروف، فإن التقدير يفترق، إذ يرى البعض أن الحشد والشحن المصري له دوافع تتعلق بالرغبة في استدعاء وطنية مزيفة وخلق جبهة لمعركة تتصرف إليها الآهات المكبوتة بسبب تردي الأوضاع في مصر، في حين يرى البعض الآخر أن الجزائريين بطبعهم مشاغبون، وأن ما حدث كان سيحدث في أي دولة عربية أخرى غير مصر، وهذا في نظري غير متصور، فالمكان والزمان والنفس الحكومي المصري وغليان المصريين بسبب أوضاعهم والحاجة إلى أي مناسبة للحشد والفرح لا يختلف عليه المصريون، ولكن الشحن كان أعلى بكثير مما تحتاج إليه المناسبة، تماماً كالمخدر الذي تفوق قوته مئات المرات القوة اللازمة لعملية جراحية بسيطة، فصارت معركة حقيقية تقدمها الرسميون المصريون حتى أن التصعيد في مصر يأتي من أعلى مستوى، بينما لا يحدث ذلك على الجانب الآخر.

نحن إذن أمام انحدار للغرائز وانطلاق من المكامن ولكن في الاتجاه الخاطئ من الطرفين. فمصر هي قلب العالم العربي، وأن اتهامها بالتخلي عن قضايا أمتها لأسباب كثيرة من بينها تدهور أحوالها رأته مصر بنفسها في عيون بقية العرب، إبان هذه الملحمة، كما أن تأييد البعض للجزائر أو لمصر في المباراة اتخذ تفسيراً سياسياً فاقعاً غذته أجهزة الإعلام في البلدين وتصريحات المسئولين في مصر.

والآن اشتعلت النار في علاقات البلدين، وتكاد تطال دولاً أخرى منها السودان، ويتفرج الآخرون على ما وصل إليه الانهيار والتصعيد، بل إن طوائف في مصر ترى أنه لابد من استعادة هيبة مصر والمصريين، ولهذا حديث آخر، لأن الأنزلاق وراء هذه الدعوات لن يفيد أحداً في مصر عكس ما يتصور البعض، والمطلوب إطفاء الحريق فكيف يتم ذلك، وكيف يقف المفكرون في كل العالم العربي ضد استمرار الحريق الذي تغذيه أوساط مشبوهة؟

أرجو أن يسارع خادم الحرمين الشريفين إلي دعوة الشقيقين بوتفليقة ومبارك إلي رحاب مكة المكرمة بأسرع ما يمكن رغم ازدحام موسم الحج، أو في الرياض أو في مقر الجامعة العربية بالقاهرة لتصفية الموقف والاتفاق على تشكيل لجنة تحقيق من دول عربية حريصة على الصالح العربي العام لاستعراض ملف الأحداث، ولا يجد الطرف المخطيء غضاضة في أن يصدع بالحق فيعتذر لصاحبه ولشعبه ويلقي المخطيء من الأفراد مهما علت مراتبهم جزاءه الرادع، فالولوغ في الدم العربي جريمة وعار ولم يكن يوماً بطولة أو شرف، وقد تقرر القمة المصغرة تشكيل فريق من المشجعين في كل الدول العربية تتولي الأمانة العامة للجامعة العربية نقلهم إلي جنوب أفريقيا وتشجيع فريق العرب الجزائري وإعداد نقل موحد كما في موسم الحج للمباريات وشحن الإعلام العربي لتثقيف المشاهد العربي بأصول كرة القدم وتشجيع الفريق بطريقة متحضرة.

إنني أناشد الرئيس مبارك وبوتفليقة أن يصدرا تعليمات فورية بوقف فوري للحملات الإعلامية ووقف التصريحات أو النشر أصلاً في هذا الملف الخطير، كما أوجه نفس النداء إلي المجتمع المصري ونقاباته ومنظماته المنغمسة في هذ الحدث، وكذلك إلي الجزائر والإعلام العربي في ربوع العالم العربي، لأن استمرار هذه الحال يجلب الضرر على الجميع، ولنتعلم كيف ننظر إلي الأشياء بحجمها الطبيعي، وأن نضع المصلحة العامة الاستراتيجية فوق الاستغلال السياسي اللاأخلاقي لغرائز الناس، فالوطنية الحقة هي البناء وحرية التعبير وانطلاق الإبداع وليس الكبت فيما ينفع وتوجيهه إلى ما لا يجدي.

الفصل الثاني:
الأزمة الديموقراطية والدستورية
في مصر

لإثراء الديمقراطية: متى يستقيل الوزير في مصر؟

تعديل الدستور والانتحار الديمقراطي في مصر

هل أنهى تعديل المادة ٧٦ حقا قضية التوريث في مصر

الإصلاح السياسي الشامل وتعديل الدستور

معضلة التحول الديمقراطي في مصر: منهجية أم إجرائية؟

هل يجوز للمرشح المستقل أن يغير صفته بعد فوزه؟

عندما يصبح الترشيح للرئاسة في مصر جريمة!

موسى وفرعون في مصر مرة أخرى

ضوابط الرقابة الدولية على الانتخابات

قضية الإشراف القضائي ومخاطرها القانونية والسياسية

جذر مأساة مصر ـ دمج الدولة في الحزب الوطني

(١)

لإثراء الديمقراطية: متى يستقيل الوزير في مصر؟

ليس هذا العنوان على سبيل الدعابة، ولكنه على سبيل القطع يمثل هدفاً وأملاً للشعب المصري، ليس لأنه يريد للوزراء أن يستقيلوا، ولكن لأنه يتمنى أن تصبح استقالة الوزراء جزءاً من الثقافة السياسية للمجتمع.

ولا نذيع سراً إذا قلنا أن هناك انطباعاً عاماً بأن الوزير يُختار إما لأسباب معلومة، وإما من قبيل الصدفة.

فإذا أُختير لأسباب معلومة، فإنه يظل في الحكم ما دامت الأسباب قائمة، ويعاد تكليفه ما دام البديل له لم يتأهل بعد.

أما إذا كانت الأسباب غير معلومة، وأن منصب الوزارة قد هبط عليه من السماء، كما حدث بالنسبة لربع الوزراء على الأقل، فإن هذه النعمة تذهب دون سبب كما جاءت دون سبب.

والانطباع العام أيضاً هو أن من ركب قطار الوزارة في أي من درجاته يستطيع أن يحسن درجته وفقاً لقواعد اللعبة، فينتقل من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الأولى، ولا يهم الدرجة التي يبدأ بها أو التي ينتهي بها ما دام لا يزال عضواً في أسرة القطار. ولكن الممنوع تماماً وغير المألوف أن يستقيل الوزير.

والسبب في ذلك أن الاستقالة تعتبر تحدياً للمُنعِم بالتعيين، ونكراناً لخير هبط صدفة، وبطراً يعاقب عليه صاحبه إلى يوم الدين. فهو إن كان قد عُيّن صدفة، فإنه يظل وفياً لمن عينه، وراعياً لجميله ما دام حياً، وهو في ذلك لا يجرأ على الاستقالة، بل إنه إن كان من المختارين المقربين، فإن استقالته في هذه الحالة تعني شرخاً في الصحبة وانهياراً لسرح السلطة، ودليلاً على سوء الاختيار وعدم الاطمئنان إلى أنه ليس من أهل الثقة. ولكن أن تحدث الكوارث في قطاع الوزير فهذا قضاء وقدر لا سبيل إلى رده! وإذا حاولنا بحسبة

بسيطة أن نرصد عدد القتلى المصريين خلال خمس سنوات من حوادث البحر والبر والجو لأذهلنا الرقم، ولم يفكر أحد الوزراء أن غرق أكثر من ألف مصري في عبّارة يعني فشل الوزير في قطاعه، وأن احتراق قرابة ألف مواطن مصري في قطار الصعيد، أو مسارح الدولة يعني أيضاً فشل وزير النقل فشلاً يؤدى إلى محاكمته وفصله ومعاقبته معاقبة جنائية.

من ناحية أخرى، فإن حوادث الطرق التي تعتبر السبب الذي في الوفيات في مصر كلها إما نتيجة إهمال السائقين، أو سوء إدارة المرور، أو سوء الطرق، أو المرونة في معاملة ملاك السيارات حيث يمنح السائق رخصة للقيادة لمدة عشر سنوات قد يكون قد فقد بصره خلالها أو فقد صلاحياته للقيادة، ولا أظن أن وزير الداخلية أو أي وزير آخر مختص قد سُئل في ذلك. وكيف نعلن أننا نشجع السياحة، بينما أصبح السياح يقرأون الفاتحة على أرواحهم عند مغادرتهم بلادهم إلى مصر بعد حوادث السيارات السياحية التي قتلت عدداً من السياح من جميع الجنسيات، وغير ذلك كثير.

أما في الدول الأخرى التي يتولى فيها الوزير منصبه لاعتبارات واضحة شفافة يعلمها الجميع، وهي تتصل في كل الأحوال بكفاءته ونزاهته وخبرته، وليس بعلاقاته وشلته أو دائرة المصالح التي يرتبط بها، أو الحظ الذي يهبط عليه في ليلة القدر، فإنه يستقيل لأقل هفوة. ويضيق المقام أذا أتينا بالحالات الصارخة للمقارنة لاستقالة الوزراء في الخارج، لكننا نكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى أن وزير الداخلية البريطاني الذي كان صديقاً لرئيس الوزراء "السير بلانكت" الضرير، استقال من منصبه رغم مكانته في حزب العمال البريطاني، لأنه وافق بنفسه على منح تصريح بشكل قانوني لخادمة صديقته الأمريكية، للدخول إلى بريطانيا. ولاشك أن فلسفة الاستقالة في الدول المتقدمة هي شعور الوزير بالفشل أو بالحرج وفقاً لمعيار دقيق وحساس.

فهل يمكن أن نأمل أن تصبح استقالة الوزير جزءاً من ثقافتنا السياسية وتقاليدنا السياسية؟ هذا ما نأمله، ولا يجب أن نمل من ترديده، ولكنه لن يتحقق مادامت شروط تحققه لم تتوفر.

(٢)

تعديل الدستـــور والانتحار الديمقراطي في مصر

لابد من التنبيه إلى أن هناك مؤامرة على مصر. فقد سبق لأستاذنا المرحوم د. حامد ربيع أن نبه عام ١٩٨١/١٩٨٠ بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل إلى المؤامرة على عقل مصر، وأنا أنبه اليوم من المؤامرة على مصر روحاً وعقلاً وجسداً. فقد شعر الناس بالأمل في غد أفضل عندما اقترح الرئيس مبارك تعديل الدستور بحيث يصبح الرئيس منتخباً بدلاً من اختياره بالاستفتاء، وهذا التفاؤل ليس مرده إلى تغيير طريقة اختيار الرئيس، وإنما كان التفاؤل سببه أن مصر بدأت التغيير، وأن التغيير سوف يطال كل ما يشكو منه المصريون، ولو لم يكن المصريون يئنون لما تفاءلوا باقتراح التعديل. فالتعديل في حد ذاته ليس مصدر فرحهم، وإنما ما يجره تعديل مادة واحدة إلى تعديل شامل، وما يؤدي إليه التعديل إلى تغيير في السياسات يؤدى بدوره إلى معالجة مشاكلهم واستواء تجربتهم الديمقراطية. ولكن المشكلة أن فريقاً من المصريين قد اعتبروا أن التعديل هو المعجزة، وأن مجرد اقتراح الرئيس لهذا التعديل قد أزال كل مشكلة وأراح المواطنين من الهموم الاقتصادية والاجتماعية الخانقة، وفتح آفاق التطور السياسى والديمقراطى، بل إن بعضهم أكد أنه يكفى لهذا الجيل أنه شهد تعديل مادة واحدة، والتطور لا بد أن يكون بالتدريج، فإذا كان تعديل المادة قد جاء بعد ربع قرن من وضع الدستور، فإن القرون القادمة بعون الله سوف تشهد تعديل بقية مواد الدستور.

لا بل إن بعضهم تجاسر على المنّ على مصر والمصريين بهذا الكرم الزائد، وأكد أن مصر تشهد انتخاب رئيسها لأول مرة في تاريخها، ونسى أو جهل أن مصر لم تشهد نظاماً جمهورياً قط، فقد كان نظام الفراعنة ملكياً ثم انزوى الشعب المصري يجتر أحزانه وراء الجدران، بينما المستعمرون ووجهاء الأمة يحكمون مع تغير ألوان الاستعمار، وأكد هؤلاء أن المصريين يجب ألا يفتح الطمع شهيتهم، ولابد أن يصعدوا سلم الديمقراطية بالتدريج العاقل المتزن المريح، لا أن يقفزوا إليه قفزاً وهم بعد ليسوا في حالة ديمقراطية تسمح لهم

باستيعاب كل هذه الجرعة المميتة، فيموت الشعب كله ميتة ديمقراطية، أو هو الانتحار الديمقراطي بعينه.

وعندما فتح التعديل المناقشات وتطاول بعض المفكرين وطالبوا بجدية البحث في تعديل سريع ومنطقي لطريقة اختيار رئيس مصر انطلق الهجوم عليهم من بوم السياسة وغربانها فاتهموهم بسوء النية وفساد الطوية، وبأنهم بذلك يضمرون الشر لمصر التي ترفل في ثياب النعيم والعزة والازدهار، مؤكدين أن التعديل منحة من الرئيس تفضل بها على شعبه الوفي، فلا يجوز أن يقابلها بعض المثقفين بالنكران والجحود، وأن يمتد الحجود إلى مساندة الدعوات الأجنبية بالإصلاح، لأن التعديل لا يقصد إصلاح ما فسد فكل شيء في مصر يدعو للسعادة ولم يفسد فيها شيء، وإنما التعديل ترف في عرس الديمقراطية المصرية الرائدة. فاتهم المثقفون الملتزمون بالعمالة للأجنبي تارة، وتارة أخرى بالخيانة العظمى لأنهم ظنوا أن التعديل يعني منح الفرصة لرئيس جديد بخلاف الرئيس مبارك، الذي لم يطلب أن يكون رئيساً لمصر، وإنما اختاره القدر لهذه المهمة الخطيرة، فارتبط مصير مصر بمصيره. وبدأ فريق البوم والغربان يركزون القضية على شخص الرئيس مبارك، وعند هذا الحد نصحوا الرئيس بألا يزج بنفسه في المعركة قبل أن ينظفوا المسرح ويهيئوا الساحة بحيث يصبح الإخراج جيداً، فكانت لقاءات الرئيس الثلاثة على التليفزيون، وإحجام الرئيس عن إعلان موقفه من الترشيح حتى تنتهي معركة البوم مع هذه القضية الأهم من التعديل، وهي وضع ضوابط وضمانات تجعل الترشيح مستحيلاً.

وقد فتح مجلس الشعب والشورى أبوابها لكل الآراء، ومارس الجميع حقهم في إبداء الرأي، وبعد ذلك كله ورغم تنبيه الكثيرين إلى أن الترشيح حق دستوري، وأن إعاقته بأي قيد يمس بأصل الحق، وأن هناك فرقاً بين أصل الحق وبين تنظيم ممارسته، فالتنظيم في كل الأحوال لا يجوز أن يتخذ ستاراً، فإن المجلسين لا يعملان وفق هذه الآراء، وإنما رائدهما مصلحة الوطن والمواطن وليس سفسطة المثقفين لحجب الحق. فقد تم تعديل المادة ٧٦ ووضعت قيود على المستقلين تجعل ترشيحهم مستحيلاً. وهذا هو مكمن الخطر.

فإذا كان التعديل وسيلة إلى غاية ورمزاً للانفتاح وبشارة للمزيد من استكمال التعديلات الأخرى، مما يفتح باب التطور السلمي والديمقراطي، فإن التعديل منح باليمين

ثم أفرغت القيود هذا التعديل باليسار من كل مضمون، فأوصدت الباب السلمى إلى التطور مما يجعل مصر في خطر عظيم، ويجعل انفجارها من الداخل بسبب انسدادا قنوات التطور أمراً محتملاً.

ولقد تبين أن الهدف في النهاية هو أن يظل الرئيس مبارك في الحكم مع استمرار أوضاع الاحتقان، ولكن الفرق الوحيد هو أنه سيكون منتخباً في مسرحية أحكم سبكها، فركز هؤلاء هدفهم على استمرار الرئيس وليس التجربة الديمقراطية في مصر. إن الرئيس مبارك ليس هو المشكلة، فقد كان بوسعه أن يظل رئيساً ولكن في انتخابات حقيقية نزيهة، لأن منافسته والدولة كلها معه مع استمرار ثقافة الربط بين الرئيس والوطن بحيث يصبح المرشح المنافس متآمراً للوصول إلى السلطة، وخلال فترة قصيرة أعدت بعناية، لم تكن ممكنة ولكن كان سينجح بأغلبية بسيطة، وكان ذلك يحقق هدف فريق البوم، ولكنه سيكون مفيداً لمستقبل التجربة في مصر. صحيح أن مصر في عهد رئيس ظل بالاستفتاء لن تختلف عن مصر في عهد رئيس منتخب مادامت التركيبة كما هي والعقول المحيطة به كما هي، ولن يتغير سوى وسيلة التثبيت في السلطة، مما يجعل الخطر على مصر قائماً أيضاً، إلا أن الضرر النفسى سوف يكون أقل من الشعور بأن البلاد عاشت مخاضاً حامياً لحمل كاذب، مما يعطى ذريعة للأجنبى للتدخل، وفي هذه الحالة لا يستطيع الرئيس أن يستنفر المشاعر الوطنية للناس لكى يلتفوا حوله ضد التدخل الأجنبى، لأنهم سوف يدركون أنهم ليسوا طرفاً في هذا الصراع بين الحكم والتدخل الأجنبى، فكلاهما يدعى الحرص على مصالح الشعب، والشعب في كل الأحوال يئن. إن هذا السيناريو هو أكبر هزيمة لآمال المخلصين في مصر لإصلاحها من داخلها قبل أن تنقض عليها غربان الغرب المتربصة بها بحجة أن الإصلاح لم يتم، وأن الفرصة قد فاتت وأن الباب أصبح مفتوحاً للأجنبى ليجرى الإصلاح بنفسه وفق أجندته، وأن يصر على أن الديمقراطية هي الذراع السلمى لمقاومة الإرهاب. وقد يشجع هو نفسه الإرهاب حتى يؤكد مقولته، وهي للأسف صحيحة في جزء كبير منها، لأن الإرهاب هو البديل لانسداد أفق التطور الديمقراطي.

إنني أدق بشدة ناقوس الخطر المحيق بمصر لأن اشتراط حصول المرشح المستقل للرئاسة على تزكية ٢٥٠ عضواً منتخباً من المجالس النيابية التي يسيطر عليها الحزب الوطني

مستحيل، والأحزاب ليس لديها من ترشحه في هذه المدة القصيرة، وبذلك تنحصر المنافسة بين الرئيس وبعض المرشحين المختارين، مع العلم أن استمرار الرئيس مضمون بالانتخاب مهما ارتفع عدد المرشحين.

سوف يترتب على هذا الانسداد في المسار الديمقراطي مع استمرار الأوضاع في التدهور والتظاهر بالإصلاح نتائج بالغة الخطر:

أولها الإحباط القومي للأمل في تغيير الأشخاص والسياسات.

وثانيها هزيمة التوجه الديمقراطي.

وثالثها أن مساهمة الحزب الوطني في هذا السيناريو الضار بأمن مصر سوف يؤكد الشعور بأنه لا فائدة من المشاركة في أي شيء، وقد يدفع ذلك الناس إلى اليأس أيضاً من الأمل في مقاومة الفساد، فيتسع الفساد، وكلها تشكل عناصر البيئة الصالحة للتدهور الاقتصادى والثقافى والسياسى، كما أنها بيئة مثالية تعمل فيها المنظمات الإرهابية، فلا يمكن للأمن مهما كانت قوته أن يعمل في هذه البيئة الجاذبة للإرهاب، فيضاف انعدام الأمن إلى انسداد طاقات الأمل أمام الناس في مصر.

لا يختلف أثنان على أن أهداف الثورة التي قامت لتحقيقها لم تتحقق، فقد استبدل بالاقطاع الزراعى اقطاع سياسى واقتصادى، ولازالت الديمقراطية أملاً لاح ثم ثبت أنه سراب، فهل كُتب على مصر أن تبدأ بعد خمسين عاماً مما وصلت إليه أمورها؟ إن مصر اليوم أسوء من عام ١٩٥٢، لأن كفاءات مصر والمخلصين من أبنائها قد اندثروا يأساً وقنوطاً أو هاجروا إلى الخارج أو ماتوا كمداً، وأصبح محزناً حقاً أن يفخر البعض أن مصر قد عقمت فلم يعد فيها من يصلح لتولى منصب الرئيس أو حتى الوزير، وكان الرئيس مبارك نفسه قد صرح بأنه يعانى الأمرَّين عند كل تشكيل وزارى، لأن العثور على وزير تنطبق عليه شروط الاشتراك في الوزارة أصبح صعباً، وهذه النتيجة غريبة، ولا تعنى سوى أنه إما للوزارة شروط سرية صعبة ومقاييس معينة لا نعلمها، كما كان يشاع أيام السادات من أن الذي يختار للمنصب لا بد من أن يكون مشهوداً له بالفساد أو يتم إفساده حتى يتحقق الانسجام بين التركيبة الوزارية، أو أن مصر قد عقمت فلم تعد تنجب سوى هذه المجموعة المتميزة التي وجدها الرئيس بصعوبة. الحقيقة هي أن الشعوب لا تفنى، وأن مصر

بحاجة إلى معايير واضحة لاختيار حكامها على كل المستويات، والشعب في مصر رغم كل شيء لا يزال عامراً بالكفاءات المخلصة في الداخل والخارج، ولكن المشكلة هي أنه يبدو أن سياسة الدولة الفعلية قد اتجهت إلى إبعاد هذه الكفاءات، وهذا أسوء ما أضافت حكومات الثورة إلى هموم مصر منذ قيامها. وبذلك أصبحت المشكلة الحقيقية هي كيف يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة والخروج إلى الفضاء المصري الصحى الأرحب، وإنقاذ مصر مما هي فيه ومما يدبر لها؟

إنني أطالب بتوفير نفقات الاستفتاءات على المادة المعدلة وعلى الانتخابات القادمة، ومستعدون للتمديد للرئيس مبارك، ولكن المشكلة هي أن أوضاع مصر بحاجة عاجلة إلى علاج جذري يبدأ بفك خناق الأزمة الاقتصادية التي أنتجت أزمة اجتماعية والكساد السياسي، ثم نقل مصر بالفعل دستوريا وسياسياً إلى المرحلة الديمقراطية، وبذلك يدخل الرئيس مبارك التاريخ حقاً من الباب الذي يليق بهذا الإنجاز العظيم.

(٣)

هل أنهى تعديل المادة ٧٦ حقا قضية التوريث في مصر؟

يقصد بالتوريث في المفهوم المصري المتداول تولى نجل الرئيس مبارك الحكم من بعده سواء بطريق الانتخاب أو بأى طريق آخر. وقد ظهر هذا المصطلح في إطار رفض حركات المعارضة السياسية المصرية لفكرة الامتداد الأسرى في مصر حتى لاتتحول مصر إلى حكم ملكى في ثوب جمهورى.

ووجهة نظر المعارضة هي أن بقاء الرئيس في الحكم مدة طويلة أدى إلى تراكم طبقات من الاستبداد السياسى الذي يرافقه عادة طبقات من الفساد، وبذلك لم يعد بوسع الرئيس أن يدرك أن هذه الحالة قد أدت بمصر إلى مضاعفات خطيرة في الداخل والخارج.

وتستدل المعارضة على عدم إدراك الرئيس لخطورة الموقف من تصريحاته ولقاءاته الإعلامية، في نفس الوقت الذي أعلن هو نفسه في برنامجه الانتخابي لمقعد الرئاسة أن مصر تحتاج إلى الكثير، وأن لديه العلاج ، ولكنه تراجع تماماً عما وعد به، بل أنكر أن مصر بحاجة إلى أي إصلاح.

والأدهى أن الرئيس وجد بطانة وجوقة من المثقفين الذين عقدوا الندوات والمؤتمرات بأموال الشعب لكي يؤكدوا أنه ليس في الإمكان أبدع مما هو كائن، وأن الإصلاح في مصر مستمر وتلقائي وقديم قدم مصر نفسها، وأن المثقفين " المرتزقة" الحاقدين هم الذين يثيرون الفتنة والتحريض عند الناس، وهؤلاء الناس قانعون راضون بما قسم الله لهم، وأن صبرهم على كل شيء محسوب لهم في آخرتهم، وأما كل مظاهر انهيار الدولة وصور الفساد وتردى وضع مصر ومواقفها في كل القضايا ليس إلا أضغاث أحلام وأوهام هؤلاء المثقفين. بل رأى آخرون أن التوريث ليس عيباً بل هو مطلوب لأن إنجازات حكم الرئيس مبارك تحتاج إلى متابعة ممن شهدوا هذه الإنجازات ومن أهل بيته الذين تشربوا فن السلطة ومهارة الحكم، ولايجوز أن تترك مسئولية الحكم الثقيلة للدهماء والجهلة وأنصاف المتعلمين، وأن الحكمة التي يتحلى بها الرئيس هي التي جنبت مصر أن تكون كالعراق،

بينما ترى المعارضة أن التوريث معناه استمرار الفساد والاستبداد وازدياد تردي مصر ومعاناة الناس.

وإذا كان بعض الناس يعانون ويكتمون أو يصرحون ويخافون من التغيير بحجة أن ما نعرفه أفضل مما لا نعرفه، وأن الذي مكث في السلطة على هذا النحو مدة طويلة لا بد أن يكون قد شبع، ولايجوز الإتيان بقادم جديد حتى لايستمر مسلسل النهب، فهذه حجة كما ترى المعارضة أشبه بمعارضي الديانات السماوية الذين آثروا أن يظلوا في ضلالهم، وفي هذه الحالة فإن هذا الشعب إما أن يترك لجهله ولايمكن تغيير حاله إلا إذا غير نفسه أولاً، وإما أنه شعب غلب على أمره وأن إيقاظه لمواجهة الاستعمار الجديد "الوطني" الأشد قسوة هو طريق النضال السياسي.

وسط هذا الجدل في مصر بين اتهامات المعارضة ونفي الرئيس بأن هناك نية في التوريث، صرح الرئيس مبارك بثقة كاملة لقناة العربية الفضائية، ونشرت في صدر الصحف المصرية بأن تعديل المادة ٧٦ حسم قضية التوريث تماماً وأكدت بالفعل صدق النفي الذي كرره الرئيس ونجله في هذه القضية.

ونحن نصدق الرئيس مبارك فيما يقول، ولكن الواقع الدستوري يعطي نتائج مخالفة.

وما دامت هذه قضية عامة تشغل الرأي العام في مصر، فإنه من المنطقي أن نجري حسبة دستورية بسيطة حتى نتأكد، ولا نريد أن نخوض في مزيد من الجدل حول هذه القضية التي يرى المثقفون بصراحة أنها أحياناً تقدم بشكل يستخف بعقول أكبر كتيبة مثقفة في العالم العربي، وأحياناً أخرى تقدم هذه القضية وكأنها لغز ومؤامرة فتتال دون قصد من رموز الحكم، كما يمكن أن تنطوي على ظلم مسبق للسيد الرئيس ونجله.

وبصراحة، فإن هذه القضية قد طال الجدل حولها وسجلت المعارضة رأيها فيها.

فهل صحيح أن هذا التعديل قد وضع حداً نهائياً وأغلق الباب إلى غير رجعة على قضية التوريث؟

وهل يعد من قبيل سوء الظن القول بأن هناك سيناريو، يتم بموجبه تنازل السيد الرئيس عن رئاسة الحزب لنجله ثم عن رئاسة الدولة، بحيث تجري الانتخابات التي يرشح فيها نجله، ويتم إنجاحه، فيخلفه، فيتحقق التوريث بالمعنى الذي ظهر فيه في مصر؟

الإجابة وردت في المادة ٧٦ المعدلة التي أصبح إسمها المادة ١٩٢ من الدستور، والتي اعتبرت من جانب الحزب الوطني الديمقراطي بمثابة "فتح الباري" ومفتاح نهضة مصر الحديثة بإذن الله. تقول المادة المعدلة أن أي مواطن مصري من حقه أن يرشح نفسه لكي يخوض الانتخابات الرئاسية. وهذا المواطن يستطيع أن يرشح نفسه مستقلاً أو في إطار حزب سياسي. فإذا رشح مستقلاً يلزم أن يحصل على موافقة ٢٥٠ عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى، والمجالس الشعبية المحلية بالمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين من الشعب عن ٦٥ ومن الشورى عن ٢٥ وعشرة من كل مجلس محلي بالمحافظة مما لايقل عن ١٤ محافظة، ولايكون التأييد لأكثر من مرشح.

أما المرشح عن طريق الحزب، فإن لهذا الحزب مواصفات حتى يكون مؤهلا للترشيح، وهي أن يكون الحزب نفسه قائماً مستمراً في عمله حتى عام ٢٠٠٥ وهو العام الذي تم فيه التعديل، وأن يكون عمر الحزب خمسة أعوام سابقة متصلة على الأقل، أي أن الأحزاب التي نشأت بعد عام ٢٠٠٠ لا يجوز لها الترشيح، كما أن الحزب الذي بدأ ثم توقف نشاطه لخلافات بين قياداته لا يحق له الترشيح، فضلاً عن أن هذا الحزب يجب أن يكون له نواب في مجلسي الشعب والشورى خلال انتخابات ٢٠٠٥ بما لا يقل عن ٥٪ في المجلسين معا. أما مرشح الحزب فيجب أن يكون عضوا في الهيئة العليا للحزب وأن يكون قد مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

ومعنى ما تقدم أنه يستحيل أن يرشح مستقل نفسه للرئاسة نظرا لسيطرة الحزب الوطني على مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية التي تأجلت انتخاباتها عامين حتى لاتؤدى الانتخابات التي كانت مقررة عام ٢٠٠٦ إلى زعزعة هيمنة الحزب الوطني عليها.

كما يستحيل أن يرشح حزب آخر غير الحزب الوطني أحداً للرئاسة؛ لأنه لا يوجد حزب في مصر تتوفر فيه شروط السن ونسبة التمثيل في الشعب والشورى.

والنتيجة أنه إذا خلا منصب رئيس الجمهورية منذ تعديل المادة ٧٦ عام ٢٠٠٥ وما بعدها، فإن الحزب الوطني هو الحزب الوحيد المؤهل دستوريا للترشيح، وفي هذه الحالة سوف يكون هناك مرشح واحد، وسوف يصر الحزب الوطني وأساتذة القانون العباقرة - الذين يستخدمون عبقريتهم في تعويق تطور النظام السياسي في مصر بحجة الولاء لرموزه، أو

بحجة توفير التدرج والاستقرار - على إجراء الانتخابات، فيفوز مرشح الحزب الوطنى بأية طريقه، ويصبح رئيسا بالتزكية. وسوف يثور جدل بين العامة من أمثالنا وبين العباقرة إن امتدهم العمر والأجل وسعة الأمل ليشهدوا ثمرة غرسهم الكريم. فيصر العامة في هذا الجدل على أن الترشيح باطل، لأنه ليس متعددا ولم تتوفر فيه المنافسة المطلوبة للانتخابات، وأن تلك عودة إلى نظام الاستفتاء المرتد والمشوه. وفضلا عن ذلك فإن التزكية لاتصح إلا إذا صح الترشيح، ثم انسحب المرشحون بعد إتمام الترشيح، كما حدث مع الرئيس بوتفليقه في انتخابات عام ٢٠٠٠. وحين ذاك يسكت العامة أمام الأمر الواقع ورصانة العباقرة الذين سيحفر التاريخ أسماءهم بحروف من الماس.

فهل المادة المعدلة التي أثارت كل هذا الجدل هي أساس الحكم في التطورات المقبلة، أم أن هناك نصا آخر غير منشور سوف يتم اللجوء إليه، أم أن هناك الكهنه الذين يقدمون تفسيراً للدستور لتفادى الحرج إذا ما تعطلت هذه المادة وإرتدت الممارسة إلى الاستفتاء بدلاً من الانتخاب، حتى تفحم هذه التفسيرات غير المتخصصين.

ولما كان تطبيق المادة ٧٦ المعدلة أمراً وارداً في السنوات المقبلة، وقد رأينا أن التعديل بهذه الطريقة والذى أغلق الباب تماماً أمام تعدد المرشحين، فكيف يكون هذا التعديل قد أنهى قضية التوريث وحسمها إلا أن يكون معنى الحسم في هذه الحالة هو وضع الإجراءات العملية اللازمة لتنفيذها، وبذلك يبدو التناقض تاماً بين قراءة الرئيس لهذه المادة وبين القراءة الطبيعية لها.

وإذا كان مستشارو الرئيس قد أجابوا عن السؤال الخاص بالتوريث لأجهزة الإعلام بهذه الطريقة التي قدمها السيد الرئيس، فإننى أقدم لهم رجاءاً حاراً بأن يتحروا الدقة فيما ينطق به السيد الرئيس في القضايا الخطيرة التي تخضع لمراقبة العامة والخاصة في الداخل والخارج، وتحسب نتائجها على الحكم ظلماً. كما أننى أرجو من حضراتهم أن يلاحظوا أن المجتمع المصري في عصر السموات المفتوحة يختلف عن العصر الذي كانت تحتكر فيه الدولة المعلومات التي تقدمها له ثم تحيط بكل الضمانات التي تكفل عدم إطلاعه على غيرها، وهو نفس الزمن الذي ذهب ولن يعود، حيث كان الإستماع إلى إذاعة إسرائيل من جرائم الخيانه العظمى في القانون الجنائى المصري.

وأخيراً، فإن الهدف الاساسى من كتابة هذا المقال هو التنبيه إلى ذلك الحرج الذي يمكن أن تقع فيه مصر إذا طبقت المادة المعدلة خلال الفترة القادمة، وضرورة العمل على تعديلها بذكاء أكبر؛ حتى لا تطعن مصر بسبب عبقرية بعض أبنائها في تجربتها الديمقراطية التي يراقبها العالم كله.

(٤)

الإصلاح السياسي الشامل وتعديل الدستور

منذ أحال الرئيس مبارك اقتراحاً إلى مجلس الشعب بتعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري لكي يحل الانتخاب بين أكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية محل الاستفتاء، احتفل المصريون بهذا الحدث واعتبره بعضهم فتحاً مبيناً، وبالغ بعضهم في وصف أثر هذه الخطوة التي اعتبرها مبادرة إلى حد القول بأنها انقلاب دستوري على التاريخ المصري منذ عهد الفراعنة.

والحق أن طريقة المعالجة الساخنة قد أعطت انطباعاً قد لا يكون صحيحاً، وهو أن مجرد تقديم هذه المادة للتعديل قد نقل مصر من حالٍ إلى حال، وأنهى مشاكلها وأدخلها إلى قرن جديد، بل إن البعض من هذا الفريق قد اعتقد أن هذه المبالغة في تصور أهمية هذه الخطورة هي دعاية للرئيس مبارك، خاصة وأن الكتابة في هذا الموضوع قد اقترنت بموقف من الإعلام الرسمي، وكذلك أقطاب النظام السياسي في مصر يشيدون بالإنجازات التي تحققت عبر ربع القرن الماضي في عهد الرئيس مبارك.

(٥)

معضلة التحول الديمقراطي في مصر: منهجية أم إجرائية؟

لا أظن أن أزمة النظام السياسي في مصر بحاجة إلى الكثير من التحليلات، رغم أن مثل هذه التحليلات خاصة تجارب تحول النظم الشيوعية إلى الديمقراطية قد تفيد في العثور على الصيغة المناسبة لمواجهة هذه الأزمة.

وقد خلص هذا التحليل إلى أن الاحتمال الأصعب هو الاحتمال الذي يطرحه الواقع، وهو قدرة منظمات المجتمع المدنى على العمل معاً للضغط على النظام في مصر الذي يرفض أي تغيير، ويصر على استمرار الوضع الراهن بكل ما يحمله من مخاطر لمصر ولمجتمعها، وأن تتفق معا على قواعد اللعبة السياسية الجديدة. وأظن أن مثل هذه الكتابات والتحليلات تساعد على البحث عن مخرج لأزمة التطور السياسى في مصر، ولكنها تبتعد عن الواقع الذي يعانيه المصريون. فالثابت أن نظام الحكم في مصر قد قرر البقاء بل والدفاع عن نفسه ضد كل من يطالب بالتغيير، وأنه بالفعل أدمن البقاء بسبب الارتباط الوثيق بين السلطة والثروة، وارتباط السلطة المطلقة بالفساد المطلق، كما أدمن الفصل بين الفعل وبين شعارات يعلم أنها لم تعد تدغدغ عواطف الناس، ناهيك عن عقولهم التي تفتحت مع عصر الفضاء الفسيح وانتهاء عصر الريادة الإعلامية وغير الإعلامية المصرية في جميع المجالات، فأدرك أن ثبات الهدف وهو احتكار الثروة والسلطة لدوائر الحكم المتتابعة يقتضى المرونة في تنويع الوسائل والبث على كل الموجات وترديد بعض الكلمات التي أفرغها من مضمونها، مثل الثوابت والطبقات محدودة الدخل والفقراء بعد أن أصبح معظم الشعب معدماً، وبعد أن ارتبط قدر السلطة بمقدار ما يحوزه الفرد من ثروة طبعا بالطرق غير المشروعة. فالحاجة إلى الديمقراطية يجمع عليها النظام ومعارضوه، ولكن المشكلة هي كيف يفهم كل معنى الديمقراطية، وما علاقة الديمقراطية بالحرية، ثم ما علاقة ذلك كله بالفساد الذي ينخر في عظام الدولة فيقضى على كفاءتها وهيبتها في الداخل

والخارج، وأنشأ هوة سحيقة بين فقر الدولة وثراء المجتمع، وبين الأداء الرسمي في جميع المواقع وبين قدرات المجتمع، فأصبحت رقبة الجسد المصري مثل عنق الزجاجة المختنق يحتاج إلى عملية لكي تمر قدرات الجسد عبر العنق لتغذى الرأس. ومن الطبيعي أن فساد الرأس بسبب فقر الدم سوف يؤدى إلى موت كل الجسد. ومعنى ذلك أن فض الاشتباك بين النظام وقوى المجتمع المدنى لم يتحقق تاريخياً إلا بانقلاب عسكرى أو بثورة شعبية تكتسح النظام، وقد انتهت كل الانقلابات العسكرية إلى كوارث أنكى، بينما نجحت الثورات الشعبية في جرف النظم البائدة في عشرين دولة حتى الآن، بدأت بالثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وإنتهاء بثورات الالوان البرتقالية والبنفسيجية والحمراء في الجمهوريات السوفيتية السابقة، حيث أصبح ترتيب هذه الثورات الشعبية أداة جديدة أخترعتها واشنطن لمناهضة روسيا الاتحادية في عقرى دارها. والحق أن التحولات العنيفة للنظم السياسية قد تؤدى إلى أضطراب الاوضاع بعد ذلك في هذه الدول، وقد يصبح من الصعب تحويل هذه الثورات الشعبية إلى نظم سياسية هادئة ومستقرة. ولذلك فإنني أفضل البحث عن بديل ثالث سلمي ومنظم قبل الطوفان.

ومعنى ذلك أن إشكالية البحث في الأسلوب العلمي للتحول الديمقراطي كعملية اجتماعية وسياسية مسألة بالغة التعقيد، ولذلك لا مفر من تجزئة هذه العملية السياسية، بحيث يمكن القبول ببعض الآليات التي تفضى إلى تحول ديمقراطي، وهو الإصرار على سلامة العلاقة بين المرشح والناخب، ونزاهة تعبير الناخب عن إرادته، لأن هذه الإرادة تتعرض للعبث في مرحلتين، الأولى إذا ساومه المرشح بمال أو منفعه، والناخب يعلم يقيناً عدم صلاحية هذا المرشح ليمثل الأمة في البرلمان أو في مقعد الرئاسة. والمرحلة الثانية، حين يتم تزوير إرادة الناخب في صناديق الانتخاب. وفي ظنى أن المرحلة الأولى هي الأخطر إذا قيست بخطر المرحلة الثانية التي تعالجها الرقابة الدولية، والتى لا تصلح لعلاج خطر المرحلة الأولى. وبعبارة أخرى فإن الرقابة الدولية على الانتخابات قد تؤدي إلى إضفاء الشرعية على فساد إرادة الناخب حين يغتصبها المرشح بمال أو وعود.

على أن تجزئة عملية التحول الديمقراطي تسمح بالإصرار على احترام حقوق الإنسان من جانب السلطة التنفيذية، وأن يكون رئيس الدولة والحكومة ووزراء العدل والداخلية

مسؤولون جميعاً عن الانتهاكات، كما تسمح هذه التجزئة بالتمسك باحترام القانون ووقف الفساد ومحاسبة المسئولين جميعاً عن سلوكهم ومصادرة ثرواتهم، ويتم ذلك من جانب جبهة قومية تضم كافة طوائف المجتمع المدنى التي يجب أن تلتزم جميعاً الجدية في مراقبة هذه القضايا الخمس: إرادة الناخب وسلامة العملية الانتخابية، انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الفساد المالى والإدراى وهدر الموارد، احترام القانون بكل صرامة، وأخيراً أن يقر كل مسئول بمصدر ثرواته، وأن يشجع الإبلاغ عن حالات الفساد.

هذا البديل الثالث يتطلب وجود جبهة واضحة تضم إدارة قومية للجبهة، وتشرف هذه الإدارة على لجان خمس تعمل في هذه القطاعات، وتقدم لرئيس الدولة ملاحظاتها وتوصياتها في هذه القطاعات، كما تقدم ترشيحات متعددة للمنصب القيادى بمعايير واضحة تستبعد تماماً المعايير الأمنية. هذه الجبهة لا تستبعد أحداً، ولذلك لا تميز بين معارضة رسمية وغير رسمية، حزبية أو غير حزبية، مشروعة أو غير مشروعة، فمصر بحاجة الآن إلى حشد قواها للانتقال إلى الحكم الصالح الفعال الذي يفضى إلى الحكم الديمقراطى الحقيقى. ولا يفيد مطلقاً التقليل من شأن قوة سياسية معينة أو انتقاد الأحزاب، فكلها يعمل في إطار الحراك الاجتماعى الذي تعرفه مصر الأن. صحيح أن الرئيس مبارك قادرا على إحداث هذه التحولات ونحن نفضل أن نساعده في ذلك وأن نتحدث معه وليس في مواجهته، إلا أنه يبدو أن هذا الخيار بهذا الشكل أصبح عند الكثيرين أمرا مثاليا.

وحتى لو رفض الرئيس مبارك التخلى عن الحزب الوطنى، وأنه قطعاً سوف يحصل على ولاية سادسة قصرت أم اكتملت لعدم ملاءمة ظروف تقديم مرشحين منافسين، وليس بسبب عقم المجتمع المصري، فإن تشكيل هذه الجبهة وتعاونها في هذه القطاعات الخمس الحيوية مع نظام الرئيس مبارك دون الهجوم عليه أو تخوينه أو تكفيره سوف يحقق السيناريو المطلوب بالتدريج، لأن مربط الفرس هو الانهيار الناجم عن هدر الموارد والفساد وسوء الإدراة. ونحن في مرحلة لا تحتمل الحديث عن محاسبة أحد، ولنتخذ من تجربة مانديلا في جنوب أفريقيا مثلاً للنظر إلى المستقبل. إن أخطر ما يحصن النظام المطلوب تغييره هو نقده من مجموعات لا تملك قوة التغيير، بينما يسعى النظام جاهداً إلى التحصن

والاستقواء بإفراغ هذه المجموعات من عقولها المفكرة، واستنزاف هذه العقول باستدراجها إلى حصونه مقابل فتات يلقى لها فينقلب دورها من عقل يقود الأمة في مواجهة تحديات الداخل والخارج، إلى عقل يضلل الأمة ويكرس تخلفها ويمعن في طعنها وتعقيد مشكلاتها، رغم أن هذه العقول ذاتها، في مناخ مختلف، تستطيع أن تقود مصر إلى مكانها ومكانتها اللائقة بين أمم العالم. لقد أفرز الوضع الراهن في مصر شعوراً بالفردية المفرطة والحسابات الانتهازية، التي جعلت مصر جزراً منعزلة، وكانت مصر الوطن هي ضحية أبنائها. إن مصر القوية الغنية العامرة مطلوبة حتى مع درجات من الفساد الذي يتحمله جسدها القوى، والذى خارت قواه بسبب الارتفاع المخيف في معدل نهبها وفسادها.

لا أظن أننا في مصر بحاجة إلى نظريات وفلسفات وسفسطة بيزنطية، ما دام أن الكل مجمع على أن مصر تعانى أزمة قاتلة، والحل في تقديرى بإنشاء هذه الجبهة الوطنية حتى لو لم يعترف النظام بأن مصر عانت في عهده، وظهرت عليها أعراض معاناة عصور سابقة عليه، ولن يجدى أن يتحدث النظام عن ازدهار موهوم لجثة أصبح مرضها حديث العالم، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وإسرائيل ليس حباً في مصر، ولكنه قلق على ما يؤدى إليه سقوط مصر من آثار على مصالح البلدين.

إن إنشاء هذه الجبهة الوطنية يمكن أن يبدا بالقوى الوطنية التي تتفق على تشريح موحد للمشكلة المصرية كما تراها، وليس في الحديث عن ذلك تجريح لمصرنا الحبيبة، أو إفشاء لأسرار لا يجوز أن يعرفها الغرباء، وهم في الواقع يعرفون منها أكثر مما يعرف أبناؤها. أما في المرحلة الثانية، فإن هذه الجبهة يمكن أن تضم عناصر من النظام تدرك أن الهدف ليس محاربة النظام بالقطع، وأنما الهدف هو إنقاذ مصر من أزمتها الراهنة.

(٦)

هل يجوز للمرشح المستقل أن يغير صفته بعد فوزه؟

عرفت الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٠٥ وضوح ظاهرة كانت مألوفة، ولكنها لم تكن تمثل موقفاً متعمداً، وهو دخول المرشح المستقل إلى الساحة الانتخابية، ثم بعد فوزه يتم التفاوض معه للانضمام إلى أحد الأحزاب، فيصبح رصيداً لها الحزب في مجلس الشعب، ولكن الجديد هو أن بعض المرشحين الأعضاء في الحزب الوطني الذين رفض الحزب ترشيحهم باسمه، أو الذين اتفقوا مع الحزب على أن يتقدموا مستقلين حتى إذا ما فازوا عادوا إلى الحزب مرة أخرى، فإذا كان المرشح المستقل قد دخل الانتخابات بعد عن رفض الحزب ترشيحه، فإنه يعتبر فوزه تعزيزاً لموقفه في الحزب، وقد يعتبر البعض هذا الفوز تحدياً للحزب، وقد أعلن بعد انتخابات الجولة الأولى في مصر عن نجاح ٦٨ من مرشحي الحزب الوطني، فإذا بهذا العدد يقفز إلى ١١٢ نائباً ضمن حصة الحزب الوطني بعد انضمام المستقلين الذين تقدموا بهذه الصفة لأسباب مختلفة، ومعنى ذلك أن عدد نواب الحزب قد تضاعف تماماً. ويثور الرأي حول هذه الظاهرة من الناحية القانونية، هل يجوز للمرشح المستقل سواء المستقل إبتداءاً، أو الذي تقدم مستقلاً عن الحزب الذي ينتمي إليه أن يحسب على قوة الحزب في البرلمان؟

هناك من يرى أن هذه التحركات بين صفة المستقل والصفة الحزبية تدخل في إطار الحركية الحزبية والتحالفات والمناورات الحزبية المقبولة سواء كان المستقل غير منتمي إلى أي حزب، أو كان حزبياً ولكنه فضل الظهور كمستقل. ويرى هذا الفريق أن هذا العمل ليس محظوراً في الدستور أو في قوانين الانتخاب، وأنه أمر لا يجافي المشروعية القانونية والدستورية. ولذلك يجب تقييم هذه المسألة في إطار الأصول العامة للنظم البرلمانية المختلفة، وفي إطار النظرية العامة للدساتير. فمن المعلوم أن المرشح المستقل إبتداءاً يقدم نفسه للناخب ويعرض برامجه بهذه الصفة، وقد يختاره الناخب لمجرد أنه مستقل، فإذا غير صفته بعد

الفوز، فإنه يكون بذلك قد انتهك عقداً بينه وبين الناخب، فالمرشح يمثل الطرف الأول في العقد، وهو طرف الإيجاب، كما يمثل الناخب جانب القبول، فينعقد العقد بين الإيجاب والقبول، وهو غير مكتوب. من ناحية أخرى، فإن قيام المستقل بتغيير صفته هو إهدار لصوت المرشح الذي أسهم في فوزه، وهي خيانة للثقة التي وضعها فيه. وإذا كان الناخب قد أختار المرشح لسبب واحد وهو صفته المستقلة، وأنه لولاها لما اختاره، فإن قيام المرشح المستقل بتغير صفته يؤدى إلى بطلان مطلق لعضويته في البرلمان، ويجوز للناخب أن يطعن في ذلك، وأن يحصل على تعويض لسبب استغلال ثقة الناخب والتلاعب بها والتكسب من ورائها، وتزداد المسئولية والتعويض كلما كان المرشح عالماً بخطته منذ البداية، حيث يتوفر القصد مع الركن المادى للعمل. وتعتبر هذه الواقعة من الجرائم الانتخابية، لأنها تتصل بالتزوير المعنوى لإرادة الناخب. أما إذا كان المرشح المستقل قد قدم نفسه بهذه الصفة للناخب، خاصة إذا كان حزبه قد رفض ترشيحه فإن الناخب يعتبر تأييده للمرشح تحدياً لهذا الحزب، ولذلك لا يجوز للمرشح أن يغير صفته مطلقاً، وإلا بطل انتخابه.

أما الفئة الثالثة من أنماط هذه الحالة، فهي أن يتفق الحزب مع المرشح على أن يتقدم مستقلاً حتى يمكن ترشيح العدد الأكبر في الدائرة الواحدة على أن يكون كل المرشحين تابعين للحزب تحت أغطية مختلفة. في هذه الحالة إذا فاز المرشح فإنه يكون متواطأ مع الحزب في عملية استدراج لصوت المواطن، ويعتبر ذلك اختلاساً سياسياً لإرادة الناخب، ويكون من حق الناخب أن يطعن في صحة هذا الانتخاب، وأن يحصل في هذه الحالة على تعويض يتناسب مع قدر العمد والتلاعب والمؤامرة بين الحزب ونائبه المستقل.

(٧)

عندما يصبح الترشيح للرئاسة في مصر جريمة!

اللافت للنظر أن الحزب الوطني يصر على أن المنافسة حرة وأنه تمكن من في ظل هذه المنافسة الحرة وأن العيب على الآخرين الذين لم تتوافر لهم كفائة الفوز في هذه المنافسة. ولذلك ظل اتهامنا للحزب الوطني بأنه يحتكر كل شيء في مصر وأنه اختزل مصر كلها وشعبها ومواردها وتاريخها في حزب واحد حتى ظننا أن أعضاء الحزب الوطني معصومون من الحساب يوم القيامة ولكن تبين أن الحزب الوطني مصر ليس فقط على أن يبقى في السلطة بتزوير إرادة الناخبين وإنما أن يمنع المصريين أصلاً من الترشيح مادامت اللجنة العليا للانتخابات تمثل الحزب الوطني ولايجد الحزب غضاضة في أن يصر على أنها لجنة مستقلة ومحايدة وفقاً لنص الدستور، حرجاً في أن يمعن في إيهام المصريين بأنهم هم الذين وافقوا على الدستور وهم الذين يجب أن يلتزموا بأحكامه وعدم الخروج عليه، رغم أنه يعلم الحقيقة أنه فصل تفصيلاً لأغراض خاصة ولم يشترك في الاستفتاء عليه سوى أعضاء الحزب الوطني الذين ينوبون عن كل المصريين.

ويبدو أن الحزب الوطني مصر بشمل واضح على أنه هو الذي يقدم المرشحين الأصليين والمرشحين الديكور لإستكمال العملية الانتخابية "الديمقراطية" فقد واجه الحزب بكل ما يملكه من نيران الغضب والرفض إعلان الدكتور البرادعى ترشحه لمنصب الرئاسة في إشارة واضحة إلى أن أحداً غير الحزب الوطني لايصلح له. وقد تركنا موقف الحزب الوطني في حيرة بسبب حدة موقفه ونقده المر للبرادعي وفهم من ذلك أنه إذا كان شخصية بحجم البرادعى تتهاك عليها الطعان رغم نوبل وقلادة النيل فما بالنا بمن يرشح عارى الصدر المقطوع به أن الحزب الوطني يمارس إرهاباً لمنع الترشيح أصلا مما يدل على أن الإرهاب الأكبر إذا استمر المرشح أو إذا حاضر الانتخابات وهذا يعني بوضوح بعيداً عن الاتهامات لهذا الحزب بأنه قد استولى على السلطة في انقلاب غير دموي ولكنه مستعد لإراقة الدماء لكل من تسول له نفسه أن يتجرأ بمجرد النظر إلى هذا المنصب ناهيك عن الترشيح له.

ولذلك فإنني أعتقد أن استيلاء الحزب الوطني على السلطة بالتزوير يعني أنه احتل الشعب المصري وأن هذا الاحتلال الوطني يجب أن يزول ولا عبرة لما يردده الحزب من مصطلحات جوفاء وكان أشرف له أن يعلن أن التجربة الديمقراطية قد فشلت على يديه لاستحالة صلاحية الشعب المصري للديمقراطية كما أكد رئيس وزراء مصر للرئيس بوش منذ سنوات وهو واضحاً بالشعب المصري وقيادته وأن يصرف النظر تماماً عن جدوى السعي إلى الديمقراطية في مصر. ويظن أن المتابعة لرد الفعل أن خطئ ما قد ارتكب، أو أن ترشح البرادعي أو غيره يعتبر عملاً إجرامياً أو انتهاكاً جسيماً أو أنه عمل يجرى تجريمه رسمياً أو أنه عمل إرهابى ضد الشعب المصري.

وإذا كان ذلك هو ماينويه الحزب الوطنى ولكنه يشعر بالخجل فالأول به أن يعلن صراحة أن النظام في مصر لاعلاقة له بالديمقراطية لأن أوهام الديمقراطية هي التي أغوت البرادعى واستهوت غيره إلى هذه اللعبة التي ظن أنها مفتوحة ولم يدرك أنه يتجرأ على "مقدسات المصريين".

ولعل حدة الاعتراض على ترشيح البرادعى ترتبط بالبرادعى نفسه مما يدعو إلى محاولة تفسير هذا الموقف. فهل كبر على الحزب الوطنى وقيادته أن يترشح البرادعي رغم حصوله على قلادة النيل التي تلزمه بالعفاف عن النظر إلى هذا المنصب الذي سبق أن كرمه. وأن يقضم اليد التي امتدت له بالإحسان وهو ماعبر عنه النقاد بالفعل. أم أن هذه الحدة والاتهام بالعمالة لصرف نظر القراء عما يحوم حول النقاد من هذه الصفة لأن التبعية لأمريكا في العالم العربي أصبحت فخراً عند الحكومات وليس سبب النكبة.

أما التفسير الثالث فهو رسالة إلى غيره. ولكن عندما هدأت موجة النقد واطلع الناس على العلاقة الأمريكية بالبرادعي ظنوا أنه مدسوس وأن نقد الحزب له من قبيل استدعاء شعبيته وظن الناس أن هناك صفقة بين البرادعى والحزب برعاية واشنطن خصوصاً وانهمو لمحوا ترحيباً متحفظاً به من جانب الأخوان المسلمين، وارتفعت اسهم الشائعات بعد أن رفع البرادعى السقف إلى السماء وأصر على تعديل الدستور لعدم ثقته في جدوى الأحزاب السياسية.

وخلاصة القول أننا نأمل أن يكون طموح البرادعى مهما ارتبط به من شائبات هو تعلق الشعب المصري بالتغيير، ولكننا نأمل أن يكون التغيير إلى الأمام وليس دورة جديدة من دورات الضياع والإرهاق لهذا الشعب الصابر.

(٨)

موسى وفرعون في مصر مرة أخرى

سوف يكتب في تاريخ مصر المعاصر أن البرادعى هو الذي حرك المياه الساكنة وأعلى من شأن المبادئ التي طالبت بها الحركة الوطنية في مصر ولذلك يجب أن نفرق في شأن البرادعى بين دفعه للحركة الوطنية واشتراكه للضغط على النظام وبين مدى صلاحياته كمرشح لهذا المنصب وهو أمر يقرره الشعب المصري في صناديق الانتخاب التي يطالب معنا البرادعى أن تكون شفافة وأن تكون علاقة الناخب بالمرشح علاقة حرة وأن تكون إرادته مصونه بعد أن تم تزويرها عدة عقود وبعد أن فشلت الجمهوريات الثلاث عبدالناصر والسادات ومبارك في إنشاء نظام ديمقراطي في دولة عصرية.

ولا أدري لماذا قفز إلى ذهني عندما تابعت الهجوم الحاد وغير المعتاد على شخص البرادعي بالمواجهة بين موسى وفرعون في مصر مع كل الاحترام لموسى عليه السلام ولفرعون مصر في ذلك الزمان.

وقد ظن فرعون أنه إله وأن طريقته في الحكم هي الطريقة المثلى وأن موسى فتنه جاء إلى مصر ليفتن أهلها ويخرجهم أن طريقهم المثالى بل ويخرجهم من أرضهم وهي عبارة لن يفهمها المفسرون حتى الآن في القرآن الكريم إلا أن يكون معناها أن من استجاب لهداية موسى فإنه سوف يخرج معه من مصر رغم أن عدداً من المصريين دخلوا في دين موسى قبل أن يدخل فيه بنو إسرائيل ورغم أن التكليف لموسى كان موجهاً لصالح إسرائيل. وإذا كان التشهير بالبرادعي وهو لا يزال بعيداً عن الوطن هو ما قرره الحزب الوطني حتى يرتدع فلا يفكر في العودة أو أن يعود بصفقة فإن موسى عاد إلى مصر شخصاً آخر حيث جاءه مكلفاً برسالة، فاستكثر فرعون أن يقع ذلك من موسى بالذات حيث ذكره فرعون بأنه رباه صغيراً وتبناه فهل هذا الجزء من المعايره يماثل معايرة البرادعى بأنه منح قلادة النيل وأنه بدعم النظام وتوسطة حصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبصرف النظر عن أن موسى صاحب رساله آلهية فإن البرادعي يجب ألا يؤخذ بشخصه وإنما بما يطالب به وقيمة هذه المطالبة أنها شهادة للعالم بالأحوال المصرية، ولذلك إذا جاء البرادعى ضمن صفقة فنحن نخشى أن يتم تسهيل الترشيح دون أن نعرف شيئاً عما يضمره الغيب لنا، والمصريون تاريخياً يخافون من الغيب، أما إن جاء ليناضل مع الحركة الوطنية فسوف ينطفئ وهجه العالمى ويصبح جزءاً من العبة بين الحكم والمعارضة، حيث يمضى الحكم في طريقه بينما تتعلق المعارضة بأهداب الأمل في أن يصحو الحكم يوماً ليرى ماذا فعل بمصر وماذا أعطت له مصر.

(٩)

ضوابط الرقابة الدولية على الانتخابات

يثور جدل شديد في مصر بشكل خاص حول الرقابة على انتخابات الرئاسة المصرية في الخريف المقبل، خاصة بعد أن طلبت الولايات المتحدة من مصر أن تقبل بهذه الرقابة، فانقسم الرأي العام المصري حول هذا الموضوع.

فمنهم من يرى أن الرقابة على الانتخابات المصرية تتضمن مساساً بالسيادة المصرية، وتقوم على افتراض أن المصريين غير قادرين على إجراء انتخابات نزيهة، كما أن هذه الرقابة لم تطلبها مصر وإنما تفرض عليها، مما يعني أن رفضها يستجيب لنوازع وطنية واضحة، وهذا ما دفع معظم المصريين سواء على مستوى النخب السياسية أو الحزبية أو النقابية إلى رفض ما أسموه التدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية.

أما الفريق الآخر، وهو أساسًا من عناصر "كِفَاية" وبعض المثقفين وبعض تيارات الإخوان المسلمين فإنهم يرون ضرورة مراقبة الانتخابات الرئاسية من الخارج، ويستندون في ذلك إلى عدد من الاعتبارات، أهمها أنه إذا كانت الرقابة تمثل تدخلاً في الشئون الداخلية فليس ذلك غريباً على الحكومة المصرية، حيث يرون أن الولايات المتحدة لا تترك أي مساحة لاستقلال القرار المصري، كما يستندون إلى ما سجلته منظمات حقوق الإنسان، ومن بينها المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان من انتهاكات فاضحة، خصوصاً وأن سجل الحكومة في تزوير الانتخابات كان أمراً مشهوراً وصل إلى حد أن المحكمة الدستورية العليا أبطلت إحدى دورات مجلس الشعب بالكامل.

ويضيف هؤلاء إلى ذلك ما يعتبرونه تزويراً جديداً للاستفتاء على تعديل المادة ٧٦، وعلى السلوك الهمجي الذي صدر من أعضاء الحزب الوطني، وتورط أفراد الشرطة للاعتداء المنظم والمنهجي، وإرهاب العناصر المعارضة لتعديل المادة على هذا النحو، مما دفع واشنطن نفسها إلى مطالبة الحكومة المصرية بالتحقيق في هذا السلوك، وتقديم المسئولين إلى

المحاكمة، وهو ما تنفيه الحكومة المصرية. ويرون في ذلك إصراراً من جانب الحكومة على تزييف إرادة الناخبين، والتنكيل بالمعارضين وفرض أمر واقع أدى إلى تدهور أوضاع مصر ومكانتها في الداخل والخارج، ويستخلصون من ذلك أنه لا يمكن فرض نزاهة الانتخابات إلا برقابة أجنبية مفروضة تضع حداً لتستر السلطات المصرية على تقليد مصرى قديم في التزييف وإخفاء الحقائق.

ونظراً لأن الجدل سوف يتفاقم في قضية لام شاعرنا أحمد شوقى ذات يوم المصريين بسبب اللغو فيها بقوله:

إلام الخلف بينكمو إلام وهذى الضجة الكبرى علام

ما دامت النتائج محسومة مسبقاً حتى في ظل الرقابة الدولية، فإنه من المناسب أن نضع القضية، بصرف النظر عن نتائج الانتخابات الرئاسية المعروفة، في سياقها وفي حجمها الطبيعي.

فقد بدأت فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات في إطار الأمم المتحدة ضمن برنامج الأمم المتحدة لمساعدة الشعوب المستعمرة على الاستقلال، فاتجهت بعثة للرقابة على الانتخابات في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٢ عقب تخلى النظام العنصرى عن وجوده فيها، وهي الانتخابات التي كان يخشى تزويرها من جانب النظام العنصري، والتي أسفرت عن نجاح مانديلا وبداية النظام الديمقراطي المتعدد الثقافات والأعراق.

ثم قامت بعثة أخرى لرقابة الاستفتاء في ناميبيا لكى تختار طريقها بعيداً عن سيطرة جنوب أفريقيا، وهو تقليد اتبعته الأمم المتحدة في الواقع منذ بداية السبعينات على الأقل عندما نظمت استفتاءا في البحرين اختار فيه شعب البحرين الاستقلال عام ١٩٧٠ منهياً بذلك دعاوى إيران ومطالبتها بالجزيرة.

من ناحية أخرى، أصبح لدى الولايات المتحدة خبرة طويلة بإعداد النظم الديمقراطية عندما قامت بحملة واسعة في أفريقيا طوال التسعينات من القرن الماضى بعد انتهاء الحرب الباردة، وتنفيذاً لإعلان الرئيس بوش الأب عام ١٩٩١ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقامة نظام دولي جديد يستند إلى الديمقراطية الوطنية والدولية والاستقرار والسلام.

فقد أنشأت واشنطن معهد واشنطن للديمقراطية الذي تخصص في صياغة قوانين الانتخابات، وتدريب الكوادر الديمقراطية، وإرسال فرق بكل اللوازم الديمقراطية لإنشاء النظم الديمقراطية لتحل محل نظم الحزب الواحد والنظم الانقلابية في أفريقيا، وقد تابعت هذه التجربة في بوروندي عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣.

فالرقابة الأمريكية على الانتخابات كانت تهدف إلى حماية التجربة الديمقراطية من النظم الدكتاتورية الأفريقية بعد أن أرغمت واشنطن هذه النظم على قبول التجربة الديمقراطية، واشترطت هذا القبول حتى تستمر المعونة الأمريكية لها.

ثم دخل الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة في عمليات المراقبة التي تطلب أحياناً وتفرض في أغلب الأحيان. فقد اشترك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في رقابة الانتخابات الأمريكية الرئاسية والألمانية الأخيرة، وكان الهدف من هذه الرقابة هو تثبيت التقليد الدولي لأن الإشراف على الانتخابات يشمل الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، والإشراف في كل الأحوال يؤدي وظيفة هامة: فإن كانت الانتخابات نظيفة شهد لها بذلك، وإن كانت مزورة أدانها وانتصر للديمقراطية فيها.

وليس معنى ذلك أن أوروبا والولايات المتحدة والأمم المتحدة يمسكون جميعاً بميزان العدالة الديمقراطية في كل الأحوال، ذلك أن المجال لا يتسع لكي نورد الحالات الشاذة التي شهدت انتخابات نظيفة وتحت إشراف دولي، ولكن النتائج أتت بقوة سياسية يريدها الشعب ولكن لا تريدها الولايات المتحدة، وكان أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في الجزائر عام ١٩٩٢ عندما حصلت الجبهة الوطنية للإنقاذ على أغلبية ساحقة من الأصوات، ولكن واشنطن شجعت انقلاب الجيش وإحباط هذه المحاولة الإسلامية.

كذلك لا يجب أن نستخلص من ذلك كله أن أوروبا والولايات المتحدة يعملون في بيئة دولية مثالية، فالمعلوم أن النظم الانقلابية جميعاً قد خطط لها من جانب أوروبا أو إسرائيل أو أمريكا أو تم السكوت عليها، ما دامت تخدم مصالح هذه الدول. ولا شك أيضاً أن تزوير الانتخابات في مصر لم يكن يعني في شيء الولايات المتحدة، ما دامت العلاقات المصرية الأمريكية تسير سيراً حسناً.

عند هذا الحد يجب أن نشير إلى أن القوة الخارجية بدأت تشعر بالجسارة في مواجهة النظم الوطنية في العالم العربي، وتمد يدها إلى قوى المعارضة، كما لا يجب أن نغفل عن البيئة الدولية الحالية التي تتعالى فيها صرخات الديمقراطية وحقوق الإنسان كلما كان ذلك مناسباً.

في هذا المناخ المعقد يبدو لنا أن المطالبة أو القبول برقابة دولية على الانتخابات الرئاسية المصرية لا يعتبر بالضرورة تدخلاً في الشئون الداخلية المصرية، كما لا يجب أن ينظر إلى الأمر بحساسية مفرطة، وألا يجوز أن يتم تبادل الاتهام بالتخوين والتكفير، فمن السهل أن يوصم المطالب برقابة دولية بأنه عميل للأجانب انطلاقاً من ثقافة سياسية عقيمة ترعرعت في مصر، أساسها أن النظام هو الوطن، وأن الحاكم هو الوطن، وأن الطعن في الحاكم أو نقد تصرفاته أو تقييمه هو نوع من الكفر السياسي إما بنعماء الحاكم، أو أنه خيانة لتراب الوطن الذي توحد معه الحاكم، فأصبح الفرق بين الحاكم والوطن غير ملحوظ، وهي مفاهيم لم تعد سائدة إلا في المجتمعات المتخلفة أو مجتمعات العصور الوسطى.

أما الرافضون للرقابة الأجنبية أو الدولية على الانتخابات فلا يستطيعون الإدعاء بأنهم أعلى وطنية ورغبة في الاستقلال من غيرهم، ولا بد أن تكون أصواتهم المعارضة للرقابة الدولية على قدر السجل التاريخي لسلوك الحكومات المصرية المعيب في تزييف إرادة الناخبين. فكأن الرقابة في هذه الحالة هي عندهم تأكيد لهذا السجل، وإعلان عن ضرورة وضع حدٍ له ولكن على يد المراقب الأجنبي.

غير أننا يجب ألا نقيس الحالة المصرية على الأحوال العربية الأخرى، كما لا يجب أن نعتبر الرقابة الدولية على الانتخابات ضماناً لإنتاج الديمقراطية.

يكفي أن نشير في ذلك إلى التجربة الجزائرية، وإلى الانتخابات الرئاسية فيها، لأن المشكلة الديمقراطية في العالم العربي ليست في نزاهة الانتخابات وحدها، وإنما تكمن في كل مراحل العملية السياسية، فماذا يصنع المراقب الأجنبي في مرشح قادر مالياً على إفساد ذمم الناخبين ورشوتهم إلا أن يشهد بإقبالهم في صناديق الانتخاب على اختياره، وأن تكون الرقابة الدولية في هذه الحالة هي خاتم الشرعية لهذه الانتخابات التي تنتج نظاماً ديمقراطيا مزيفاً، لا يكون فيه التزييف في الصناديق، وإنما في استغلال فقر الناخب وعوزه وعدم اكتراثه بشخصية المرشح، وتركيزه على ما يحصله منه من منافع.

فالقضية إذن هي أعمق بكثير من مجرد الرقابة الدولية أو عدمها. فإذا كانت الحالة المصرية تختلف اختلافاً واضحاً عن الأحوال العربية الأخرى فيجب - توضيحاً لذلك - أن نشير إلى الحالتين اللبنانية والفلسطينية، ولكل خصوصيته فيما يتعلق بمسألة الرقابة الدولية.

فالمعلوم أن الرقابة الدولية على الانتخابات الفلسطينية تهدف إلى التحقق من سلامة العملية الانتخابية، ومن الوقوف على حقيقة اتجاهات الشارع الفلسطيني، ولكن الرقابة في نفس الوقت هي شهادة أو ذريعة دولية يستوفي بها الجانب الفلسطيني أحد أهم متطلبات اعتماده كطرف في العملية السياسية مع إسرائيل والولايات المتحدة.

فقد نجح الأمريكيون في إيهام العالم العربي والشعب الفلسطيني بأن ياسر عرفات كان ديكتاتوراً وكان يحمي الفساد، وأن أهم صور الفساد هي عدم التشدد مع الفصائل الفلسطينية المقاومة، وعدم التعاون مع إسرائيل في قمع هذه الفصائل، فكان مصيره إسقاط الأهلية القانونية عنه وعزله في منزله ثم اغتياله، ليفسح الطريق لزعيم ديمقراطي أكثر تعاوناً وتفهماً لمتطلبات العملية السلمية المرتبطة مباشرة بالعملية السياسية بفلسطين.

أما الحالة اللبنانية، فقد تم الإعداد لها إعداداً جيداً من جانب الولايات المتحدة وفرنسا، على أساس أن سوريا لها سجل "أسود" مع واشنطن وإسرائيل في مساندة المقاومة العراقية والفلسطينية، والتمسك بالبقاء في لبنان، ومساعدة حزب الله الذي تجاسر على ردع الإسرائيليين وإرغامهم على الخروج بلا مقابل من الجنوب اللبناني.

فكانت المطالبات المستمرة بفصم سوريا عن لبنان، وتقليم أظافر سوريا، واستباحة الساحة اللبنانية، ثم بدأ المخطط لتحقيق هذه الأهداف بالقرار ١٥٥٩، وكانت أداته التنفيذية الفعالة هي اغتيال شخصية قومية مثل رفيق الحريري، بحيث أحدث ذلك زلزالاً وجهت واشنطن كل آثاره نحو هذه الأهداف في سوريا ولبنان، فكان التحقيق في مقتل الحريري إعلاناً عن إسقاط الاهلية القانونية عن الدولة اللبنانية التي اتهمت ضمناً بالتآمر مع سوريا للتصدى لهذه الاهداف، أي بلغة أخرى في مقتل الحريري، وأصبح دم الحريري قضية دولية تهدد السلم والأمن الدوليين رغم أنه أحدث طوابير شهداء السياسة اللبنانية منذ الأربعينات حتى الآن، ثم كان الإصرار على إجراء الانتخابات والرقابة عليها.

ولذلك يشكر للحكومة اللبنانية ذكاؤها في التعامل مع هذه الموجة العاتية، وفي ترحيبها بالرقابة الدولية رغم ما تعنيه هذه الرقابة من انتقاص للسيادة الوطنية.

وقد فهمت الحكومة القضية فهماً متحضراً على أساس أن الحكومة - وكما أشار وزير الداخلية اللبناني - مصرة على نزاهة الانتخابات، فتصبح الرقابة هامة في الإعلان عن هذه النزاهة، وبذلك تمكنت الحكومة من احتواء هذا التحرش الدولي بلبنان، وامتصت موجات التحرش المتعاقبة، وخاصة عندما قبلت بعثة تقصي الحقائق الدولية، ثم رحبت بلجنة التحقيق الدولية، وكلها سوابق لم يعرف لها التاريخ المعاصر مثيلاً.

ومع ذلك فقد أدركت الحكومة اللبنانية أن القضية أخطر بكثير من مجرد هذه الأحابيل والذرائع، وهي تدرك تماماً أن السقطة الكبرى التي جعلت لبنان معرضاً لسواطير الجزارين هي موافقة المجلس النيابي بشكل دستوري على تعديل الدستور اللبناني لإتاحة الفرصة للرئيس لحود للترشح لولاية ثالثة في لحظة قاتلة تتحفز فيها الولايات المتحدة نحو المنطقة، وتطلق مبادراتها الديمقراطية وبرامج الشرق الأوسط الكبير، وتشير إلى تقارير التنمية الإنسانية حول أمراض نقص الحرية، وشيوع النظم الدكتاتورية في المنطقة العربية، مما جعل القراءة السورية اللبنانية الضيقة لهذا العمل قنبلة أذهلت آثارها كل الأطراف اللبنانية والسورية، ولم تتوقف آثارها حتى كتابة هذه السطور.

في ضوء هذا العرض الشامل لقضية الرقابة الدولية للانتخابات، بقيت كلمتان: الأولى تتعلق بمدى قانونية الرقابة الدولية المفروضة من الناحية القانونية الدولية، والثانية تتعلق برأينا في الجدل الدائر في مصر حول هذه القضية.

ونستطيع أن نؤكد بيقين أن فرض الرقابة على الانتخابات النيابية والرئاسية في المرحلة الحالية لتطور القانون الدولي خاصة في ظل وجود سوابق للتزوير وعدم الجدية في إدارة العملية السياسية والانتخابية، فإن هذه الرقابة لا تتناقض مع مبادئ السيادة وحرمة الشئون الداخلية للدول.

وأما في مصر فإننا نعتقد أن الرقابة الدولية على الانتخابات الرئاسية المصرية يجب ألا تثير حساسية، كما أننا ضد المغالاة والتطرف من جانب الذين يطالبون بها أو الذين يرفضونها، وأن القضية في النهاية كما أشرنا تتعلق بمدى قدرة الحكومة المصرية على

ضبط الأوضاع، وعلى التعامل مع هذه المسألة الإجرائية وعدم المبالغة في حجمها، بحيث لا تصبح نزاعاً بين مصر والمجتمع الدولي نتيجته محسومة لصالح المجتمع الدولي. ولن يفيد في إدارة هذه القضية تجنيد المشاعر الوطنية وراء حكومة لم تقدر منذ البداية مخاطر تزييف إرادة المواطن المصري، حسبما يؤكد المعارضون للسياسات الحكومية.

(١٠)

قضية الإشراف القضائي

ومخاطرها القانونية والسياسية

أعتقد أنه آن الآوان لأن يحترم الكُتَّاب والمثقفون أنفسهم وعقلية قرائهم أو مشاهديهم. فقد كثر الجدل حول الضمانات اللازمة لنزاهة الانتخابات في مصر، بعد أن سجلت مصر رقماً قياسياً في تزوير هذه الانتخابات، ولم يفلح تصدي المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الإدارية العليا لهذه الظاهرة، وقراراتها ببطلان مجلس الشعب بكامله منذ سنوات تحت رئاسة د. رفعت محجوب.

ثم تفتق ذهن السلطة إلى الإيهام بأن التزوير سوف يتوقف لمجرد أن القضاة يشرفون على العملية الانتخابية، وذلك لاستغلال سلطة القضاء وسمعته التاريخية في نفوس المصريين، فأوردت نصوصاً في قوانينها تشدد على أن الإشراف القضائي ليس فضلاً أو تفضلاً، ولكن هذه القوانين أكدت على ضرورة الإشراف القضائي، وجعلت البطلان جزاء تخلف هذا الإشراف.

وتحت ستار الإشراف القضائي ارتكبت كل جرائم التزوير، وأحياناً بموافقة القضاة على أساس أن مهمة القضاة غير محددة، فضاعت المسئولية بين الشرطة والقضاء، حتى احتج القضاة بأنهم وإن كانوا يرحبون بالإشراف القضائي إلا أن هذا الإشراف يجب أن يكون حقيقياً، وليس استخداماً غير مقبول لاسم القضاء لكي ترتكب جرائم التزوير.

وانشق الصف القضائي: الأغلبية تصر على توفير ضمانات الإشراف والمسئولية الكاملتين وإلا رفض القضاء هذه المهمة، واشترطوا أن تتضمن هذه الضمانات تعديل قانون السلطة القضائية، بينما رأى المجلس الأعلى للقضاء أنه هو وحده المختص بتقرير ذلك.

وقد كشف بيان نادي القضاة وبيان المجلس الأعلى للقضاء عن إصرار السلطة التنفيذية على استخدام اسم القضاء في مواجهة إصرار القضاة على رفض ارتكاب جرائم التزوير باسمهم، وتمردهم على ما حدث من قبل باسمهم، كما كشفوا عن أنهم قدموا تقارير في المناسبات السابقة تكشف عن هذه الممارسات.

وقد تفرع عن ذلك انتقاد البعض للقضاة بأنهم باعتراضهم على الإشراف، وإصرارهم على الفصل بين القضاء ووزير العدل يلعبون أدواراً سياسية، خاصة في مرحلة يغلي فيها الشارع المصري، مما أدى إلى اعتبار حركتهم إضافة إلى حركات الاحتجاج على الفساد والإصرار عليه.

فإذا كانت الاستعانة بالقضاة في الإشراف على الانتخابات قد حركتها نوازع إضفاء الشرعية على الانتخابات، والحد من الطعون القضائية عليها، واستغلال ما للقضاء من مهابة في نفوس الناس، فإن استمرار التزوير تحت سمع وبصر القضاة يجعل القضاة طرفاً في هذه الجريمة التي تمس كرامة القضاء، وتنال من مكانته باعتباره الحصن الأخير للحقوق والحريات.

ولكن استخدام القضاة والتستر على التزوير قد واكبه حديث متواتر غير مردود عن حالات الرشوة للقبول في النيابة العامة والشرطة، وأحاديث أشد تواترا عن تدخل صريح في الأحكام من جانب السلطة التنفيذية، مما يرهق القضاء ويذهب بسمعته في النفوس ويعرض الشرفاء للعنت.

إذا انضم الفساد في القضاء إلى فساد السلطة التنفيذية والإدارية وفساد السلطة التشريعية أو استخدامها وتوظيفها، فإن هيبة الدولة في الداخل والخارج ومصالح الناس وشئون المجتمع تثير القلق والفزع، وهو ما نأمل بالقطع ألا يكون صحيحا.

وقد شدد قانون انتخاب رئيس الجمهورية على قضية الإشراف القضائي، حيث نص على تشكيل لجنة عليا للإشراف على الانتخابات جعل للقضاة فيها دوراً أكبر من دور الشخصيات العامة، وذلك حتى يشي بأن الإشراف القضائي هو البديل عن أي رقابة أو مراقبة دولية.

والحق أن الإشراف القضائي بدعة مصرية ليست معروفة في أي مكان آخر في العالم، وكان سوء النية هو الذي أدى إلى إدخال هذا التقليد الغريب، فصارت مكافآت الإشراف العالية بمثابة رشوة للقضاة الذين لم يتحدد دورهم في العملية الانتخابية، فلما صحت ضمائرهم وقرروا فك التحالف بالصمت على التزوير نظر إليهم على أنهم متمردون ومهيجون للنفوس، وهو ما لا يتفق مع وظيفة القضاء.

وقد أدى هذا التقليد بالفعل إلى النيل من مكانة القضاة، فبدلاً من أن يلجأ إلى القاضي طعناً بالتزوير يشارك القاضي نفسه بالصمت على هذه الجريمة.

إنني أطالب بإلغاء الإشراف القضائي كلية في ضوء ما تقدم واستناداً إلى الاعتبارات التالية:

الأول: أن تأكيد الإشراف القضائي يعني الاعتراف بوقوع التزوير والإصرار عليه، ذلك أن الأصل أن وزارة الداخلية هي المسئولة عن نزاهة الانتخابات، لأن تزوير إرادة الناخب من جانب الدولة امتهان للدستور ولوظيفة الدولة، ويجب أن تعد جريمة يعاقب عليها وزير الداخلية، وهي جريمة تعوق حق الشعب في تقرير مصيره، كما أنها من جرائم النظام العام الدولي.

الثاني: أن الإصرار على نظام الإشراف القضائي الناقص هو إصرار على إشراك القضاء رغمًا عنه في جرائم التزوير، مما يسقط عن القضاء هيبته، فيهتز ميزان العدل في أيدى القضاه، كما تهتز الثقة الواجبة في نزاهة القضاة من جانب الشعب، كما يعد هذا الإصرار هو الآخر تعويقاً لحق المواطنين في الثقة في نزاهة القضاء.

الثالث: أن استمرار الإشراف القضائي الناقص يعد اعتداءاً من جانب السلطة التنفيذية على مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، كما أن أي إشراف قضائي، كاملاً أو ناقصاً، يعد تحميلاً للقضاء بجهود إضافية في الوقت الذي يعاني فيه القضاة من تراكم القضايا وبطء الفصل فيها.

الرابع: فضلاً عن أن الإشراف القضائي ليس من وظائف القضاء المعترف بها في الدول المختلفة، فإن تكليف القضاء بهذه الوظيفة الإضافية يتعارض مع الأصول العامة في الوظيفة القضائية.

الخامس: أن الإشراف ينطوي على رشوة مقنعة للقضاء، أو خلق مناسبة لإضفاء مكاسب مادية لمن يتعاون من القضاة مع السلطة التنفيذية، مما ينال من كرامة القضاة.

أما الاعتبار السادس والأخير فيتعلق بضرورة أن يظل القاضي في مكانه يلجأ إليه المتخاصمون، لا أن يذهب هو إلى المتخاصمين في العملية الانتخابية.

ومن ذلك يتضح أن عملية تزوير الانتخابات قد أدت إلى الإساءة إلى إرادة المواطنين وفقدان المواطن الثقة والاعتبار الواجبين في الدولة، وإلى استمرار نظام الإشراف القضائي، مما يسيء إلى الحكومة والدولة، ويجعل مصر عرضة للإشراف الدولي، ورفض المجتمع الدولي للإشراف القضائي المصري، مما يلحق الإهانة بقضائنا، تماماً كما فعل مجلس الأمن في حالة لبنان عقب إغتيال الحريري.

(١١)

جذر مأساة مصر

دمج الدولة في الحزب الوطني

العادة أن يكون هناك فرق في أي دولة بين الحزب والدولة والحكومة. فالحزب هو واحد من أحزاب لها وظائف محددة تعد مدارس سياسية للثقافة وإعداد الشعب لتعليم الحياة السياسية الصحيحة، بحيث تدور المناقشة الشريفة بين الجميع من أجل فوز الأقدر في نظر الشعب على الحكم أما حزباً منفرداً أو مؤتلفاً مع غيره. فالحزب مهما كان شعبياً ويحظي بأغلبية كاسحة من أعضائه وحتي من غيرهم يحظي بهذه الشعبية بناء على دور حقيقي في رفعة المجتمع، ويظل هذا الحزب حزباً سواء وصل إلي الحكم أو لم يصل وأن يقبل قواعد تداول السلطة وحرية الوصول إليها وفق هذه القواعد، وأن تكون برامجه واضحة وواقعية وحقيقية وإلا انطبق عليها عقوبة الغش التجاري السياسي.

أما الدولة فهي لكل المواطنين ترعي مباديء المواطنة وتحترم الدستور والقانون وتكفل سلامة الحياة الحزبية. فإذا تلبس حزب واحد جسد الدولة احتكر أعضاؤه حق المواطنة ومزاياها واستبعد الآخرين من خيرات الوطن فلا يعين في أي منصب إلا أعضاء هذا الحزب ويعمل جهاز الدولة كله في خدمته ويبعد غير الأعضاء عن كل موقع ويضيق عليهم في كل مجال.

معنى هذا أنه إذا كان أعضاء الحزب الوطني مليوناً أو مليونين فإن هذا العدد وحده هم كل المصريين وأن ما عداهم رعايا وتحق عليهم المطاردة وتلاحقهم الشكوك في ولائهم ما دام الولاء لهذا الحزب هو الولاء للوطن.

وإذا كان اسمه الحزب الوطني الديموقراطي فمعناه أنه خارج الحزب لا يوجد وطني أو ديموقراطي وإنما هو وعاء الوطنية كلها وخارجه خونة، وهو مدرسة الديموقراطية كلها وغيره يعبثون في مدرسة الديكتاتورية. أما الحكومة فيفترض أن تكون الذراع التنفيذي

للسلطة تأتمر بالقانون وتعمل لمصلحة المواطنين جميعاً وتحاسب على إنجازاتها وإخفاقاتها ولكن الحزب تلبس الحكومة أيضاً فلا يعين فيها إلا أعضاء الحزب، ولا ينتخب في مجلس الشعب إلا أعضاؤه وغيرهم خارجون على الإجماع الوطني.

وإذا قيل للحكومة أخطأت الحكومة انبرى كتبة الحكومة الذين عينتهم فيما يسمي الصحف القومية وهي مناصب مغلقة على أعضاء الحزب وأحبائه وحواريه تهاجم كل من يرى مصلحة عامة للوطن خارج هذا الحزب وتثني على كل مسبح بحمد الحزب وقيادته.

وقد ترتب على ذلك تعقد مشكلة الفساد السياسي وإفساد الحياة السياسية بكل مقوماتها في مصر، وارتبطت الثروات بالسلطة ارتباطاً لم يعد يقبل التجزئة إلا بمعادلات جديدة، وعاش المصريون خارج الحزب غرباء وأدمنت حكومته الفشل، ومع ذلك يغررون بالمصريين ويصورون الفشل نجاحاً باهراً.

وحتى نفهم العلاقة بين الحزب والدولة والحكومة في نظام ديموقراطي، فإن الدولة في بريطانيا هي بريطانيا وأجهزتها هي أيضاً التشريعية والتنفيذية والقضائية.

والأحزاب تتنافس في صناديق الانتخابات الشفافة ويحظر قطعاً تزوير إرادة المواطن أو التحايل عليه بحجب معلومات عنه أو تضليله، فيصبح الحزب الحائز على أعلى أصوات الناخبين في هذه المعركة الشريفة هو صاحب الحق في تشكيل الحكومة.

وإذا كان بعض أعضاء الحزب الفائز هم أعضاء الحكومة وهم أيضاً أعضاء في البرلمان (مجلس العموم) فإن الدولة تظل ملكاً للمواطن ويظل للأحزاب المعارضة الحق في العمل على كشف عورات الحكومة وسحب الثقة منها، ويظل للقضاء شموخه واستقلاله لمراقبة كل خارج على القانون مهما كانت قامته.

وليبان مدى حساسية النظم الديموقراطية حرصاً على نظامها الديموقراطي في مواجهة أي شخص مهما كان قدره ومركزه لأن النظام ملك للأمة وهي تدافع عنه بوسائلها الدستورية، أن السيناتور هيلاري كلينتون كانت قد صوتت لصالح مشروع زيادة راتب كونداليزا رايس وزيرة الخارجية السابقة. ولما تولت هيلاري نفس المنصب خلفاً لها في إدارة أوباما، ألغي قانون زيادة مرتب الوزيرة حتى لا تكون هناك شبهة في أن كلينتون أيدت

الزيادة وهي تخطط للاستفادة منها عندما تتولى هذا المنصب،وهذا من أهم ملامح النزاهة في النظم الديموقراطية.

أما في مصر فإن مجلس الشعب يتشكل بالتزوير من أعضاء الحزب الوطني ويصدر من التشريعات ما يخدم رجال الحزب وأصدقاءهم من رجال الأعمال، وتعمد السلطة التنفيذية إلي الإفساد المتعمد للسلطة القضائية فأصبح القانون في مأزق منذ ولادته وحتى إغفاله وسوء تطبيقه في القضاء، فانحطت السلطات الثلاث.

ورغم ما ترويه صحف المعارضة من خطايا يندي لها الجبين لا يتحرك أحد، بل إن استجوابات وطلبات المعارضة داخل مجلس الشعب يتم إغفالها تماماً.

والمشكلة أن انتشار الفساد وتردي الأوضاع في مصر وترتيب أوضاع السلطة بحيث يستحيل تداولها، واتساع دائرة التزوير في كل شيء، جعل من الخطر استمرار وضع الحزب الوطني كرأس حربة في القضاء على مصر والمصريين.

ولذلك فإن نقطة البداية هي أن يجيب النظام على السؤال التالي: هل هو نظام ديموقراطي أم ديكتاتوري ؟ إذا كان نظاماً ديموقراطياً فيتم محاسبته بمقاييس أي نظام ديموقراطي. وإن كان نظاماً ديكتاتورياً باعترافه، يكون للمسألة وجه آخر.

ولا يمكن أن يظل هذا الالتباس وعجز حكومات هذا الحزب عن انقاذ مصر بل الإسهام المتعمد أحياناً في تفاقم أوضاعها، وهذا وضع لا يمكن استمراره.

الفصل الثالث:
إرهاب سيناء

- حتى لا نحرث في البحر: تفجيرات سيناء ومخططات إسرائيل
- على هامش تفجيرات شرم الشيخ: التضامن العربي لمواجهة الإرهاب
- تفجيرات دهب ولغز الإرهاب في سيناء
- هالات الخطر على سيناء

(١)

حتى لا نحرث في البحر:

تفجيرات سيناء ومخططات إسرائيل

أكدت صحيفة النيويورك تايمز الصادرة يوم ٢٥ يوليو ٢٠٠٥ أنها لا تستطيع أن تقطع بالجهة التي قامت بتفجيرات شرم الشيخ، ولكنها أكدت من ناحية أخرى أن هناك سلسلة من التفجيرات في مصر والسعودية والأردن وتركيا والمغرب ولندن ومدريد ونيويورك، وتجمعها جميعاً الصفة الإرهابية، دون أن تحدد أنها جميعاً جزء من شبكة واحدة.

وهذا التقييم في نظرنا يتوخى الحرص في الخوض في أمور الإرهاب الدقيقة، وهذا هو السبب في أنه لا يمكن التخطيط لتوقى تفجيرات جديدة، أو إحياء مدن سيناء السياحية، ما لم نواجه أنفسنا بسؤال جوهري: من قام بهذه التفجيرات؟ وبغير الإجابة المباشرة عن هذا السؤال، فإننا نحرث في البحر ونخاطر بضياع سيناء مرة أخرى.

فإذا كانت الصلة وثيقة بين تفجيرات طابا وشرم الشيخ من حيث استهداف الموقع السياحى والسياح المصريين وغيرهم، فإن شرم الشيخ لها دلالات أخطر، فهي عاصمة مصر الدبلوماسية، ومقر الإقامة شبه الدائمة للرئيس مبارك ولقاءاته ومؤتمراته، حيث أثبتت هذه التفجيرات ضعف الاحتياطات الأمنية التي يسهل اختراقها، مما يكشف ليس فقط ضعف الأمن، وإنما تواطؤ أمنى، وهو ما سوف تكشفه التحقيقات. فهل تسمح هذه الصلة بين هاتين الحالتين من الأعمال الإرهابية بأن نخلص إلى أن الفاعل واحد وإن تعدد المنفذون؟ وما هي معايير التفسير الملائمة لهذه الأحداث؟ بعبارة أخرى، لماذا التفجيرات، وفي شرم الشيخ، وفي يوم ٢٣ يوليو؟

يمكن أن نطرح ثلاث نظريات في سبيل التماس تفسير هذه التفجيرات.

النظرية الأولى، ترى أن القاعدة هي التي نفذت التفجيرين في طابا وشرم الشيخ. ويجب أن نلاحظ أن إسرائيل هي التي أعلنت منذ بداية أحداث طابا أنها القاعدة بعد أن تراجعت عن اتهام حماس في البداية.

نعتقد أن اتهام حماس كان يقصد به التمويه، وأن فرض القاعدة على اتجاه التحقيق يهدف إلى إيهام المحقق بسهولة التسليم بذلك، بعد أن أصبحت التكئة العامة لكل حوادث الإرهاب، وهو اتهام يساعد على الانضمام إلى التجريدات الأمريكية ضد هذا الأخطبوط. نلاحظ أيضاً أن التحقيق لم يسفر حتى الآن في أحداث طابا عن اتهام جهة بذاتها، وإنما انتهى إلى تقديم بعض المتهمين إلى المحاكمة، التي برئ فيها بعضهم، وقبض عليهم مرة أخرى في أحداث شرم الشيخ. نلاحظ كذلك أن إسرائيل قالت أنها توقعت أحداث شرم الشيخ، مثلما توقعت تفجيرات لندن، ثم حظر شارون على وزرائه التعليق على الأحداث. أما في شرم الشيخ فقد تفضل شارون وعرض على الحكومة المصرية التعاون معها لمكافحة "الإرهاب الإسلامي"، وهو نفس العرض الذي ينفذه شارون ضد هذا العدو مع روسيا في الشيشان، ومع الهند في كشمير.

من ناحية أخرى، صرح مدير المخابرات الحربية الإسرائيلية بأن إسرائيل مطمئنة تماماً إلى أن القاعدة لا تهاجمها، وهذه ملاحظة مثيرة، لأن القاعدة التي استهدفت الجميع لم تستهدف إسرائيل لسبب بسيط، ليس لأن إسرائيل بلغت من الكفاءة الأمنية ما يعصمها من أي عمليات للقاعدة، أو لأن إسرائيل لا تفعل ما لا يستوجب الانتقام من جانب القاعدة، ولكن لأننا نعتقد أن القاعدة هي الاسم الحركي للموساد.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن تفجيرات لندن ومدريد ونيويورك وتركيا والسعودية والمغرب وغيرها هي من تدبير الموساد، ولكنه قد لا يكون بعيداً عنها، لأن كل هذه الأحداث تلحق الضرر المباشر بهذه الدول وبالمسلمين وبالإسلام، وهي بالنسبة للغرب تعطي الذريعة لزرع المزيد من الشكوك حول الأقليات الإسلامية، بحيث انطلق الإعلام الصهيوني ليؤكد أن المسلم إرهابي بطبعه إلى أن يُثبت هو العكس، وأن الأقليات الإسلامية نالت بشكل خطير من أمن الدول الغربية، وهي مسئولية دول الأصل التي جاءت منها هذه الأقليات.

أما النظرية الثانية، فتذهب إلى أن هذه التفجيرات هي تعبير دموى عن الغليان داخل مصر، والتفاعلات الساخنة على الساحة المصرية بين المعارضة والحكومة بسبب اتهام الحكومة والنظام بالعجز والجمود، وتفاقم المشاكل والإصرار على الإبقاء على هذه الأوضاع بما تحمله من مخاطر سياسية واجتماعية واقتصادية.

وترى هذه النظرية أن مدبري أحداث شرم الشيخ يقصدون أن تكون كحريق القاهرة إيذاناً بثورة ضد الثورة التي قامت عام ١٩٥٢، وذلك خلافاً لبعض التفسيرات التي ذهبت إلى أن حقد مدبري التفجيرات قد وصل إلى حد إفساد متعة المصريين وفخارهم بالاحتفال بعيدهم القومي، وانبلاج الفجر الجديد الذي كان بداية لرخائهم وسعادتهم، فاستكثر هؤلاء الحقدة كل هذا النعيم على مصر والمصريين.

وتستمر النظرية الثانية في التأكيد على أن وقوع التفجيرات في نفس يوم ذكرى الثورة هو إعلان عن فشل الثورة وانحرافها. ولكننى أتردد كثيراً في التسليم بوجاهة هذه النظرية، وسبب هذا التردد هو فداحة الخسائر البشرية والمادية والقومية التي لا يقدم عليها من يتمتع بأدنى حس وطني.

أما النظرية الثالثة، فتذهب بشكل مباشر إلى اتهام إسرائيل والموساد الإسرائيلي. وأما القرائن على ذلك فهي مجرد استنتاجات منطقية ولا تقوم على معلومات أو أدلة، مع إدراكنا القانوني الكامل للفارق بين الدليل والقرينة في المنطق القانوني.

القرينة الأولى: أن المتهمين بالضلوع في تفجيرات طابا يصرون على أنهم أبرياء، وأن مدبر هذا العمل هو مخابرات دول أخرى، وقد عجز التحقيق بعد مضى عشرة أشهر عن حشد أدلة تؤكد نسبة هذه الأفعال إلى المتهمين، ولكنى أحجم عن المضى في هذه النقطة احتراماً لسلطة القضاء الذي لا يزال ينظر هذه القضية، مع ملاحظة أن إدانة بعض الأشخاص لا يعني تبرئة المدبر والمخطط والمستخدم لهؤلاء الأشخاص.

القرينة الثانية: هي أن كل التفجيرات الرئيسية قد انحصرت في سيناء حتى في أكبر المناطق مناعة وحماية وهي شرم الشيخ، بخلاف المرحلة الأولى من الإرهاب التي انطلقت من صعيد مصر. وهذا يبعث بثلاثة رسائل مؤلمة لمصر. **الرسالة الأولى**، هي عجز أجهزة الأمن المصرية عن تأمين المدينة الهامة، مما يعني أن أمن المشاركين في اللقاءات الدولية قد أصبح

محل نظر، فقضى ذلك تماماً على هذه العاصمة الدبلوماسية لمصر في الوقت الحالي، لأن مما يزعج إسرائيل هو تأكيد الوجود المصري السلمي في سيناء، بعد أن جردتها معاهدة السلام من السلاح والوجود العسكري. **الرسالة الثانية**، هي أن مصر العاجزة عن حماية عاصمتها الدبلوماسية المحصورة بين البحر والصحراء لا تستطيع أن تكون شريكاً أمنياً لإسرائيل بعد انسحابها من غزة، مما يسمح لإسرائيل بحرمان مصر من أي دور في عملية السلام سوى في تمكين إسرائيل من الفصائل الفلسطينية، كما يسمح لإسرائيل بإقامة تحالف مباشر مع مصر لمحاربة "الإرهاب الإسلامي"، وهو يعني عندها حماس والجهاد. **أما الرسالة الثالثة**، فهي إظهار مصر بمظهر العاجز عن قمع الإرهاب في سيناء، بل وتصوير سيناء على أنها أصبحت منطقة جاذبة للعناصر الإرهابية، مما يتيح لإسرائيل أمرين أبسطهما أن تتعاون مع مصر لتأمين سيناء، وأقصاها هو فرض السيطرة الإسرائيلية على سيناء، ويعزز ذلك ما لاحظناه من أن إسرائيل تضع عينها حقاً على سيناء، بل يعتبرونها مستقبل إسرائيل. ولابد أن نشير في هذا المقام إلى أن النظرية الإسرائيلية حول سيناء لا يجوز أن التقليل من شأنها، فقد تفادت إسرائيل حتى الآن أن تظهر أن ظهور موسى في سيناء ووجوده في مصر يمكن أن يكون سبباً للمطالبات التاريخية، خاصة وأنها قد أظهرت هذا الإدعاء في مناطق بعيدة عن احتمال التصديق مثل هضبة الجولان السورية.

نشير أيضاً في هذا المقام إلى أن إسرائيل قامت بالاعتداء على مصر عام ١٩٥٦ ثم عام ١٩٧٦، وأوضح شارون في مذكراته أنه قام بمسح سيناء شبراً شبراً، وأنه يكن لها إعزازاً خاصاً. ويؤكد بعض الإسرائيليين الذين استوطنوا مستعمرات سيناء أنهم قرروا الجلاء عنها إيثاراً منهم لسلام شامل مع مصر يعلو فوق الاعتبارات الأنانية والعاطفية في هذه المستعمرات، فضلاً عن أن جلاءهم عن هذه المستعمرات هو أمر مؤقت. نشير من ناحية ثالثة، إلى أن إسرائيل قد استفادت من عدوان ١٩٥٦ بفتح مصر لمضايق تيران وصنافير في خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، كما أنها بعد عدوان ١٩٦٧ قد أشاعت أن سيناء تعد مسرحاً خطيراً للمغامرات المصرية ضد أمن إسرائيل، وأن الاستيلاء على سيناء لا يعد احتلالاً، وإنما يعد إجراءاً احترازياً لمنع مصر من استخدامها في الهجوم على إسرائيل، مثلما أكدت إسرائيل أن استيلاءها على سيناء هو مكافأة لحقها في الدفاع الشرعي الوقائي.

وما دام المقام لا يتسع للرد على هذه المقولات الإسرائيلية، فقد أوردناها للدلالة على أن عين إسرائيل على سيناء منذ وقت طويل، ولذلك فإن محاولاتها جس نبض مصر ليس أمراً جديداً.

فقد حاولت إسرائيل جس نبض مصر فوجدتها متعاونة وتتعامل بدبلوماسية ودماثة غير متوقعة: قتلت إسرائيل ثلاثة جنود مصريين بنيران الجيش الإسرائيلي، وأكد شارون أن جيشه يؤدي واجبه ضد مهربي الأسلحة للمقاومة، وابتلعت مصر الإهانة الكبيرة، بل وحفظاً لماء الوجه أعلنت مصر أن شارون اعتذر للرئيس مبارك، وأظهرت الخارجية المصرية غضبها فطالبت شارون بالتحقيق الفوري وموافاتها بالنتائج، وبالفعل أبلغها شارون أن التحقيق أثبت ما سبق له تأكيده من أن جيشه يؤدي واجبه ضد الجنود المهربين، ومرة أخرى ابتلعت مصر الإهانة.

ثم خطفت إسرائيل ستة من الشباب من قلب سيناء في العريش، ولم تعلق مصر مطلقاً حتى اليوم على الحادث، ثم أعيد الشباب في إطار صفقة سلم فيها بالمقابل الجاسوس الإسرائيلي الخطير عزام عزام، والدليل على خطورته أن شارون استقبله بالأحضان، واعتبره بطل أبطال إسرائيل.

وقد بدت الصفقة وكأنها مرتبة، ونرجو ألا تكون كذلك، لأن مصر كانت ترفض دائماً جميع الضغوط العاتية للإفراج عن الجاسوس الخطير.

تلك هي بعض التصرفات الإسرائيلية المهينة لمصر، التي نشرت، ناهيك عن عشرات المواقف التي لا ينشر عنها شيء، وتشمل قتل بعض رجال الأمن والمواطنين، وهدم المنازل في رفح وغيرها.

إنني أحذر من أن إسرائيل تخطط للاستيلاء على سيناء، وقد حاولت مقايضة مصر على بعض المناطق مع مناطق إسرائيلية في النقب، والقيام بمشروعات أمنية مشتركة على الحدود. إن إسرائيل سوف تستقبل أكثر من مليون لاجئ خلال الأعوام الخمسة القادمة لموازنة الأقلية العربية المتزايدة، وترفض بالطبع حق العودة لأربعة ملايين فلسطيني كانوا في الأراضي التي قامت عليها إسرائيل. ولذلك لن تكون تفجيرات شرم الشيخ هي نهاية المطاف.

باختصار فإن هذه التفجيرات هي جزء من سياسة إسرائيل لإخلاء سيناء، فلا يجوز أن تغرق مصر في تفاصيل الخسائر، وتتجاهل جوهر المشكلة، وهو السياسة الإسرائيلية المرسومة لسيناء. أم أن سيناء دخلت في نطاق المقايضات السياسية فلم يتم تعميرها كما أوصت مختلف اللجان منذ ١٩٧٣؟

(٢)

على هامش تفجيرات شرم الشيخ:

التضامن العربي لمواجهة الإرهـــاب

من الواضح أن المنطقة العربية كلها تواجه مخاطر الإرهاب من الخليج حتى المحيط بدرجات متفاوتة. ورغم تبلور قواعد القانون الدولى لمقاومة الإرهاب، وظهور قواعد القانون الدولي العربي لنفس الغرض، بل والتزام الدول العربية بمقاومة الإرهاب وفق أحكام الاتفاقية العربية والاتفاقية الإسلامية والاتفاقية الخليجية، فضلاً عن التزام الدول العربية الأفريقية بالاتفاقية الأفريقية لمقاومة الإرهاب.

فإذا كانت الدول العربية وبقية دول العالم ملتزمة بتنفيذ أحكام القانون الدولي لمكافحة الإرهاب. فلماذا يضرب الإرهاب المناطق العربية بذرائع مختلفة، ويدفع الأبرياء من الوطنيين والأجانب ثمن هذه الحماقات؟

وبصرف النظر عن جوانب التمايز بين مسارح الإرهاب في المنطقة والعالم، فالثابت أن التعاون الدولى لمكافحة الإرهاب في هذه المسارح جميعاً يقع على كاهل دول العالم جميعاً، ويقطع بأن عالمية الظاهرة الإرهابية تتطلب عالمية في المعالجة والتصدى. ومن هذه الزاوية، فإن الاقتناع كامل بأن كل دول العالم يجب أن تشترك في صناعة القرار الخاص بمكافحة الإرهاب عبر مؤتمر دولى يشارك فيه الجميع، ولم يعد ممكناً مكافحة الإرهاب عن طريق كشوف للمنظمات الإرهابية التي تعدها وزارة الخارجية الأمريكية لا تقبل المناقشة، كما أن العمل في إطار مؤتمر دولي لا يعني بالضرورة تحول النظام الدولي من القطبية الأحادية إلى تعدد الأقطاب، ولكن تركيز واشنطن على قضية الإرهاب في الداخل والخارج تجعل من الصعب على واشنطن العمل بحسن نية وعزيمة صادقة على مقاومة جادة للإرهاب.

فقد أثارت التفجيرات الإرهابية في مدينة شرم الشيخ في ذروة الموسم الصيفي السياحي العديد من الأسئلة التي تتطلب إجابات واضحة حتى نحدد دلالة هذه التفجيرات، وكيفية مواجهتها.

السؤال الأول: ما هي العلاقة بين حوادث الإرهاب السابقة في مصر وهذه التفجيرات؟ وهل تعد هذه التفجيرات استثناءاً للإرهاب الذي توقف؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، لماذا تجدد الإرهاب ولماذا الآن؟ ولماذا أختار شرم الشيخ مسرحاً له هذه المرة؟

للإجابة على هذا السؤال يتعين الإشارة إلى عدد من الأمور: أولها، أن هناك منظمتين أعلنتا مسئوليتهما عن هذه التفجيرات، منظمة القاعدة في بلاد الشام والكنانة لكي تعطى الانطباع بأن تفجيرات دمشق هي جزء من حملة شاملة انضمت إليها مصر بعد تفجيرات سوريا. أما المنظمة الأخرى التي أدعت المسئولية فهي تنظيم الجهاد، الذي قال في بيانه أنه يعود إلى نشاطه بعد طول رقاد. وإذا صح أن القاعدة هي الفاعل، فإن المنفذين قد لا يكونون بالضرورة مصريين، ويعزز ذلك أن السيارات المستخدمة في التفجير تحمل لوحات جمرك طابا، وتلك مرحلة جديدة من الإرهاب تتصل بشبكة القاعدة العالمية، كما أنها مرحلة لا تشارك فيها المنظمات المصرية، التي أعلنت توبتها وراجعت موقفها بعد ظهور عدد كبير من العوامل جعلت أنشطتها محل نقد شديد من الرأى العام المصري. أما إذا صح أن منظمة الجهاد المصرية هي التي استأنفت أنشطتها الإرهابية، فإن ذلك لا يحول دون الاعتقاد بالاتصال بين شبكة القاعدة والإرهاب المحلى. ولكن هذا الافتراض له مخاطره، كما أن الافتراض بأن القاعدة هي الفاعل يؤدى إلى رجحان النظرية الأمريكية التي تجعل القاعدة في طرف والولايات المتحدة ووراءها العالم في الطرف الآخر. ومعنى ذلك أن تلغى مصر تلك المسافة التي احتفظت بها في موقفها من الإرهاب بينها وبين الموقف الأمريكى، كما يعني أن مصر سوف تشهد مرحلة قاسية من الإرهاب الدولى المباشر، مما يتطلب التفكير في طريقة مواجهة هذا النوع من الإرهاب، خاصة وأن التحالف مع الولايات المتحدة في الوقت الذي تمارس فيه واشنطن سياسات مستفزة في المنطقة، سوف يجلب المزيد من المتاعب المضافة إلى هذا الإرهاب، ويقدم له الذريعة لعمله.

السؤال الثاني: ما هي العلاقة بين تفجيرات شرم الشيخ وتفجيرات طابا، وبين شرم الشيخ وتفجيرات لندن؟

أعلن الرئيس مبارك خلال تفقده لأثار الدمار في شرم الشيخ أن الإرهاب لا يتجزأ ، وأن العلاقة بين تفجيرات شرم الشيخ ولندن علاقة وثيقة ، بينما لم يستبعد وزير الداخلية المصري وجود رابطة بين تفجيرات طابا وشرم الشيخ دون أن يوضح هذه الرابطة. ونحن نعتقد أن علاقة تفجيرات طابا بشرم الشيخ تتلخص في أنهما يقعان في سيناء، وأن سيناء تتعرض لمخاطر وجس نبض من جانب إسرائيل، حيث يجب أن نستعيد بهذه المناسبة قتل إسرائيل ثلاثة من جنود الأمن المركزى المصري برصاص دبابات الجيش الإسرائيلى، ورفض إسرائيل الإعتذار، بل تأكيد شارون على أن الجيش الإسرائيلى أدى واجبه إزاء قيام هؤلاء الجنود بتهريب الأسلحة عبر الأنفاق إلى المقاومة الفلسطينية، ورغم أن التصرف الإسرائيلى يعتبر اعتداءً واضحا على الأراضى المصرية، حتى لو كان الجنود المصريون يقومون - جدلاً – بتهريب الأسلحة، خاصة وأنهم يعملون في إطار أجهزة الدولة الرسمية. كما رفض شارون بحدة مطالبة أهالى الضحايا بأن تدفع لهم إسرائيل تعويضاً.

ومن أمثلة جس النبض أيضاً قيام إسرائيل بخطف ستة من الشباب المصريين في سيناء، ومقايضتهم بالجاسوس عزام عزام، الذي رفضت مصر كل الضغوط الرامية إلى قطع مدة عقوبته في مصر.

وإذا كان الإرهاب ظاهرة عالمية، فإنه لا مفر من التسليم بتوطن الظاهرة الإرهابية، بعبارة أخرى، فإن الطابع العالمى الواضح لصناعة الإرهاب له أسباب وظروف عالمية، كما ان له أسباباً وظروفاً داخلية. ومعنى ذلك أن الإرهاب الذي ضرب شرم الشيخ يختلف من هذه الزاوية عن الإرهاب الذي ضرب لندن.

فإذا كان العمل الإرهابى يهدف إلى إرغام الدولة على مواقف أو سياسات معينة، فإن الدولة هي التي تقرر مدى ملائمة سياساتها لمصالح شعبها، فتكون الأضرار المترتبة على الأعمال الإرهابية الضاغطة لتغيير هذه السياسات ثمناً وتضحية في سبيل هذا القرار. وتطبيقاً لذلك، فإن المنظمات الإرهابية التي ضربت لندن قد حاولت أن تضرب معها صورة الإسلام والمسلمين، وأن تثير المخاوف من الأقليات الإسلامية في أوروبا ، مما دفع توماس فريدمان إلى التأكيد عشية تفجيرات لندن على أن الأقليات الإسلامية قد أصبحت خطراً يهدد مجتمعات الدول الغربية، وأن الحل الأمثل هو ترحيلهم إلى مواطنهم الأصلية، وتحمل

دول الأصل لمسئوليتهم. كذلك أدى إرهاب لندن إلى جسر الفجوة القليلة بين بريطانيا والولايات المتحدة في قضية الإرهاب، حيث أنشأ لبريطانيا ملفاً إرهابياً خاصاً بها عليها أن تواجهه، وأن ترجو الولايات المتحدة مساندتها في ذلك بعد أن كان بلير متهماً بربط بريطانيا بالقاطرة الامريكية دون وجود مصلحة بريطانية مستقلة وواضحة. صحيح أن هناك معارضة واسعة للسياسات البريطانية في العراق وفلسطين، إلا أن هذه المعارضة لا يجوز أن تبرر هذه الأعمال الإجرامية، كما أنها ليست حلاً لمشكلة التأثير على السياسات البريطانية، كما لا يجدى القول بأن بريطانيا قد احترقت أصابعها بالنار التي لعبت بها، أي إيواء الإرهابيين من الدول الأخرى بحجة حماية حقوق الإنسان، التي أنكرت عليهم في أوطانهم. أما في شرم الشيخ فلم يكن للإرهاب مطالب إلا أن يقضى على أرزاق الناس، وأن يروع الآمنين من السياح والعاملين، وأن ينزل بمصر أضراراً فادحة في أبنائها واقتصادها وسمعتها وأمنها، خاصة وأن شرم الشيخ مدينة السلام كانت عاصمة مصر الدبلوماسية، وملتقى زعماء العالم.

وأخيراً، فإن وقوع الإرهاب في طابا وشرم الشيخ لا يمكن أن يكون أمراً عادياً في سياق التحليل الهادئ للسياسات الهادفة إلى مقاومة الإرهاب.

(٣)

تفجيرات دهب ولغز الإرهاب في سيناء

هناك إشارات تحتاج إلى إيضاح

أول هذه الإشارات أن تفجيرات طابا وشرم الشيخ ودهب وقعت كلها في سيناء خلال عامين من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦.

وثاني هذه الإشارات هي أن التفجيرات تمت بنفس الطريقة في الحالات الثلاث، وهي ثلاث تفجيرات خلال دقيقتين.

وثالث هذه الإشارات هي أن هذه التفجيرات تقع في أعياد قومية مصرية متصلة بسيناء، فكانت تفجيرات طابا في ذكرى حرب أكتوبر، وكان تفجير شرم الشيخ في ذكرى الثورة المصرية، ثم كان تفجير دهب في ذكرى تحرير سيناء.

ورابع هذه الإشارات أنه في كل مرة وقبل وقوع التفجير بأسبوعين تحذر أجهزة الإعلام الإسرائيلية رعاياها في سيناء من تفجيرات مقبلة، ومع ذلك تحدث التفجيرات ولا تلتفت سلطات الأمن المصرية إلى التحذيرات الإسرائيلية، وفي كل مرة أيضاً لم تعلن سلطات الأمن المصرية شيئاً عن هذه التحذيرات، ولكن النتيجة كانت دائماًأن هذا التحذيرات موجهة عبر أجهزة الإعلام إلى الرعايا الإسرائيليين، ويبدو أن المرتين السابقتين على دهب لم تكونا كافيتين لكي تتنبه أجهزة الأمن المصرية إلى جدية هذه التحذيرات. وكان واضحاً أن التحذيرات الإسرائيلية عن مسارح التفجير تثيرالشك، فإما أن إسرائيل تعرف أن هذه التفجيرات ستقع، وإما أن إسرائيل طرف في الترتيب في هذه التفجيرات.

هذه الإشارات الأربع، يضاف إليها أن سلطات الأمن المصرية لم تعثر على أي أثر أو دليل يضيء لها الطريق حول منفذ هذه التفجيرات، مما يرسم علامات استفهام أشد إلحاحاً حول ما يجب على سلطات الأمن أن تتخذه من احتياطات، بل إن سلطات الأمن لم تتوصل إلى يقين بالنسبة لطريقة التفجير وهل هي عن طريق أعمال انتحارية أو عن طريق التفجير الآلي.

هذا المشهد يضع علامات استفهام كثيرة أولها يتعلق بمدى قدرة أو كفاءة إجراءات الأمن المصرية في سيناء. ولا عبرة لما يتردد من أن الإرهاب يتحدى كل إجراءات الأمن، فهذه حجة تبرر الركون إلى الكمال الموهوم في هذه القضية الخطيرة. ويقول العارفون بهذه المنطقة أن الأمن المصري كثيف حول هذه المواقع وأن التفتيش في بوابات الدخول لا يترك مجالاً لأى عمليات. وليس معنى ذلك أن الأمن متواطيء مع المتآمرين، ولكن الحقيقة هي أن الأمن يعلم أنه يفعل كل ما هو ممكن دون حاجة إلى مزيد.

أما التساؤل الثاني فيتصل بحقيقة أن هذه التفجيرات تقوم بها جهة واحدة. وقد ترددت أسماء لمنظمات معروفة وغير معروفة في التفجيرات السابقة، ثم انسحبت هذه الإشارات ولم يسجل التحقيق شيئاً في هذا الشأن.

في ضوء ما تقدم، فإنه من المستساغ أن نستخلص عدداً من الافتراضات التي تقترب من المنطق وهذه الافتراضات قائمة على الحقائق السابقة، بصرف النظر عن معرفة السلطات المصرية بها.

الافتراض الأول أنه لا علاقة بين إرهاب سيناء والإرهاب الذي ضرب مصر طوال الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، ولذلك فان بعض الإجتهادات القائلة بأن الإرهاب في سيناء هو جيل جديد من المجموعات الإرهابية قول يتطلب الكثير من الإثبات والتوثيق.

أما الافتراض الثاني فهو أن هذا الإرهاب الذي يتزامن مع أحداث وطنية يعني أن مدبر هذه التفجيرات يهدف إلى إشعار مصر بأن المناسبات التي تعتز بها قد تحولت إلى مآس قومية وجنازات جماعية.

والافتراض الثالث هو أن مصر، بعد كل هذه التفجيرات، عجزت عن الوصول إلى المدبر الحقيقي لها، مما يعني أن الإرهاب قد تمكن من سيناء فأصبح اللاعب الوحيد في تقرير مصيرها.

وصاحب هذه النظرية هو إسرائيل التي تشيع أن سيناء قد أصبحت خطراً على أمنها وأن استمرار هذه التفجيرات دون أن تقدر مصر على منعها يتطلب البحث في تعاون مصري إسرائيلي لمصلحة الأمن المشترك للبلدين، وهو يعني المزيد من التطبيع بين مصر وإسرائيل،

وفتح مجال جديد للتطبيع في مسائل الأمن، وهو ما يناقض شعور مصر بأن أمنها لا يتحقق بمساعدة إسرائيل.

الافتراض الثالث هو أن إسرائيل هي الطرف الرئيسي في كل هذه التفجيرات حتى تشعر مصر بأن استردادها لسيناء لا يعني أن تصبح سيناء خالصة لها، وأن سيناء قد أصبحت منتجعاً سياحياً عالمياً مما يكرس الوجود المصري في سيناء، وهي نتيجة يبدو أن إسرائيل تشعر بالانزعاج منها بعد أن حاولت في اتفاقية السلام أن تقلص الوجود العسكري المصري في سيناء.

وإذا كان هذا النص في اتفاقية السلام قد فُهم على أنه دليل على أن مصر لا تريد أن تستخدم سيناء في أي مواجهة مع إسرائيل، فقد أصرت إسرائيل على إدخال هذا النص على أساس مفهوم دعائي وهمي لم تكترث مصر له كثيراً في هذا الوقت، وهو أن سيناء مسرح لتهديد الأمن القومي الإسرائيلي، وهذا هو السبب في أن إسرائيل احتلت سيناء مرتين عام ١٩٥٦وعام ١٩٦٧ على سبيل الاحتراز.

وهذا القول يتناقض تماماً مع الحقيقة القائلة بأن إسرائيل لم تتعرض في كل تاريخها لأى هجوم قبل العمليات الاستشهادية التي قامت بها المقاومة الفلسطينية، كما أن إسرائيل احتلت سيناء عام ١٩٥٦ في إطار المؤامرة الثلاثية على مصر في ذلك الوقت، حتى تمكنت إسرائيل من أن تحصل على مقابل انسحابها على تنازل كبير من مصر، وهو السماح لها بالمرور في خليج العقبة.

أما في عام١٩٦٧ فإن احتلال سيناء والأراضي العربية الأُخرى كان مخططاً وبفضله تمكنت إسرائيل من تغيير معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، فبدلاً من أن يطالب العرب بعد هذا الاحتلال بزوال إسرائيل، بدأ العرب يطالبون فقط بإزالة آثار العدوان الإسرائيلي على أراضيهم، فأمنت إسرائيل بذلك الإعتراف بها حتى تنتقل إلى مرحلة جديدة من المشروع الصهيوني.

وإذا كانت أصابع الاتهام وفقاً لهذا التحليل تتجه إلى إسرائيل، وإذا كانت التحقيقات المصرية لم تسفر عن شيء، فإن من المناسب الآن أن يقرر مجلس الأمن إرسال بعثة للتحقيق بعد أن أدان المجلس هذه التفجيرات فور وقوعها. ولا قيمة مطلقاً للمظاهرات و المسيرات

والتنديدات و برقيات التعازي ومن المهم في هذا الصدد أن يكون هدف لجنة التحقيق الدولية هو التعرف على أبعاد هذا المخطط الذي يستهدف سيناء بالتحديد.

ومما سبق يتضح أن الإرهاب في سيناء لا علاقة له بأي عمليات إرهابية سابقة، كما أن هذا الإرهاب يتصل مباشرة بإسرائيل، ولا يمكن القول مع توني بلير بأن المجتمع الدولي يجب أن يقف حازماً ضد الإرهاب، لأن مثل هذه التصريحات لا تقدم شيئاً في معالجة هذه القضية. وإذا ثبت أن إسرائيل هي التي دبرت هذه التفجيرات، فإن ذلك سوف يترتب عليه نتائج بالغة الخطورة سواء في العلاقات المصرية الإسرائيلية، أو في وضع إسرائيل وعلاقتها بالإرهاب.

وفتح مجال جديد للتطبيع في مسائل الأمن، وهو ما يناقض شعور مصر بأن أمنها لا يتحقق بمساعدة إسرائيل.

الافتراض الثالث هو أن إسرائيل هي الطرف الرئيسي في كل هذه التفجيرات حتى تشعر مصر بأن استردادها لسيناء لا يعني أن تصبح سيناء خالصة لها، وأن سيناء قد أصبحت منتجعاً سياحياً عالمياً مما يكرس الوجود المصري في سيناء، وهي نتيجة يبدو أن إسرائيل تشعر بالانزعاج منها بعد أن حاولت في اتفاقية السلام أن تقلص الوجود العسكري المصري في سيناء.

وإذا كان هذا النص في اتفاقية السلام قد فُهم على أنه دليل على أن مصر لا تريد أن تستخدم سيناء في أي مواجهة مع إسرائيل، فقد أصرت إسرائيل على إدخال هذا النص على أساس مفهوم دعائي وهمي لم تكترث مصر له كثيراً في هذا الوقت، وهو أن سيناء مسرح لتهديد الأمن القومي الإسرائيلي، وهذا هو السبب في أن إسرائيل احتلت سيناء مرتين عام ١٩٥٦وعام ١٩٦٧ على سبيل الاحتراز.

وهذا القول يتناقض تماماً مع الحقيقة القائلة بأن إسرائيل لم تتعرض في كل تاريخها لأى هجوم قبل العمليات الاستشهادية التي قامت بها المقاومة الفلسطينية، كما أن إسرائيل احتلت سيناء عام ١٩٥٦ في إطار المؤامرة الثلاثية على مصر في ذلك الوقت، حتى تمكنت إسرائيل من أن تحصل على مقابل انسحابها على تنازل كبير من مصر، وهو السماح لها بالمرور في خليج العقبة.

أما في عام١٩٦٧ فإن احتلال سيناء والأراضي العربية الأُخرى كان مخططاً وبفضله تمكنت إسرائيل من تغيير معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، فبدلاً من أن يطالب العرب بعد هذا الاحتلال بزوال إسرائيل، بدأ العرب يطالبون فقط بإزالة آثار العدوان الإسرائيلي على أراضيهم، فأمنت إسرائيل بذلك الإعتراف بها حتى تنتقل إلى مرحلة جديدة من المشروع الصهيوني.

وإذا كانت أصابع الاتهام وفقاً لهذا التحليل تتجه إلى إسرائيل، وإذا كانت التحقيقات المصرية لم تسفر عن شيء، فإن من المناسب الآن أن يقرر مجلس الأمن إرسال بعثة للتحقيق بعد أن أدان المجلس هذه التفجيرات فور وقوعها. ولا قيمة مطلقاً للمظاهرات و المسيرات

والتنديدات و برقيات التعازي.ومن المهم في هذا الصدد أن يكون هدف لجنة التحقيق الدولية هو التعرف على أبعاد هذا المخطط الذي يستهدف سيناء بالتحديد.

ومما سبق يتضح أن الإرهاب في سيناء لا علاقة له بأي عمليات إرهابية سابقة، كما أن هذا الإرهاب يتصل مباشرة بإسرائيل، ولا يمكن القول مع توني بلير بأن المجتمع الدولي يجب أن يقف حازماً ضد الإرهاب، لأن مثل هذه التصريحات لا تقدم شيئاً في معالجة هذه القضية. وإذا ثبت أن إسرائيل هي التي دبرت هذه التفجيرات، فإن ذلك سوف يترتب عليه نتائج بالغة الخطورة سواء في العلاقات المصرية الإسرائيلية، أو في وضع إسرائيل وعلاقتها بالإرهاب.

(٤)

هالات الخطر على سيناء

عندما وقعت تفجيرات طابا وشرم الشيخ ثم تزامنت تفجيرات دهب مع الحوادث الطائفية في الأسكندرية استدعت ذاكرتي في قلق شديد سلسلة المقالات التي نشرها أستاذنا المرحوم د. حامد ربيع في مجلة الأهرام الإقتصادي في أوائل الثمانينات وعقب اغتيال الرئيس السادات وعنوانها" مؤامرة على عقل مصر" وعلقت يومها بأن اتفاق السلام كان مؤامرة على عقل الامة وقلبها وهي مصر وقد صدق ذلك تماماً.

والخطير في الأمر أن مقالات د. حامد ربيع رصدت بالوثائق مؤامرة لتقسيم مصر واستلاب سيناء التي لم يكن الحبر الذي وقعت به اتفاقية السلام قد جف. فالمؤامرة على الإنسان والأرض وتمزيق الوطن، وتجزئته واستلابه. وعندما بدأت إدارة بوش تتحدث عن مخطط لتفكيك العلاقات العربية - العربية بدءاً بمصر ثم بتفتيت العراق والسودان اقترب الخطر وارتفعت وتيرة القلق. وبعد تفجيرات طابا وشرم الشيخ ودهب وجب التوقف أمام ثلاثة ظواهر خطيرة:

الأولى ضعف الدولة المصرية وتآكل هيبتها وظهور أعراض تفسخ في قيم وروابط المجتمع المصري مع انغلاق آفاق الأمل والتلاعب بمصير الوطن بعناوين زائفة مع استمرار عجز الدولة عن القيام بمهامها، وآخرها وضوح المخطط الأمريكي الصهيوني في مصر بالتوازي مع استمرار تجسده في ابتلاع فلسطين.

منذ أن تابعت بذور المشروع الصهيوني و موقع سيناء منه وأهميتها الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية لإسرائيل أدركت أن إسرائيل تضع عينها على سيناء بالغزو العسكري عام ١٩٥٦، ١٩٦٧.

وفي الحالتين كان الدفاع الشرعي عن النفس هو الذريعة القانونية للغزو، واستخدمت إسرائيل سيناء كأضعف حلقة ضد مصر وحصلت من مصر على مخطط إسرائيل الذي

شرحه شارون في مذكراته التي قدمتها عام٢٠٠٣ وهو نفسه بطل المواجهات مع مصر طوال أكثر من ٥٠ عاماً منذ حصار الجيش المصري في الفالوجة.

ثم كان شارون هو بطل أحداث فبراير ١٩٥٥ في غزة والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ واحتلال سيناء. وعندما أُعيدت سيناء ١٩٥٦ حصلت إسرائيل على حرية الملاحة في خليج العقبة. أما احتلال سيناء عام ١٩٦٧ فكان يهدف الى الحصول من مصر على ثمن باهظ وهو تخلي مصر عن المشروع العربي، وأن ينتهي دورها في المنطقة، وأن تتخلى مصر عن المطالبة بتسوية القضية الفلسطينية على أساس زوال إسرائيل.

وفي اتفاق السلام وافقت مصر على طمأنة إسرائيل بنزع سلاح سيناء كما حصلت إسرائيل على اعتراف مصر وهي أكبر الدول العربية وتصدي مصر للدول العربية الأُخرى، وفرض الصلح مع إسرائيل عليه مما كسر العزلة الدولية على إسرائيل.

وأدركت إسرائيل أن مصرلم تعد طرفاً في ميزان القوى والصراع ومن خلفها الدول العربية، ففتح ذلك المشروع الصهيوني على مصراعيه.

هكذا دفعت مصر مقابل سيناء ثمناً باهظاً، ومع ذلك فإن إسرائيل فيما يبدو تخطط للاستيلاء على سيناء وربما تخطط لتقسيم مصر.

ولعل إسرائيل ترى أن مصر بهذا العدد الكبير والمساحة الواسعة تعتبر خطراً كبيراً عليها.

ولعل وقوع التفجيرات في مناسبات وطنية تتصل بإسرائيل، ومعرفة إسرائيل المسبقة بهذه التفجيرات، والتي تريد أن تدفع إلى الاعتقاد بأن سيناء قد عادت مرة أُخرى خطراً أمنياً على إسرائيل وأن المنظمات الإرهابية المختلفة تتجمع في سيناء وتقوم بتهريب الأسلحة، وأن ذلك كله يمثل خطراً شديداً على إسرائيل.

وقد أكدت التعليقات الإسرائيلية أن التفجيرات لم تفاجيء إسرائيل وأجهزتها الأمنية، وأن مصر فشلت، وأن هذا الفشل جعلها تقع الآن في بؤرة الإستهداف بعد كل هذه التفجيرات.

ويقول المعلق العسكري لصحيفة معاريف الإسرائيلية أن سبب الفشل المصري هو انصراف الأمن في مصر للدفاع عن القاهرة ونظام الحكم دون أن تدرك المخابرات المصرية هذا التحول الخطير في خريطة سيناء الإرهابية.

ثم أوضحت التعليقات الإسرائيلية المحور الثاني في مخططها ضد سيناء وهو اللعب بورقة البدو. وقد أشار زائيف شيف في صحيفة هآرتس أن مصر بذلت جهوداً جبارة لإيجاد فرص عمل لبدو سيناء للحيلولة دون استمرار نجاح تنظيم القاعدة في تجنيد خلايا إرهابية بين صفوفهم.

ولا شك أن إسرائيل تجيد استخدام هذه الورقة وتعمل لها حساباً كبيراً منذ أن كانت تحتل سيناء لمدة ١٢ عاماً، كما يسعدها كثيراً أن تتعامل السلطات المصرية بهذه القسوة مع بدو سيناء وتتهمهم في وطنيتهم. أما المحور الثالث فهو التأكيد على قضية السلاح في سيناء من مصادر متعددة وخاصة إيران ولبنان وتهريب السلاح إلى غزة وإسرائيل والإشارة إلى ظهور مجتمعات بدوية متطرفة في سيناء.

يضاف إلى ما تقدم أن السلطات المصرية لم تتوصل إلى خط يساعد على الكشف عن مرتكبي هذه التفجيرات. ولذلك فإن إسرائيل تخطط هذه المرة عن طريق اظهار مصر عاجزة عن مقاومة الإرهاب في سيناء، وتفاقم خطر الإرهاب على إسرائيل، مما يفتح الباب أمام الاستيلاء على سيناء بهذه الحجة، خاصة وأنها حجة مقبولة لدى الولايات المتحدة، وأن تكرار عجز مصر عن وقف الإرهاب لا بد أن يكون له نهاية.

تلك هي هالات الخطر التي تمر فوق سيناء والتي نحذر من خطورتها على سيناء مما يتطلب من مصر وعياً حقيقياً بهذه القضية الخطيرة. وقد يكون تعمير سيناء هو أكثر الطرق فاعلية لتحصينها ضد الأطماع الإسرائيلية، كما أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل تفرض التزامات على إسرائيل في مجال الأمن في سيناء وتمنع كلا من الدولتين من الإساءة إلى أمن الدولة الأخرى.

وفي ضوء هذه المخاطر قد يكون من المفيد التقيد بأحكام هذه الاتفاقية، دون أن تكون أحداث سيناء ذريعة لمخطط إسرائيلي لم تعرف قسماته النهائية حتى الأن وإن كانت كل النذر قد أصبحت تبعث على القلق من هذه المخططات.

الفصل الرابع:
الإخوان وحماس

التيار الإسلامي والنظم العربية: حماس والإخوان

المثقفون والإخوان المسلمون في مصر

محاولة تفسير الأزمة بين السلطة والإخوان

الاشتباك بين حماس والإخوان في مصر

(١)

التيار الإسلامي والنظم العربية:

حماس والإخوان

شهدت الساحة العربية تقدم الإخوان المسلمين في مصر في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ على نحو غير متوقع، بل إن خمس عدد مقاعد البرلمان التي حصل عليها الإخوان كان يمكن أن يتضاعف لو جرت الانتخابات بغير ما شابها من ظروف وتعقيدات، بما يكشف أن للإخوان رصيد يتجاوز بمراحل قرار حظر الجماعة وحظر نشاطاتها الحزبية والسياسية. على الجانب الآخر، تقدمت حركة حماس في الانتخابات البلدية الفلسطينية، واكتسحت الساحة على حساب حركة فتح التي تمزق شملها بعد عقود من قيادتها للحركة السياسية والأعمال المسلحة في الساحة الفلسطينية البالغة التعقيد.

ومن المفيد في رصد هذه الظواهر السياسية أن نحدد موقع هاتين الحركتين في إطار النظام السياسي المصري والفلسطيني، وتجربة انصهار التيار الإسلامي في النظم السياسية بعد تجاوز مرحلة عداء التيار الإسلامي لهذه النظم، وأن يتم تحديد ذلك على ضوء خمس عوامل أساسية هي: موقف الحركة من النظام، وموقف النظام منها، وموقف الحركتين من إسرائيل، المحك الأساسي في التيار الإسلامي عموما والعربي خصوصا، وموقف الغرب من الحركتين ودورهما، موقف الشارع من الحركتين، وأخيرا علاقة الحركتين على المستوى الاستراتيجي.

يسبق دراسة هذه العوامل الخمسة ملاحظتان تمهيديتان:

الملاحظة الأولى، هي أن حماس تعمل في بيئة سياسية قاسية، لأنها حركة سياسية عسكرية، أي أنها تقوم بالمقاومة كما تحاول أن تكون قوة سياسية فاعلة في الساحة الفلسطينية. ولذلك، فإن الوجه السياسي والعسكري في عملها - وهو سر شعبيتها -

هو الذي يتجه إلى الجهود الرسمية والخارجية لفصل العسكري عن السياسي، وهو نفسه الذي يجرى مع حزب الله رغم وضوح الحقيقة، وهي أن حماس وحزب الله يعملان في ظروف غير عادية، أخطرها احتلال إسرائيل وقمعها للأراضي اللبنانية والفلسطينية.

وإذا كان حزب الله قد نجح في تأكيد صفته السياسية في البرلمان والحكومة وقوته السياسية في الشارع اللبناني، بل والعربي والإسلامي على الساحة، فإن سر قوته هو قدراته العسكرية التي تسببت في تلقين إسرائيل درساً في الجدية العربية والإسلامية وندية التعامل رغم تفاوت القدرات قدر المسافة بين السماء والأرض، هي نفسها التي استعدت عليه عدوه الأساسي إسرائيل والغرب.

الملاحظة الثانية، هي أن حماس وحزب الله والإخوان على خط واحد، وهو احتضان المرجعية الدينية الإسلامية، والاعتقاد بأن العدو واحد، وأن النظم السياسية في الدول الثلاث تحكمها اعتبارات تجعل موقف حكوماتها من هذه الحركات الثلاث متباينة، لكنها عموما غير ودية، ليس فقط باعتبار هذه الحركة قوة سياسية منافسة بشكل خطير لسلطة النظام السياسي القائم، ولكن - وبأشكال متفاوتة - بسبب موقفها من إسرائيل والغرب أيضا، فاختلفت أسباب الهجوم على هذه الحركات في الدول الثلاثة بقدر اختلاف الظروف التاريخية لهذه الحركات، والقضايا الملحة التي تواجهها أو التي تتطرحها. وتفرد الإخوان في مصر بتقدمهم وحصارهم في قضية الديمقراطية، وموقفهم من الآخر المسيحي، وهو عامل ليس قائماً في فلسطين ولبنان لسبب بسيط، وهو أن حماس وحزب الله حركات مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، بينما ظلت جماعة الإخوان في مصر جماعة سياسية مدنية اجتماعية غير مسلحة.

ومن واجب حركات المقاومة استقطاب كافة القوى الوطنية والتركيز على العدو، وليس على اختلاف الملل والنحل الدينية، وكان ذلك هو طابع حزب الله الذي نشأ في بيئة تعددية وثقافة ديموقراطية، وحماس التي نشأت في بيئة علمانية موازية لمنظمة التحرير التي يهمها الأرض وإقامة الدولة، ولا يهمها ديانة المساندين لها، ولذلك التف المسيحيون حول حزب الله في لبنان كرأس حربة في حركة المقاومة في العقود الماضية، كما التف المسيحيون حول منظمة التحرير. ويجمع بين القوى الثلاثة في الواقع خلو سجلها من العداء

للمسيحين أو اليهود، وتمييزهم جميعا بين اليهود والحركة السياسية الصهيونية. وسوف نفرد لعلاقة حزب الله بالنظام السياسي في لبنان مقالا آخر بسبب خصوصية الحزب ووضعه في الساحة اللبنانية.

أما العوامل الخمسة التي يقتضي التحليل دراسة هذه الحركات على أساسها، أولها موقع الحركتين في النظام المصري والفلسطيني.

يختلف موقف حماس من السلطة عن موقف الإخوان المسلمين من النظام في مصر، لأن حماس لا تعترف باتفاقات أوسلو التي تعتبر الأساس القانوني لقيام السلطة الفلسطينية. ومع ذلك فإن حماس تتجه إلى التوافق مع السلطة لاعتبارات عملية. أما موقف السلطة من حماس، فهو قبولها في النظام السياسي مع التعاطف في تمسكها بسلاحها، وإن كانت حماس قد أصبحت منافساً قوياً لفتح التي تشكل السلطة الفلسطينية.

ونأمل أن لا يختلط التنافس لاعتبارات سياسية مشروعة بالضغط الذي تمارسه إسرائيل على السلطة حتى تنزع سلاح حماس وبقية الفصائل الفلسطينية.

وعلى أية حال، فإن هناك قاعدة مشتركة بين حماس والسلطة، وهي النضال من أجل إزالة الاحتلال ومقاومة الاستيطان، وإقامة الدولة، كل بوسائله المناسبة، رغم أن أبو مازن يعتقد أن الكفاح المسلح يؤدى إلى نتائج عكسية.

أما موقف الإخوان المسلمين من السلطة في مصر، فهو الضغط لتوسيع دائرة الحرية والمشاركة السياسية، وتطبيع العلاقات بين الإخوان وبين البيئة السياسية المصرية، التي تأثر بعضها بالأفكار السياسية عن الإخوان التي روجتها الحكومة منذ عام ١٩٤٨ بعد اغتيال النقراشي باشا رئيس الوزراء، ثم الصدام بين الإخوان والنظام في حادث المنشية عام ١٩٥٤، وما أعقبه من أحكام قاسية بالإعدام لزعماء الإخوان.

أما موقف الحكومة من الإخوان، فهو موقف متردد ظاهرة الحظر والتكيل، وباطنه استشعار القاعدة الشعبية العريضة التي يتحرك عليها الإخوان، والتى ظهرت خلال الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، وهذا الموقف المتردد يجعل وجود الإخوان على الساحة السياسية المصرية تحدى للحكومة أو بموافقتها طوعاً أو كرهاً، وبوجود عامل أمريكى أو بغيره، ولكن الحكومة المصرية تعتقد أنه لا فرق بين الإخوان والمتطرفين في الحركات الإسلامية.

ومن الواضح أن هناك فرق كبير بين الإخوان كقوة سياسية في ظروف عادية، وبين حركة حماس كحركة تحرير ضد الاحتلال الإسرائيلي، وفي نفس الوقت تريد أن تكون جزء من النظام السياسي الفلسطيني.

والقاعدة التي يرتكز عليها الإخوان وحماس هي المرجعية الدينية الإسلامية، والاتفاق في الرؤية السياسية بالنسبة لإسرائيل، مع فارق واحد وهو أن حماس مستهدفة من إسرائيل وتخضع للملاحقة والاغتيال، أما الإخوان فهم في مأمن من الملاحقة الإسرائيلية، ولكنهم ليسوا في مأمن من الملاحقة المصرية، وهي ملاحقة أقصاها الاعتقال أو السجن ولم تصل إلى حد الاغتيال، وربما يؤدي وجود حماس والإخوان في الحكم إلى التآلف والتعارف بين عناصر النظام السياسي في البلدين.

أما موقف الشارع في البلدين من الحركتين فيجب أن نميز بين موقف المثقفين العلمانيين والأحزاب اليسارية الليبرالية في مصر، وبين موقف الرجل العادي. فقد أظهر المثقفون وبعض الأقباط عداءاً شديداً للإخوان المسلمين، بينما رحب بهم رجل الشارع العادي. أما حماس فلم تلق هجوماً من طوائف الشعب الفلسطيني.

ويرجع السبب في قبول حماس والإخوان من الرجل العادي هو العمل الاجتماعي المباشر والأعمال الخيرية، بالإضافة إلى المرجعية الدينية التي تجمع عليها المجتمعات الفلسطينية والمصرية.

أما العامل الثالث، فهو موقف الغرب من الحركتين ومن دورهما. فإذا كان الغرب يرفض حماس رفضاً قاطعاً انسجاماً مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي، ووضع حماس على القائمة السوداء الخاصة بالمنظمات الإرهابية، فإن الغرب لم يعلن عدائه بعد للإخوان المسلمين، بل يمكن القول أنه شجع الإخوان على الدخول في التجربة السياسية، وقد يكون ذلك جزءا من محاولة الغرب توسيع قاعدة المشاركة السياسية في مصر. ومن الواضح أن سبب التمييز في الموقف الغربي من حماس والإخوان ليس هو الموقف الغربي من دورهما في النظام السياسي الفلسطيني والمصري، ولكن العامل الإسرائيلي هو الذي دفع الغرب إلى معاداة حماس.

وأخيراً، فإن العلاقة بين الحركتين على المستوى الاستراتيجي تدخل في إطار موقف التيار الإسلامي عموماً من اسرائيل والغرب والنظم السياسية القائمة، على أساس أن التيار الإسلامي يختلف عن التيار الإسلامي الجهادي، ونحن نقصد طبعا التيار السياسي، ولذلك لا يستبعد التساند بين الحركتين حماس والإخوان، كما لا يستبعد أن تستعدي إسرائيل مصر ضد الإخوان أيضا، حتى لو كان ذلك يتناقض مع الموقف الأمريكي من الإخوان، خاصة بعد أن أعلن المرشد العام في مصر أن المحرقة خرافة، على غرار ما أعلنه الرئيس الإيراني مؤخرا حول إسرائيل والمحرقة اليهودية في ألمانيا.

والجدير بالذكر أن هناك اعتقادا غذاه الغرب في العالم العربي بأن حماس والإخوان لا يبعدان كثيراً عن القاعدة، رغم إعلان الحركتين عداءهما للقاعدة، غير أن المسيحيين في إسرائيل قد طلبوا من حماس بالفعل حمايتهم من هجمات القاعدة ضد إسرائيل في المستقبل، بسبب عجز الحكومة عن حمايتهم، ولاعتقادهم بأن عند حماس قبولا لدى القاعدة.

وعلى أية حال، فإن التقارب بين حماس والإخوان قد دفع البعض إلى الافتراض بأن الإخوان هم الجذع الرئيسي للتيار الإسلامي، وأن حماس هي أحد فروع هذا الجذع. فإذا كانت حماس والإخوان يمثلان التيار الإسلامي الغالب في المجتمعات المصرية والفلسطينية، فلماذا لم يهاجم المسيحيون الفلسطينيون حماس، بل رحبوا بها، بينما هاجم أقباط مصر الإخوان، وهدد أحدهم بأنه لا يتصور وجود الإخوان أصلا على قيد الحياة؟

يبدو أن البيئة الفلسطينية قد تعلمت التسامح، لأن عدوهم هو إسرائيل. ولعلنا نلاحظ القس عطا الله راعي الكنيسة الأرثوذكسية في بيت لحم الذي انتخبه الكرادلة بالاجماع بعد فضيحة قيام أحد القساوسة اليونانيين ببيع أراضي لليهود، وتدخل تصريحات القس عطاالله على أنه أشد وطنية من بعض الزعماء السياسين في فلسطين.

أما في مصر، فإن تخوف الأقباط يقوم على افتراض أن وجود الإخوان في الساحة السياسية، وربما في السلطة بعد ذلك، يمكن أن يحول مصر إلى دولة دينية، فتتكرر تجربة التيار الإسلامي في السودان وعلاقته المتوترة بالجنوب، وهذا وهم كبير، لأن الدولة الإسلامية حتى في أكثر عصورها ازدهارا كانت تعترف بالخصوصية الثقافية والدينية

لكل الأقليات الدينية، على أساس أن الأديان الثلاثة السماوية تتجاور ولا تتناسخ، أي لا ينسخ بعضها بعضا.

تلك تجربة جديدة في مصر وفلسطين بعد أن ضنت الظروف في الجزائر على تمكين التيار الإسلامي في الحكم عام ١٩٩٢، وبعد أن فشل التيار الإسلامي في السودان لاعتبارات سودانية ودولية. وعلى أية حال، فإن التيار الإسلامي في مصر وفلسطين هو جزء من النظام السياسي وليس قائدا لهذا النظام.

(٢)

المثقفون والإخوان المسلمون في مصر

هناك عدد من الحقائق أو الوقائع التي يلحظها كل المتابعين للساحة السياسية المصرية.

أولى هذه الحقائق هي أن المجتمع المصري في معناه العريض مجتمع متدين محافظ سواء في الريف أو المدينة وفي أرقى أحيائها .

وثانية هذه الحقائق أن الناس قد فهمت الصراع بين الحكم والإخوان قبل الثورة وبعدها على أنه صراع سياسي ، سواء كان معناه حرص السلطة على القضاء على القوى السياسية المناهضة أو حتى المنافسة لها ، أو كان معناه أنه صراع على السلطة لا دخل للشعب فيه .

ولكن شطرًا كبيرًا من الشعب المصري بدأ يفهم الأمر فهمًا مختلفاً نسبيًا وهو أن الإخوان يقدمون حلولاً بديلة لمشاكل مستعصية ، وأن القبول للإخوان له سببان الأول أنهم الأقرب إلى المزاج العام للمصريين دون غلو أو كهنوت ، والثاني هو أن استمرار هذه المشاكل أدى إلىٰ اضمحلال البلاد في الداخل والخارج ، خاصة بعد أن لحظت القوى السياسية المختلفة محاولات التشبث بالسلطة بأي ثمن دون أن تقدم السلطة في صدد حلول هذه المشاكل ما يبرر هذا التشبث ويخشى الشعب أن تفنى أجياله قبل أن تحقق الوعود الجميلة التي لا يقابلها أي إنجاز على الأرض .

الحقيقة الثالثة هي أن اتجاه الإخوان إلى تشكيل حزب سياسي حتى لو رفض فهو دليل على أنهم يريدون أن يعملوا في العلن ووفق قواعد اللعبة السياسية التي يجب أن تشترك كل القوى في وضعها ، فقد مضى الزمن أو هكذا يجب أن يمضي ، حيث كان كل هم الإخوان البقاء على قيد الحياة فكان دخولهم مجلس الشعب إيذانًا بتحولهم من قوة تحتية إلى قوة تجادل بالدستور والقانون ولا تجادل بالقرآن الذي يخيف شياطين الإنس والجن .

الحقيقة الرابعة الأكثر إيلامًا هو الاعتقاد الدائم لدى قطاع واسع من الناس من أن غضب الحكومة أو رضاها عن الإخوان مرتبط بشكل ما بمدى رضا أو سخط الولايات المتحدة ويستدلون على ذلك بأن السخط والرضا يقعان بشكل مفاجئ دون منطق واضح مما يغذي هذا الاعتقاد بالربط بين قرار الحكومة إزاء الإخوان والموقف الأمريكي .

وقد يرى البعض في هذا الاعتقاد بطولة للإخوان وانتقاصًا من وطنية الحكومة ، ولكن هذا التقدير مبالغ فيه كثيرًا . ولكن الناس حتى غير المتخصصين في القانون يلاحظون أن اعتقال الإخوان يتم بقانون الطوارئ الذي تؤكد الحكومة أنه قاصر على حالات الإرهاب، كما يلاحظ الناس أن التهم الموجهة إلى زعامات الإخوان هي الانتماء إلى جماعة محظورة ويعترف المعتقلون ثم يفرج عنهم دون أن يفكوا ارتباطهم بالجماعة المحظورة ، بل يخرجون من السجون وهم أشد عزمًا ويقينًا بهذا الانتماء الذي يرون فيه مشروعية سياسية واسعة حتى لو تصادمت هذه الشرعية السياسية مع الشرعية القانونية أي قرارات السلطة .

الحقيقة الخامسة هي أن الإخوان بالفعل خصم سياسي عنيد للحزب الوطني وأن استخدام سلطة الدولة والاستعداء ضد الإخوان يجعل المعركة غير متكافئة ، ونحن نرى مع كثيرين أن المناظرة بين الطرفين في جو من الحرية والمنافسة هي الطريق الأمثل وأن موافقة الحزب الوطني على ذلك هو أكبر دليل على صدق الحزب في رغبته في بناء التجربة الديمقراطية .

الحقيقة السادسة هي أنه يقال عادة أن المثقفين يعادون الإخوان ويستعدون السلطة عليها بل أصبح معيار المثقف أن يعادي الإخوان . والحق أنني لاحظت بعض من أظن أنهم مثقفون بأي معيار يبدون فزعًا من الإخوان بل إن أحدهم هدد بمغادرة البلاد إذا تولى الإخوان الحكم .

والحق أيضًا أنني أصبحت لا أفهم تعريف المثقف في مصر بعد أن فتح الدكتور أحمد فتحي سرور هذه القضية في مجلس الشعب بمناسبة ما سمي ببيان المثقفين المؤيدين لوزير الثقافة خلال أزمة تصريحاته حول الحجاب، وقال سيادته بحق إنه أيضًا من المثقفين ومع ذلك لا يوافق الوزير ليس لاعتبارات دينية ، ولكن لاعتبارات تتعلق باحترام المزاج العام للمجتمع والحرية الشخصية للمواطن والموقع الرسمي للوزير .

(٢)

المثقفون والإخوان المسلمون

في مصر

هناك عدد من الحقائق أو الوقائع التي يلحظها كل المتابعين للساحة السياسية المصرية.

أولى هذه الحقائق هي أن المجتمع المصري في معناه العريض مجتمع متدين محافظ سواء في الريف أو المدينة وفي أرقى أحيائها .

وثانية هذه الحقائق أن الناس قد فهمت الصراع بين الحكم والإخوان قبل الثورة وبعدها على أنه صراع سياسي ، سواء كان معناه حرص السلطة على القضاء على القوى السياسية المناهضة أو حتى المنافسة لها ، أو كان معناه أنه صراع على السلطة لا دخل للشعب فيه .

ولكن شطرًا كبيرًا من الشعب المصري بدأ يفهم الأمر فهمًا مختلفًا نسبيًا وهو أن الإخوان يقدمون حلولاً بديلة لمشاكل مستعصية ، وأن القبول للإخوان له سببان الأول أنهم الأقرب إلى المزاج العام للمصريين دون غلو أو كهنوت ، والثاني هو أن استمرار هذه المشاكل أدى إلى اضمحلال البلاد في الداخل والخارج ، خاصة بعد أن لحظت القوى السياسية المختلفة محاولات التشبث بالسلطة بأي ثمن دون أن تقدم السلطة في صدد حلول هذه المشاكل ما يبرر هذا التشبث ويخشى الشعب أن تفنى أجياله قبل أن تحقق الوعود الجميلة التي لا يقابلها أي إنجاز على الأرض .

الحقيقة الثالثة هي أن اتجاه الإخوان إلى تشكيل حزب سياسي حتى لو رفض فهو دليل على أنهم يريدون أن يعملوا في العلن ووفق قواعد اللعبة السياسية التي يجب أن تشترك كل القوى في وضعها ، فقد مضى الزمن أو هكذا يجب أن يمضي ، حيث كان كل هم الإخوان البقاء على قيد الحياة فكان دخولهم مجلس الشعب إيذانًا بتحولهم من قوة تحتية إلى قوة تجادل بالدستور والقانون ولا تجادل بالقرآن الذي يخيف شياطين الإنس والجن .

الحقيقة الرابعة الأكثر إيلامًا هو الاعتقاد الدائم لدى قطاع واسع من الناس من أن غضب الحكومة أو رضاها عن الإخوان مرتبط بشكل ما بمدى رضا أو سخط الولايات المتحدة ويستدلون على ذلك بأن السخط والرضا يقعان بشكل مفاجئ دون منطق واضح مما يغذي هذا الاعتقاد بالربط بين قرار الحكومة إزاء الإخوان والموقف الأمريكي .

وقد يرى البعض في هذا الاعتقاد بطولة للإخوان وانتقاصًا من وطنية الحكومة ، ولكن هذا التقدير مبالغ فيه كثيرًا . ولكن الناس حتى غير المتخصصين في القانون يلاحظون أن اعتقال الإخوان يتم بقانون الطوارئ الذي تؤكد الحكومة أنه قاصر على حالات الإرهاب، كما يلاحظ الناس أن التهم الموجهة إلى زعامات الإخوان هي الانتماء إلى جماعة محظورة ويعترف المعتقلون ثم يفرج عنهم دون أن يفكوا ارتباطهم بالجماعة المحظورة ، بل يخرجون من السجون وهم أشد عزمًا ويقينًا بهذا الانتماء الذي يرون فيه مشروعية سياسية واسعة حتى لو تصادمت هذه الشرعية السياسية مع الشرعية القانونية أي قرارات السلطة .

الحقيقة الخامسة هي أن الإخوان بالفعل خصم سياسي عنيد للحزب الوطني وأن استخدام سلطة الدولة والاستعداء ضد الإخوان يجعل المعركة غير متكافئة ، ونحن نرى مع كثيرين أن المناظرة بين الطرفين في جو من الحرية والمنافسة هي الطريق الأمثل وأن موافقة الحزب الوطني على ذلك هو أكبر دليل على صدق الحزب في رغبته في بناء التجربة الديمقراطية .

الحقيقة السادسة هي أنه يقال عادة أن المثقفين يعادون الإخوان ويستعدون السلطة عليها بل أصبح معيار المثقف أن يعادي الإخوان . والحق أنني لاحظت بعض من أظن أنهم مثقفون بأي معيار يبدون فزعًا من الإخوان بل إن أحدهم هدد بمغادرة البلاد إذا تولى الإخوان الحكم .

والحق أيضًا أنني أصبحت لا أفهم تعريف المثقف في مصر بعد أن فتح الدكتور أحمد فتحي سرور هذه القضية في مجلس الشعب بمناسبة ما سمي ببيان المثقفين المؤيدين لوزير الثقافة خلال أزمة تصريحاته حول الحجاب، وقال سيادته بحق إنه أيضًا من المثقفين ومع ذلك لا يوافق الوزير ليس لاعتبارات دينية ، ولكن لاعتبارات تتعلق باحترام المزاج العام للمجتمع والحرية الشخصية للمواطن والموقع الرسمي للوزير .

وقد رأيت بنفسي احد هؤلاء المثقفين يدخل علينا ندوة بالإسكندرية ليعلن أن مصر في خطر عظيم وعندما وقف الجميع مذعورين من هذا النذير أخبرنا أن الإخوان فازوا في المرحلة الأولى من الانتخابات، وكان أبلغ رد عليه هو رئيس جماعة الإدارة العليا التي عقدت الندوة حيث أكد أنه رغم أنه ليس متدينًا بالقدر الكافي إلا أنه ينكر استبعاد أي مصري من الساحة السياسية تحت أية ذريعة.

فالقضية في ظني في نهاية المطاف هي أينا أكثر قدرة وصدقًا في التصدي لمشاكل مصر، وليس أينا أعلى صوتًا او أقوى نفيرًا أو عدة وعددًا، إن القضية لا تتعلق بالإخوان، إنما بحرية العمل السياسي وفق ضوابط مقبولة.

(٢)

محاولة تفسير الأزمة

بين السلطة والإخوان

لا يدعي أحد في مصر أو خارجها أنه يعرف السبب في قرار السلطة في مصر بإعتبار الإخوان في مرتبة أي جماعة إرهابية وأنه لا فرق عند السلطة بين كل طوائف ما يسمى خطأ بالاسلام السياسي دون تمييز، بما يشمل الإخوان المسلمين.

ويقصد بالإسلام السياسي تلك الأنشطة المناهضة للسلطة من جانب منظمات تتخذ الدين أساساً لعملها، أي أنها جماعات معارضة ولكنها تعارض بالعنف، خارج النظام السياسي، ويهدف إنشاء نظام بديل، وعلى أساس ديني أيديولوجي.

هذا القرار هو نقطة البداية في علاقة الإخوان بالسلطة. ولايزال تكييف سياسة المطاردة الأمنية وتصاعدها يخضع لتكهنات التي قد لا ترتبط مباشرة بالحقائق.

ويمكن أن نحصر مداخل تفسير التوتر بين الطرفين في ستة رئيسية تم التعبير عنها في الأدبيات السياسية الفكرية وكذلك من جانب الجماعة نفسها.

وقبل تقديم هذه المداخل الستة تجب الإشارة إلى أن علاقة الإخوان بالسلطة لها تاريخ طويل أغلبه عدائي وأقله اقتراب حذر، لكن على أية حال يظل التوتر هو السمة الغالبة على علاقة الإخوان بالسلطة.

المدخل أو التفسير الأول الذي قدمته هذه الأدبيات هو أن الإخوان قد تجاوزوا طابع الجماعة التي تشتغل بالدعوة وتربية النشئ وتحصين المجتمع ضد تيارات العلمانية والتحلل الأخلاقي. وقد ألمحت السلطة إلى أنها لا تمانع في أن يعمل الإخوان بالسياسة بشرط أن يشكلوا حزباً سياسياً وأن يتخلوا عن الطابع الديني في العمل السياسي، وبالفعل سعت السلطة إلى تعديل الدستور المصري عام ٢٠٠٧ بهذا المعنى، ثم أكدت السلطة موقفاً قديماً

تجاه الجماعة وهو أنها محظور عليها ممارسة النشاط السياسى وفقاً للقانون، حتى أن بعض الاتجاهات الدينية والفكرية العلمانية والمسيحية اختصرت الاسم بالمحظورة.

المدخل الثاني هو أن الإخوان هم القوة الرئيسية السياسية المقابلة لقوة الدولة التي تلبسها الحزب الوطنى فأصبح من المستحيل في مصر الفصل أو التمييز بين الدولة والحكومة والنظام والحزب، وفي مثل هذا الوضع من العبث الحديث عن نظام ديمقراطى أو حياة سياسية أو أحزاب سياسية كأدوات في حياة سياسية معدومة.

ترتب على ذلك أن استخدم النظام كل أدوات السلطة القمعية والإعلامية والقضائية لمناهضة الإخوان كأكبر خصم سياسي، وأن السلطة كانت ستطارد أي قوة حتى لو كانت قوة لادينية ما دامت تنافس السلطة في الشارع رغم كل الحشد السياسى والإعلامى والفكرى وحملة الشيطنة والتبشيع، والتخويف من الإخوان وتصورهم على أنهم شر يهون إلى جانبه أي درجة من احتكار السلطة والاستبداد في ممارستها، وفي مجال المقارنة فإن الرسالة واضحة وهي مستمدة من نظرية هوبز إما الفوضى وعدم الأمن أومصادرة الحريات وانعدام الأمن وفرص الحياة أيضاً.

المدخل الرابع أساسه أن علاقة السلطة بالإخوان تحددها إسرائيل والولايات المتحدة، فهما تارة يضغطان على السلطة من أجل المرونة مع الإخوان لتكسبهم، أو تؤلب السلطة عليهم ربما كشرط من شروط "الغرام السياسي"، وهذا هو الذي يفسر الاتهامات المتبادلة أحيانا بين السلطة والإخوان بالاستقواء بالخارج.

المدخل الخامس يقوم على أساس أن السلطة لاتعادى الإخوان إلا بقدر تشددهم في مسألة الفساد والتوريث. يسمح هذا المدخل بالقول إذا تسامح الإخوان في صفقة مع السلطة في أجندة السلطة حلت عقدة هذه العلاقة. يسمح هذا المدخل أيضاً بالاستماع إلى مقولات تتردد بأن سماح السلطة بنجاح الإخوان في مجلس الشعب وكذلك المستقلين رغم كل عمليات المنع والتزوير والبلطجة كان خطأ لا بد من تصحيحه ونسبت أقوال من هذا القبيل لبعض أقطاب الحزب الوطني.

المدخل السادس يفهم الأزمة بين السلطة والإخوان في إطار الصراع بين مشروعى الدولة الدينية والدولة المدنية، أي أن السلطة تحاول دعم أركان الدولة المدنية، وأن الإخوان يسعون

إلى إنشاء دولة دينية. لقد دخل هذه الساحة كثيرون ممن يدعون العلم بأصول النظم السياسية رغم أنهم أعلام في فروع ثقافية أخرى من رجال الدين والنقد الأدبي، بل إن البعض احتكر لنفسه صفة المثقف واصطف وراء السلطة بزعم الدفاع عن فكرة الدولة المدنية، ورغم ذلك لم يسلط الإخوان دعايتهم المضادة ضد تجار الدين من المؤسسات الرسمية أو الذين يعادون أي دين، تماماً كما يحظر الغرب الحجاب ولكنه يتحدث ليل نهار عن حرية العري والفحش كنسق أخلاقي للمجتمع لدرجة أن شيخ الأزهر أفتى بأن من لم يحترم هذا النسق عليه أن يغادر ديار الغرب ويهجر عاداته.

هذا الجدل يفضح جهل المشاركين لأنه لا توجد دول دينية ودول مدنية، وإنما توجد دول ديمقراطية، الشعب فيها له الكلمة العليا تتطامن إزاءها كل المؤسسات والحكام، ودول مدمنة للاستبداد تحت كل العناوين.

والملاحظ أن هذه المداخل جميعاً التي تحاول تفسير أزمة العلاقة بين السلطة والإخوان، وتدرك ذرائع السلطة ضد الإخوان بشكل ممل، وتصور الطرفين وكأنهما أوصياء على الشعب المصري الذي يشكل خارج دائرة السلطة والإخوان أكثر من ٨٠٪ وأن الصراع بينهما لفرض الوصاية عليه لا تليق بشعب كان يوماً منارة الثقافة والهداية لسكان المنطقة بأسرها.

الأزمة الحقيقية هي أزمة نظام تآكل فاشتبك مع الجميع فتآكلت معه سلطة الدولة فأصبح الحل البوليسي والأمني هو البديل الوحيد، وهذه هي مواصفات النظم الدكتاتورية، فهل آن الآوان لتمكين الشعب المصري من أن يحكم نفسه بنفسه، وأن يتعامل مع الله بحرية دون وساطة دينية أو سياسية؟

فالقضية ليست دولة دينية أو مدنية، وإنما هي قضية شعب حرم حتى من حق الوعي بما يراد له في مقبل أيامه، كما أنها أزمة الاندماج المطلق بين الدولة والنظام والحكومة والحزب وتكالب على تضليل المجتمع والاستمرار في مهزلة امتهانه، والمجتمع هو مستودع القيم والكفاءة والخيال لغد أفضل. الوطن لكل المصريين والله لكل خلقه.

(٤)

الاشتباك

بين حماس والإخوان في مصر

العلاقة بين الإخوان المسلمين وحركة حماس في فلسطين علاقة حميمية، لكنها ليست علاقة عضوية، كما أنها ليست علاقة تحالف، وأن الحركتين لهما أوضاع وحسابات مختلفة كل في نطاقها الإقليمي، بقطع النظر عن أية علاقة أخرى تنظيمية أو غيرها.

كذلك ليس صحيحاً أن انتعاش أحدهما يؤدى إلى انتعاش الآخر، وأن ذلك في ظني هو اجتهاد في غير محله أدى آثار أبسط ما يقال فيها وعنها أنها بالغة الخطر على علاقات مصر الدولية، كذلك فهي تنطوى على خلط كبير للأوراق لا يجوز الاستطراد فيها.

وتتحدد مقولتي في المطالبة بأن تتم دراسة آثار الخلط بين حماس وحركة الإخوان المسلمين. فقد ظهرت عدة مؤشرات لهذا الخلط بين حماس والإخوان، وسبب هذا الخلط هو الاعتقاد الصحيح أو الخطأ بأن حماس امتداد للإخوان أو هي الإخوان في فلسطين أحياناً، وتفرغ عن ذلك نتيجة مهمة وهي أن نجاح حماس في فلسطين في الانتخابات في يناير ٢٠٠٦ كان أثراً من آثار نجاح الإخوان في أن يكون لهم أقل من ربع أعضاء مجلس الشعب في مصر. معنى ذلك أن دخول القوتين إلى السياسة الداخلية كان قرارا صائباً من وجهة نظر الحسابات الاستراتيجية للحركتين في منطقتهما.

ولكن جانباً من المراقبين ذهب بالنتيجة إلى الأبعد، وهو أنه إذا كانت حماس قد تسببت بهذا النجاح في شقاء الشعب الفلسطيني فإن ما يعانيه الإخوان في مصر كفيل بأن تقرر قيادة الحركتين الانسحاب من الحياة السياسية مادامت وجودها يثير هذا القدر الهائل من المشاكل.

بل ذهب غيرهم بهذه النتيجة إلى أبعد من ذلك، فاعتبروا أن نجاح حماس والإخوان سوف يجلب نجاحًا لكل التيارات الإخوانية في العالم العربي التي حققت بالفعل بعض النجاح في

الكويت والبحرين والأردن وغيرها، بصرف النظر عن الانفصال المؤقت بين النجاح في الانتخابات التشريعية، والتأثير في الحياة السياسية والبرلمانية. من أسباب هذا الربط هو تعاطف الإخوان مع حماس ومساندتهم السياسية وربما المادية لهم، وتفسير هذه المساندة بأنها تعبير عن وحدة الفكر السياسي والديني أكثر من كونه تعبيراً عن التضامن مع حركة مرجعيتها إسلامية وتقاتل ضد الاحتلال الصهيوني.

وإذا كانت حماس والإخوان في خندق واحد ضد الاحتلال، فهو نفس الخندق الذي تقف فيه الشعوب العربية والإسلامية وكل الشعوب التي ضاقت ذرعاً بالغضب الصهيوني.

ولكن عدداً من الكتاب طور هذه الفكرة فافترض أن حماس خصم للحكم في فلسطين، مثلما أن الإخوان خصم للحكم في مصر، ومن شأن مناصرة حماس أن تكون مناصرة ضد الحكم وليس ضد إسرائيل مما يؤدي إلى القول بأن الحكم في العالم العربي يتساند ضد خصومه في الداخل، ومن ثم فسر هؤلاء موقف مصر الرسمي من الصراع على السلطة في فلسطين بأنه موقف مؤيد لأبي مازن ضد حماس من هذه الزاوية، وليس لأن أبا مازن على حق أو على باطل.

بل زاد هؤلاء همسا أن الموقف الحكومي العربي من حماس أملته الولايات المتحدة ولكنه لقي هوى في حكومات العالم العربي، مما دفع الإعلام الرسمي إلى الميل نحو أبو مازن أكثر من كونه تأييدا لفتح ضد حماس.

وقد دخل العلمانيون المصريون على الخط وهم الذين يطلقون على أنفسهم "المثقفون" المستنيرون، مقابل الآخر المتدين المنغلق المتخلف، فهاجم هؤلاء العلمانيون حماس امتدادا لهجومهم على الإخوان رغم أن الموقف التاريخي للعلمانيين بوصفهم تقدميين كانوا دائماً في تيارات اليسار الذي أتخذ موقفا من الدين ومن الاستعمار ومن إسرائيل، ومن النظم الاستبدادية، ومن كل من يصادر حرية الإنسان سواء كان بشرياً أو سماوياً.

وقد اجتهد بعض هؤلاء اجتهادا نادراً وكأنه يضع يد السلطة على أشد أعدائه وتجاهل تماماً جوانب القضية الخطيرة، حيث شجع الطرف الآخر في المعادلة في الحالتين، فأيد إسرائيل ضد حماس، كما أيد الحكم في مصر ضد الإخوان وتجاهل الفارق بين الخصمين. فالحكم في مصر في علاقته بالإخوان له إطار داخلي وطني لنا عليه تحفظات كثيرة في

نفس السياق بحسبان أن الحكم يعلن أنه يسعى إلى إقامة نظام ديمقراطي وأن هذا الإعلان يحتاج إلى متطلبات عملية من الشفافية واحترام القانون والمنافسة الشريفة المتكافئة، أما إسرائيل فتعتبر الصراع مع حماس جزء من المشروع الصهيوني لتصفية الخصوم والمناهضة لهذا المشروع وتعتبر إسرائيل الاحتلال مشروعاً لأنه أداة تحقق التهام فلسطين.

ولا أظن أن الحكم والعلمانيين في مصر يقصدون مناصرة إسرائيل وعونها على مشروعها الصهيوني في فلسطين.

وقد ظهر خبر في الصفحة الأولى في الصحف المسماة بالقومية مفاده أن من بين التهم الموجهة إلى قيادة الإخوان العثور بحوزتهم على نشرات تفيد مناصرتهم دعمهم لحماس. وقد تصورت أنني أقرأ جريدة إسرائيلية، أو خبراً عن الحكومة الإسرائيلية منشوراً في هذه الصحف المسماة بالقومية حتى إن أوسعها انتشاراً جعلت هذا الخبر المانشيت الرئيسي.

فإذا صح أن مساندة حماس في مصر ضد المحتل الإسرائيلي أصبح جريمة، فإن لذلك ثلاثة دلالات خطيرة.

الدلالة الأولى: تحريم التضامن مع المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل وهذا يتناقض مع الموقف المصري الرسمي الذي وافق في قمة الرياض على دعم المقاومة ما دامت إسرائيل ترفض ساعي السلام.

الدلالة الثانية: أن كل الشعب المصري مرشح لنفس الاتهام.

والدلالة الثالثة: أن الإمعان في مطاردة الإخوان بلغ حد تجاوز الكثير من التقاطعات السياسية الحادة مما يتعين معه الحذر في الخلط بين العداء للإخوان والعداء لحماس.

ولعله من المعلوم بالضرورة أحياناً أن قضية الحريات في مصر تحتاج إلى مراجعة وأن ضيق الحكم بأي منافس مسألة مشروعة، لكنها تطلب التعبير عنها بوسائل مشروعة إذا أخذنا معنى الضيق على أنه مزاحمة، وهو في النهاية حرص على الاستحواذ على ثقة الشعب وليس على الغنائم.

وأظن أن الشعب يريد أن يرى منافسة مشروعة في ساحة واسعة بين أكثر من متنافس على ثقته وألا ينفرد طرف بالساحة حتى لا تنتشر المقولة السخيفة بأن الشعب لا يجد بديلاً

وهو يرى البدائل تقمع في مهدها والكفاءات تقبر في معازلها فيصبح المسرح واحدا والنص واحدا والممثل واحدا في عرض ركيك لا يليق بدعاوى الديمقراطية.

إن الصراع في فلسطين سببه الأساسي مخطط إسرائيل الذي نجح فضيق على الجميع وعاقب الجميع ثم أفرد حماس وهو عازم على القضاء عليها، ولكن الحقيقة هي أن الزبد هو الذي يذهب جفاء وأن ما ينفع الناس هو الذي يمكث في الأرض. تلك سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

الفصل الخامس:
أزمة الدولة في مصر

من المسؤول عن فضيحة الصاعقة المصرية في حادث يوسف السباعي

مصر في الجمهورية الرابعة أم الخامسة؟

مشروع القراءة للجميع وشروط النهضة واحترام القانون

أبعاد مأساة اغتيال السفير المصري في العراق

مخاطر انهيار مصداقية السلطة في مصر

معايير الوطنية في مصر المعاصرة

لماذا الجدل حول ترشيح فاروق حسني؟

هل تعد هزيمة فاروق حسني هزيمة لمصر؟

قضية سياج والحاجة الى تحقيق قومي

التحولات الداخلية في مصر بعد السلام

هل لا تزال ثورة يوليو تصلح عيداً وطنياً لمصر؟

ماذا تبقى من ثورة يوليو ؟

عندما يصبح ارتكاب الجرائم الدولية عملاً من أعمال السيادة

(١)

من المسؤول عن فضيحة الصاعقة المصرية

في حادث يوسف السباعي

في فبراير ١٩٧٨ اغتيل الكاتب المصري الشهير يوسف السباعي في فندق هيلتون في نيقوسيا عاصمة قبرص أثناء حضوره اجتماع المنظمة تضامن الأفرو آسيوي ، وفور اغتياله تبين أن اثنين أذيع أنهما فلسطينيان وهما في الواقع عراقي وفلسطيني قد اغتالاه وقيل يومها أنه بسبب مصاحبته للرئيس السادات باعتباره رئيس تحرير جريدة الأهرام خلال زيارته لمدينة القدس المحتلة عام ١٩٧٧ ، وهو الضحية الأولى لهذه الزيارة وأعقبه اغتيال الرئيس السادات بعدها بثلاث سنوات ، أما بقية المرافقين فلم يمسسهم سوء .

وعندما علمت مصر بالحادث اتخذ الرئيس السادات عددًا من القرارات: أولها رفع مستوى العداء لمنظمة التحرير الفلسطينية والتضييق على الفلسطينيين في مصر والداخلين إليها وفي نفس الوقت أبلغ السفير المصري في قبرص بأن وزير الإعلام المصري قادم للتحدث مع المسؤولين القبارصة حول الحادث وحول مصير الجناة الذين استقلوا طائرة بالمطار مع عدد من رهائن المؤتمر وطالبوا بالسماح لهم بمغادرة قبرص.

وعندما وصلت الطائرة المصرية فوجئ الجميع بأنها طائرة نقل سي ١٣٠ وأنها لا تحمل مسؤولين وإنما تحمل فريقًا من الصاعقة المصرية المسلحين وعلى رأسهم قائد سلاح الصاعقة ثم انطلقوا من الطائرة صوب طائرة الإرهابيين فأصبحوا عرضة سهلة لنيران الجيش القبرصي فسقط منهم ١٥ شهيدًا ، وأصيب عدد آخر منهم بإصابات قاتلة.

وهذه المجزرة التي حدثت بشكل محزن لفريق الصاعقة المصري في قبرص سببها الأساسي الرعونة والصلف اللتان أحاطتا هذه العملية وانعدام العقلانية تمامًا في الإدارة السياسية لهذه الأزمة .

بل إن الرئيس السادات قام بتصعيد الموقف فتمت ترقية قائد الصاعقة إلى رتبة اللواء مراعاة لمعنويات الجيش المصري وأعلن الرئيس السادات مالم يتضمنه القانون الدولي أصلاً وبشكل انفعالي وهي سحب الاعتراف من قبرص ومن رئيسها " القزم " كما سماه ، كما رفض طلب اليونان بأن تحمي المصالح القبرصية في القاهرة بعد قطع العلاقات مع قبرص .

ولما كنت معاصرًا لهذا الحادث الأليم كدبلوماسي شاب في السفارة المصرية في أثينا فإنني أشهد بعد مضي قرابة ثلاثين عامًا على هذا الحادث المؤسف أن السفير يحيى عبد القادر رحمه الله وكان من أبرع الدبلوماسيين المصريين الذين استعان بهم عبد الناصر والذي قضى أكثر من ١٥ عامًا سفيرًا في السعودية ثم في الاتحاد السوفيتي السابق ثم في يوغسلافيا دون عودة للقاهرة ثم استقر به المقام في اليونان لكي ألتقي به لحسن حظي في سنواته الأخيرة في الخدمة وحيث فارق الحياة كلها بعد ذلك بسنوات قليلة .

كان الرجل مثالاً للذكاء والأمانة فقد أدرك فداحة النتائج التي ترتبت على اندفاع الرئيس السادات وغيظه مما حدث لأبنائنا في قبرص ، فكان للرجل من الشجاعة ما دفعه إلى مراجعة الرئيس السادات في قراره الذي ترك أثرًا سلبيًا خطيرًا على العلاقات مع اليونان الصديقة ، ولكن الذي أعاد نكأ الجراح في هذه المأساة هو الفيلم التسجيلي الذي أذاعته قناة الجزيرة مساء يوم ٨ مارس ٢٠٠٧ والذي تحدث فيه بصراحة كل من السفير المصري في قبرص والدكتور بطرس غالي الذي اتهمه رئيس الجمهوري يومها بالتضليل والخداع ، والذي فوجئ هو الآخر بموقف الرئيس السادات لدى عودته من قبرص رغم أنه أبلغ رئيس الجمهورية القبرصية بأن القيادة السياسية قد أوفدته على عجل للحفاظ على العلاقات المصرية القبرصية خوفًا من تأثير الحادث عليها .

وقد هالني أن أرى الحادث بكل أبعاده بعد مضي هذه السنوات وبعد أيام قليلة من بث التليفزيون الرسمي الإسرائيلي لفيلم تسجيلي واعتراف وزير البنية التحتية الإسرائيلية بنيامين بن إليعازر بأن وحدته قد قتلت ٢٥٠ من الأسرى المصريين، فهل هناك علاقة بين الكشف الإسرائيلي وإذاعة الفيلم التسجيلي عن شهداء الصاعقة المصرية في قبرص ؟

المهم أن حادثًا كالذي وقع في قبرص والذي سمعنا يومها الكثير من التعليقات الساخرة من الدوريات الإسرائيلية والعالمية كان ولا يزال كفيلاً بتشكيل لجنة للتحقيق في هذا

الحادث وربما كان تشكيل اللجنة يومها مستحيلاً لأن الرئيس السادات كان يتصرف بعبقريته المعروفة دون أن يجرؤ أحد على مراجعته ، ويمكن للرئيس مبارك أن يدلي بأقواله في هذه اللجنة حيث كان نائبًا لرئيس الجمهورية في ذلك الوقت .

والهدف من هذا التحقيق هو وضع الأمور في نصابها واستخلاص الدروس التي تفيد في المستقبل خصوصًا وأن التعليقات الإسرائيلية الساخرة كانت تبرز دائمًا أن مصر حاولت أن تقلد إسرائيل في عملية عنتيبي في أوغندا عام ١٩٧٦ حيث حرر الجيش الإسرائيلي رهائن الطائرة الفرنسية التي اختطفها فلسطينيون إلى مطار عنتيبي والمقارنة واضحة بين أداء الجيش المصري في قبرص وأداء الجيش الإسرائيلي في عنتيبي .

إنني أرجو بهذه السطور أن أظهر غيرتي على دم الجندي المصري بعد أن عيرتنا إسرائيل في تعليقاتها الأخيرة بأنها تحرص حتى على استرداد رفات قتلاها وأنها تشكل لجان للتحقيق في كل ما يتعلق بأداء جيشها وأخر الأمثلة لجنة فينوجراد التي لا تزال تجري تحقيقاتها حول أحداث العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦ حيث وصلت شعبية أولمرت بسبب هذه الأحداث إلى أقل من ٢ ٪ من الرأي العام الإسرائيلي .

(٢)

مصر

في الجمهورية الرابعة أم الخامسة؟

تشهد مصر تطورات تحتاج إلى متابعة مستمرة، واهم هذه التطورات أمران، الأمر الأول، هو قضية الإصلاح وعلاقته بالتعديل الوزاري في مصر، الأمر الثاني، هو استمرار السلطة في نظام الرئيس مبارك أم في انتقال هذا النظام إلى جمهورية خامسة.

ولا شك أن مثل هذا النوع من الدراسات يهم مصر بقدر ما يهم الدول الكبرى، لأن مصر هي الدولة الإقليمية الكبرى عربياً وإسلامياً وإفريقياً، وأن استقرارها السياسي والاقتصادي وحركتها الإقليمية أمر يهم الجميع لأن نظام الحكم في مصر قد بدأ يتعرض للتكهنات، خاصة مع عدم وضوح الصورة أو التركيبة السياسية البديلة التي يمكن أن تكون جاهزة في أي ظرف، فلا يزال مصير النظام السياسي في مصر يتوقف على الرئيس مبارك شخصياً، ولا يزال استقرار مصر مرتبطاً بشكل وثيق بمصير النظام السياسي.

الإصلاح والتعديل الوزاري:

تردد الحديث عن الإصلاح في الداخل والخارج، وكان الاجماع منعقداً بين المثقفين والحكومة على أن إصلاح الخارج وهم لا يخدم إلا مصلحة الخارج، وأنه قد يصلح في مجتمعات هشة تفتقر إلى الكفاءات والمفكرين، ولكن المجتمع المصري لا يمكن أن يقبل فكرة الإصلاح من الخارج، ولكنه في نفس الوقت يصر على الإصلاح وأن يكون الإصلاح مصرياً خالصاً.

ثم تحدثت الحكومة عن الإصلاح كما تحدث الرئيس مبارك وانعقدت مؤتمرات وانفضت اجتماعات وصدرت اعلانات وبيانات، وتوقع الناس في مصر الذين أجمعوا على رفض الإصلاح من الخارج أن تبدأ مصر من الداخل عهداً جديداً بسياسات جديدة وعلى أساس الاستفادة من طاقات المجتمع وعدم خلق الوظائف التي تناسب بعض الأشخاص،

وإنما يبدأ تشخيص الوظيفة ومتطلباتها، ثم يتم البحث عن أنسب الاشخاص لشغل هذه الوظائف، وأن تكون الكفاءة وحدها هي المعيار، وبذلك يتم القضاء على الفساد الاجتماعي والاقتصادي والإداري، كما توقع الناس أن يتم تجديد النظام السياسي المصري الذي أصيب بالتكلس والجمود وتحجر عناصره، فأحدث انفصالاً كاملاً بين النظام السياسي وبين المجتمع.

توقع الناس أيضاً تنفيذ برنامج طوارئ يواجه الأولويات العاجلة للمجتمع المصري تمهيداً لإعادة بناء كل القطاعات التي أصابها الدمار والشلل، فلا خلاف بين المصريين على أن الدولة بذاتها بحاجة إلى إعادة بناء بعد أن انسحبت تماماً في الداخل والخارج حتى أصبح الناس يتساءلون عن المسئول في كل موقع، وبعد أن أصبح رأس كل موقع هو رأس الفساد فيه، وهو الراعي للمفسدين وبعد أن أصبح القانون والحديث عنه ترف العاطلين، حيث تولى كل وزير مهمة تحويل وزارته إلى إقطاعية خاصة، ورغم إطلاق الألسن والأقلام للكتابة والقول بكل صور التعبير إلا أن الحكم اكتفى من الديمقراطية بهذا القدر من الحرية، واحتفظ لنفسه بكل الحرية في ألا يسمع وألا يكترث، وأصيبت مصر بحالة من التفسخ التي قلما عرفتها في تاريخها الحديث.

وأصبح الحديث عن الفساد قصصاً مكرورة في كل المجالس وامتد الحديث عن الفساد إلى الجمُيع دون استثناء، وإلا كيف يتردد الحديث عن الفساد عن أشخاص بذاتهم، وعلى هذا القدر الواسع من النشر والاعلان دون أن يتحرك ساكن إلا أن يكون عاجزاً او متورطاً أو لاهياً أو حارساً لهذا الفساد.

ثم جاءت أحاديث الرئيس مبارك عن الإصلاح الشامل، وفسر الناس تواتر الحديث عن الإصلاح على أنه استجابة لأنات الناس وانهيار المجتمع، كما فسره بعضهم بأنه محاولة لتوقي الحديث عن الإصلاح من الخارج، لأن الإصلاح من الخارج في إطار المشروعات الأمريكية يعني ببساطة عدم رضا الولايات المتحدة عما يحدث بالداخل وعن قيادات الداخل وعزمها على أن تتضامن مع الشعوب في إزاحة الحكام بنفس السيناريو الذي توهمته في العراق.

وارتفعت أصوات المثقفين الذي يكتبون في صحف غير مصرية بعد أن ضيق الخناق عليهم في الصحف وأجهزة الاعلام المصرية، يطالبون بإصلاح حقيقي لا مجرد عملية تجميلية حتى يفلت النظام بها من ضغوط الداخل والخارج، ونبهوا إلى أن مصلحة الحكم تكمن في الالتقاء مع الشعب في لحمة وطنية صادقة تلبي احتياجات المجتمع وطموحاته، وتفوت الفرصة على ضغوط الخارج.

وفي هذا المناخ الذي ارتفعت فيه التوقعات مختلطةً بالآمال أعلن عن تشكيل وزاري في مصر اختفت منه بعض الاسماء التي وصل الحديث عن فسادها، وعدم الاستجابة لدعوات تغييرها حد فقدان الأمل في زوالها، ولكن هذا التعديل الوزاري وحتى قبل اختباره كان مخيباً لآمال الكثيرين لاعتبارات كثيرة، وأخطر ما فيه أنه لم يقم على أساس المعيار الذي توخاه الناس وانتظروه، فصور هذا التعديل الوزاري المحدود على أنه هو الإصلاح، وأن مجرد استبدال بعض الشخصيات بشخصيات أخرى هو كرم لا يجوز للمصريين أن يجحدوه، كما صور هذا التعديل الهزيل على أنه نتيجة الصراع بين ما يسمى بالحرس القديم في مواجهة موجة التغيير التي يتزعمها نجل الرئيس جمال مبارك، فما هي آفاق التوقعات والتحديات في مصر خلال العام من الآن وحتى سبتمبر ٢٠٠٥.

ينقسم الناس في مصر إلى مجموعتين: المجموعة الأولى، تريد أي نظام وأي حكومة لا يهم لونها ولا أشخاصها، وإنما تكون قادرة على مواجهة الغلاء والبطالة والفساد ورفع مستوى المعيشة والخدمات إلى درجة تسمح باستمرار الحياة بعد أن تدنى مستوى الخدمات في جميع القطاعات إلى حد يشهد بضعف الدولة.

أما المجموعة الثانية، فهي التي تضم كبار المثقفين والتي ترى أن المجتمع المصري غني بكفاءاته وأن مصر تستحق مكاناً يليق بها بين الأمم، ولا يصح أن تتخبط في علاقاتها الخارجية، وألا ترى أبعد من موطئ قدميها، كما يرى هؤلاء المثقفون أن المصري لا يستحق ما يعانيه رغم غنى مصر بمواردها وطاقاتها المادية والبشرية، وأن المشكلة في مصر هي سوء الادارة، وأنه على الذين لا يتمتعون بالكفاءة والنزاهة في مناصبهم العامة أن يغادروها على الفور، وهذا هو قمة الوطنية في هذا الظرف الدقيق، لأن مصر بما وصلت إليه في جميع القطاعات لا تحتمل ترف المزيد من الفساد والتبلد، ولذلك يرى هؤلاء المثقفون أن

الأداء الرسمي لا يمثل مطلقاً ثراء المجتمع المصري، وأن المشكلة إما في العجز عن تجنيد الكفاءات وعدم وجود أدوات لفرزهم، وإما لأن القلة المتساندة والمتضامنة تحتكر إدارة المجتمع.

في ضوء ذلك يرى الكثيرون أن الأحوال في مصر تتجه نحو صعود نجم جمال مبارك من خلال الحزب الوطني عند انعقاد المؤتمر السنوي في سبتمبر هذا العام، بحيث يتم الفصل بين شخص الرئيس مبارك كرئيس للحزب وبين شخصه كرئيس للجمهورية، ثم ينتخب الحزب في هذا المؤتمر جمال مبارك رئيساً للحزب، وفي سبتمبر ٢٠٠٥ قد لا يرشح الرئيس مبارك نفسه رئيساً للجمهورية لفترة خامسة ولا يستجيب في نفس الوقت لدعوة المثقفين والمعارضة والقوى الوطنية جميعاً بتعديل الدستور، بحيث يحل نظام الانتخاب لرئاسة الجمهورية محل نظام الاستفتاء، فيصبح من السهل أمام جمال مبارك أن يرشحه الحزب رئيساً للجمهورية، فتكون رئاسته على التوالي بعد رئاسة والده. ويبدو بذلك خليفة له.

وهذا هو معنى ما تردد في مصر من أن الحكومة الجديدة حكومة مؤقتة، لأن الحكومة في مصر في عهد الرئيس مبارك لم تتغير طوال ربع قرن تقريباً إلا تغيراً شكلياً وبقى أعضاؤها في معظمهم مرافقين للرئيس.

هذا التصور لوصول جمال مبارك إلى السلطة إذا كان صحيحاً، فإنه مقبول من وجهة نظر القانون القائم، ولكن المثقفين يصرون على تعديل الدستور ولا يمانعون من أن يتقدم جمال مبارك مع من يريد من خلال انتخابات، وأن تجري انتخابات حرة نزيهة شفافة لا تعبث بها أيدي الحكومة، كما كان شأنها في الانتخابات السابقة.

ومعنى ذلك أن جمال مبارك لا يجوز أن يغمط حقه في المساهمة في بناء وطنه لمجرد أنه نجل الرئيس مبارك، مثلما لا يجوز أن يحصل على أكثر مما يستحق لنفس السبب. ولا يهم بعد ذلك أن يعقب والده بالحكم.

وهنا يثور التساؤل: هل الرئيس مبارك حقاً يمكن أن يتنازل عن ترشيح نفسه لفترة رئاسية جديدة في ظل الدستور القائم، مما يقطع الطريق أمام السيناريو المتقدم؟ هذا أمر وارد على اساس أن فترة الرئاسة الخامسة سوف تنتهي عندما يبلغ الرئيس ثلاثاً وثمانين عاماً حيث تتضاءل قدراته الصحية وقدرته على السيطرة، وحيث لا يتوقع أن يرشح نفسه

بعد هذه السن، فيجد إغراءاً محدداً وهو تعديل الدستور حتى يطبق التعديل على من يأتي بعده. وإذا كنا نتمنى للرئيس مبارك طول البقاء ودوام الصحة، فإننا نتمنى أن يبادر بنفسه إلى الاستجابة لطلب المثقفين خلال هذا العام بإجراء التعديلات الضرورية في الدستور المصري حتى لا يترك الأمر فتنة في المجتمع وأن يعقد مؤتمراً قومياً لقوى المجتمع المصري لتحقيق التوافق على التعديلات، وهو بذلك يحقق آمال المصريين الذين سوف يسعدون بأن تمتد ولايته إلى الوقت الذي يريد، لأن الذي تصدى لتحقيق آمالهم سوف يحظى بثقتهم في الانتخابات، وليس في الإستفتاء، وأن يحرص على شفافية النظام السياسي، والتخلص من كهنة الحكم الذين يؤلهون البشر ويصنعون من أنفسهم أعمدة للحكم بديلا عن الحاكم الشرعي، فلا يرى إلا بأبصارهم ولا يسمع إلا بآذانهم وهم ينوبون عنه في القول والفعل.

وخلاصة ما تقدم أن مصر وهي مقبلة على استحقاقات برلمانية ورئاسية بحاجة إلى أمرين:

الأمر الأول، حكومة إنقاذ وطني توقف التدهور وتعالج النزيف في جميع المواقع وتضع خطة متوسطة للعلاج.

الأمر الثاني، برنامج إصلاح سياسي شامل يتخلل كل اشكال الحياة في مصر ويربط بين القدرات الداخلية وبين حركة السياسة الخارجية، حيث يبدو لي على الأقل في مجال خبرتي كدبلوماسي وباحث أن مصر بحاجة إلى سياسة خارجية، وأن ما يحدث فيها الآن لا يتصل بالسياسة الخارجية بصلة، ولهذا مكانه وزمانه وتفصيله.

موقف الحكومة من التيارات الإسلامية:

لا شك أن مصر واجهت فترة عصيبة ازدهر فيها الارهاب الذي قامت به جماعات تضع الاسلام عنواناً لعملها، بصرف النظر عما تعتقده هذه الجماعات من الناحيتين الدينية والسياسية، فقد قامت هذه الجماعات بأعمال إرهابية منكرة بحجة أنها جزء من صراعها مع الحكومة، وأن هذه العمليات تؤثر على الحكومة وتضغط عليها أو تسقطها، فيتاح لهذه الجماعات -وفق تصور بعضها - الاستيلاء على الحكم وتنفيذ ما تراه صائباً، ولكن المجتمع المصري رفض هذا السيناريو لإيمانه بأن سلامته وأمنه مقدمان على رفاهيته، وهذا هو العامل الأساسي الذي أدى إلى انحسار ثم انتهاء الأعمال الإرهابية، مما

أدى في النهاية إلى توبة هذه الجماعات ومراجعة تصرفاتها، وبقيت المشكلة الأساسية، وهي أن الحكومة تجمع التيارات الاسلامية في سلة واحدة، وتعتبر أن جماعة الاخوان المسلمين هي الوعاء الأكبر لهذه الجماعات والمدرسة التي تخرجت منها القيادات الاسلامية. وان جماعة الاخوان المسلمين هي تاريخياً المعارض للسلطة وأن الصراع بينهما كان دامياً في بعض الاحيان.

وقد نظرت الحكومة بعين الشك إلى تنامي نفوذ هذه الجماعة في النقابات المهنية، كما شددت على حظرها وحظر انشطتها وتقوم من حين لآخر بعمليات اعتقال لبعض عناصرها. وتحاول الجماعة في الفترة الأخيرة أن تكون طرفاً في العملية السياسية، ولا ترى مبرراً لاستبعادها، بل إنها تتهم الحكومة بأن الاجراءات ضدها هي جزء من الحملة الأمريكية ضد الاسلام والمسلمين.

وينقسم الرأي حول طريقة تعامل الحكومة مع جماعة الاخوان المسلمين والتيارات الاسلامية عموماً، فيرى البعض أن السماح للجماعة بأنشطة سياسية، سوف يؤدي إلى دخولها في السلطة، وأن تطبق النظرية التي تؤمن بها، وهي أسلمة السلطة في مجتمع قد لا تصلح معه هذه النظرية، لأنها ترفض الديمقراطية والتعددية والآثار المترتبة على فكرة الجنسية، بينما يرفض البعض الآخر هذه الفكرة التي يعتنقها العلمانيون، ويرون أن جماعة الاخوان المسلمين مدرسة شاملة في التربية والثقافة والفكر، وأنها تؤدي دوراً هاماً في المحافظة على ثقافة المجتمع، وأن من حق كل أبناء مصر المشاركة في السلطة من خلال صناديق الانتخاب الحرة الشفافة، وأن موقف الحكومة الحالي منها الذي يتذرع بالأمن ينتهك حقوقها الدستورية، كما أنه لا يحل المشكلة، وهي تنامي المساندة الشعبية لها ولآرائها وقيمها في مواجهة طمس الهوية في الداخل والخارج، وما بدا في ذلك من أعراض مخيفة.

وتذكر الجماعة يومياً الحكومة بأن هذا الملف يجب أن يحسم، وهو بالفعل من الملفات المعلقة.

مستقبل السياسة الخارجية المصرية ودور مصر العربي:

يبدو أن مصر بحاجة إلى سياسة خارجية كاملة ومتماسكة، ولذلك فإن تغيير وزير الخارجية دون وجود تصور مدروس لحركة مصر الخارجية يجعل هذا التغيير دون أثر

كبير. يتصل بذلك أن المجتمع المصري في غالبيته يدعو إلى دور مصري واضح في العالم العربي، وهو لا يدرك أن جزءاً من أزمة العالم العربي نابع أيضاً من أزمة السياسة الخارجية لمصر، لأن أعراض هذه الأزمة واضحة تمامًا، وأهمها انتهاء الدور المصري الإقليمي تقريبًا، رغم مكابرة بعض الكتاب وسفسطاتهم، وانحسار دور مصر في الصراع العربي الاسرائيلي، بل أصبحت مبادرات مصر تثير الشك ومجانبة الصواب إن لم يكن الاتهام بما هو أخطر في إطار العلاقات المصرية الأمريكية.

من أعراض الأزمة أيضاً أزمة المياه في نهر النيل التي ينكرها وزير الري بشكل متصل، وانعدام أي دور لمصر في أفريقيا، وعدم التناسب بين الإنفاق المصري على السياسة الخارجية والعائد السياسي لهذا الإنفاق، حيث إن مصر تقيم أوسع شبكة من البعثات الدبلوماسية دون تخطيط ودراسة، سواء لاحتياج البعثات أو من يصلح للعمل بها.

من المتوقع أن يزداد الدور المصري انحساراً وسياستها الخارجية إنكماشاً، مادامت نقطة البداية وهي تخطيط السياسة الخارجية وتوفير أوراق القوة المناسبة للقيام بدور يناسب طموحات المجتمع مفقودة، وليست محل اهتمام من جانب السلطة السياسية وفق قراءتها الحالية للأوضاع الدولية. ولا شك أن السياسة الخارجية الناجحة ترتبط بدرجة معقولة من إصلاح الأوضاع الداخلية ومقاومة الفساد في مختلف المواقع، لأن الدور الإقليمي له متطلبات كثيرة، أهمها ثقة المنطقة في قدرة مصر على النهوض والمساهمة في تحقيق آمال شعوب المنطقة، وإنعاش فرص العمل العربي المشترك.

خلاصة القول أن مصر في سباق مع نفسها وإصلاح ذاتها والمجتمع المصري قادر على ذلك، والمهم ما هو القدر اللازم من المرونة التي يسمح بها النظام للارتفاع إلى مستوى التحدي واحتواء التحولات الكاسحة التي لا يقوى نظام محافظ على الصمود والقعود عن التفاعل الخلاق والمخلص معها.

(٣)

مشروع القراءة للجميع

وشروط النهضة واحترام القانون

سيظل مشروع القراءة للجميع الذي ارتبط باسم السيدة الفاضلة سوزان مبارك شاهدا على عدم استسلام المصريين لعوامل الفناء التي حذر منها أحمد شوقى في مطلع القرن العشرين في قصيدته التي قال فيها:

إني نظرت إلى الشعوب فلم أجد كالجهل داءاً للشعوب مبيدا

فالجهل لا يلد الحياة مواته إلا كما تلد الرمام الدودا

ولذلك فإني أشاطر د. سمير سرحان قولته في روايته لتاريخ "مكتبة الأسرة" في أن صورة السيدة سوزان مبارك ستظل على كل كتاب وفي كل بيت تذكر كل مصرى بأن الحلم الحقيقى ليس بالمال والماديات وإنما هو المعرفة، فالمعرفة هي الوطن، فإن إشاعة المعرفة عن طريق تيسير سبل القراءة وتقريبها الى الناس كما تقرب إليهم الخدمات الحيوية كالعدالة وغيرها، هو بداية الطريق إلى بعث الحياة في الرموس وإنبات الرفات فيها بعد أن غلبتها عوامل الفناء.

والحق أن المعرفة هي الطريق الحتمى لنهضة الشعوب، وأن التزام الدولة بتسهيل المعرفة ومساهمة مشروع القراءة للجميع في ذلك هو اللبنة الأولى. فالمعرفة تعين على كشف الاستبداد وتعريته وتحصين الحقوق والحريات. ولذلك تتضافر قوى الجهالة والظلام على طمس المعرفة أو حجبها أو إشاعة الإرهاب الذي يركز على قمع حرية التفكير وحرية التعبير.

وفي غياب المعرفة تزدهر الجرائم وتكبت الحريات وتغلظ القلوب مع غلظة الأفهام ويستحيل تطور المجتمع وترتيب العلاقات بين أعضائه، بل وتنقلب القيم في المجتمع رأسا على عقب ويصبح الأمر كما يقول حافظ إبراهيم:

ويهضم فينا الإمام الحكي ويكرم فينا الجهول الغبي

فيزدهر النفاق على ما صوره شاعرهم :

فكم عالم قالوا له: أنت جاهل وكم جاهل صاحوا به: أنت عالم

فقاده ذلك الى اليأس من الكتابة واليأس من الثقافة فأنشد في يأسه مخاطبا مصر:

كسرت اليراع فلا تعجبي وعفت الكتابة لا تعتبي

ويروى عن قاتل الكواكبي قوله : " بالقراءة أتعبنا وبالقراءة قتلناه" اعترافا بوضعه السم على أطراف صفحات الكتاب حيث اعتاد الكواكبي أن يبلل أصبعه من لسانه وهو يقلب صفحاته.

فإذا كانت للقراءة هذه الخطورة في إصلاح المجتمع، وهي الأمر الأول من الله للإنسان حينما أمر نبيه محمدا بالقراءة ليصبح ذلك تكليفا وعبادة وليس ترفا وهواية، ولكي تتفاضل الأمم بمعدل القراء فيها وتواتر القراءة ونوعية ما يقرأ في مؤشرات تسجلها تقارير التنمية البشرية السنوية، فهل ينكر أحد أن الاستبداد والاستخفاف بالقوانين والانقلاب على مصالح المجتمع هو ضرب من الجهل وأن الثقافة وهي تهذيب العقول والنفوس عن طريق القراءة هي الحل؟

لقد قامت النهضة التعليمية في مصر في مطلع القرن العشرين وخاصة تعليم المرأة على فرضية هامة وهي أن التعليم يزيل مساحة الظلام فيعرف الناس واجباتهم فيؤدونها ويدركون حقوقهم فيتمسكون بها ويلحون عليها، ولذلك تسهم القراءة والثقافة في نقص معدلات الجريمة وازدهار وظيفة القضاء وانحسار المظالم وثقة الناس في نظام المجتمع.

ولكن هل يمكن لمشروع القراءة للجميع الذي يسر للناس كنوز الثقافة ومصادر المعرفة بأسعارها المعقولة بدعم من المشروع أن ينجح وحده في تحقيق أهدافه الثقافية والاجتماعية الكبرى؟

أعتقد أن المشروع يضمن تيسير القراءة، ولكن يبقى الحافز الى القراءة معدوماً. صحيح أن القراءة تغذي فضول الإنسان وتستجيب لغريزة حب الاطلاع والمعرفة كما يقول الفلاسفة، ولكن الحياة في مصر الآن تحتاج الى شروط أخرى موضوعية يلزم تحققها حتى تكتمل للمشروع عوامل نجاحه.

والشرط الأول هو محاولة إعادة الاعتبار للثقافة كقيمة، وللمثقف ودوره في المجتمع، وهذه قضية معقدة؛ لأنها تمس أزمة المجتمع في نقطة التقاطع بين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وميزان الأخلاق فيه.

ولا بد من المصارحة حتى نقتحم الداء بلا حساسيات، فالمثقف يشعر أنه مشروع استثماري فاشل، ينظر المجتمع إليه بإشفاق؛ لأنه كان يجب أن يستثمر حواسه ووقته وماله فيما يدر عليه من مال ومكانة سريعة تعوضه عن هذا الاستثمار.

كما أن المثقف الحق هو الملتزم بقضايا مجتمعه ووطنه ولا يمكنه أداء دوره في بيئة تعاني أزمة في حرية التعبير وأزمة في المصطلحات وأزمة في المدركات والصور والنماذج والقدوة. فعليه أن يهنئ من تجب تهنئته لحصوله على الجائزة وفي نفسه ريب من ظروف منحها، فيسهم بهذه المجاملة في التدليس على العامة، فيثبت فينا ما كان يجب أن يسقطه، وهكذا، وهي قضية كبرى لا نظن أن المجال يتسع لمعالجتها.

ولكن مشروع القراءة للجميع خطوة واعدة تستحق الاهتمام والتطوير والتقويم الموضوعي، كما تستحق صاحبة المشروع منا كل الامتنان والعرفان.

(٤)

أبعاد مأساة اغتيال

السفير المصري في العراق

في الثاني من يوليو ٢٠٠٥ أعلن عن اختطاف السفير المصري الدكتور إيهاب الشريف في بغداد، وتضاربت الأنباء حول طريقة ومكان اختطافه، كما لم يعرف حتى الآن الجهة التي قامت بهذا الاختطاف.

وبعد أربعة أيام من هذا الإعلان، كانت الخارجية المصرية قد أعلنت أنها أمضت كل هذه الأيام في إجراء اتصالات مكثفة مع الجهات المعنية، بعد أن ظلت لأكثر من يومين مترددة بين ما إذا كان السفير مختفياً أم مخطوفاً، وفي النهاية نشرت إحدى الجماعات المرتبطة بالقاعدة رسالة على شبكة الإنترنت مساء الأربعاء السادس من يوليو ٢٠٠٥ أن السفير قد اعترف بأخطائه وتعاملاته مع الصهاينة والولايات المتحدة، وأن محكمة دينية تابعة للقاعدة أجرت محاكمة له، وقررت هذه المحكمة إعدامه بسبب هذه الجرائم التي تعتبر خيانة لثوابت الأمة، كما أنه يمثل نظامًا كافرًا يتعاون مع اليهود والنصارى، وأنه خرج من مجتمع كافر، وأن النظام الذي يمثله ويخدمه أعدم الكثيرين وزج بأكثر منهم من صفوف المجاهدين من أمثال سيد قطب حتى الظواهري في السجون.

وأضاف البيان أن هذا القرار أبلغ إلى المجاهدين لتنفيذ حكم الإعدام في السفير المصري.

هذه المأساة أعقبها عدد من مظاهر الجدل بين الحكومتين المصرية والعراقية، حيث انتقدت الحكومة المصرية تصريحات رئيس الوزراء العراقي حول اتصالات "مزعومة" للسفير المصري بجماعات مسلحة، بينما اتهم وزير الداخلية والخارجية العراقيان السفير بأنه هو الذي تسبب فيما حدث له؛ لأنه لم يحط هذه السلطات علمًا بتحركاته، وأن إحدى الجهات المنافسة للجهة التي كان يتصل بها هي التي قامت بقتله انتقامًا لهذا الاتصال.

غير أن هذه المأساة لا بد أن تثير البحث في عدد من النقاط الهامة، وأهمها حقيقة ملابسات هذه المأساة من البداية إلى النهاية، وكيف أدارت مصر هذه الأزمة، وكيف انتهت، وأخيراً ما هي الدروس المستفادة والدلالات التي تعكسها هذه المأساة؟

لوحظ على أداء الجانب المصري الإهمال والسكوت وعدم الارتفاع إلى مستوى هذه المأساة، بل والعجز عن إدراك مغزاها، فضلاً عن الإدلاء بمعلومات خاطئة تهريًا من المسئولية، وأخيراً التخبط في التصريحات والتصرفات.

وما دام الأمر يتعلق بالدولة وبمصالحها العليا، فإن ذلك كفيل بأن يرفع الحرج عن تحليل هذه المأساة، وأرجو ألا يستشعر أحد ممن يتصلون بهذه المأساة اتصالا مباشرة مظنة التجريح أو النقد، فالمأساة أكبر بكثير من أي جدل شخصي، لأنها تمس الوطن وكرامته.

فالثابت الذي نرجو أن تكذبه الوثائق أن مصر قد اتخذت قرارًا برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي في بغداد إلى مستوى السفارة، وقد صدر قرار عن مؤتمر بروكسل حول العراق يتضمن شكر مصر على هذه الخطوة، التي اعتبرها العراق والولايات المتحدة هامة لجذب الدول العربية الأخرى.

هذه الخطوة تستند إلى منطق معين، وهو أن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي يعزز مكانة الحكومة العراقية في الساحة العراقية، ويشجع العملية السياسية في العراق، كما يقوم هذا المنطق على وهم قانوني روجت له الولايات المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦، حيث أشار إلى نقل السلطة من قوات الاحتلال إلى العراقيين، وأن ذلك قد حدث يوم ٢٠٠٤/٦/٢٨، رغم أن العراق من الناحية العملية لا يزال دولة محتلة، وأن الحكومات العراقية تتشكل وتعمل وفقاً لرغبات السلطة المحتلة.

على الجانب الآخر، يعتبر رفع مستوى التمثيل بمثابة رأس حربة للتطبيع الدبلوماسي في العراق، بما يحقق المصلحة الأمريكية في احتواء المقاومة، فاعتبرت المقاومة ذلك تحدياً لها، وعند هذا الحد وبصرف النظر عما أثير من أن مصر قد استجابت لرغبة أمريكية وطلب عراقي، فإن مصر لابد أن تلحظ المصلحة المصرية في ذلك، ولا بد أن تراعي أنها تقيم علاقات كاملة مع دولة محتلة، وأن وجود البعثة الدبلوماسية محفوف بكل المخاطر

الأمنية، فهي بعثة تقوم على قرار مستفز للمقاومة، مما يجعل المخاطر محققة، ومعنى ذلك أن مصر من وجهة نظر المقاومة تعتبر بهذا القرار قد دخلت طرفًا مع الولايات المتحدة في الصراع، ولا يهم أن يكون ذلك بعلمها أو بغير علمها، فقد حاول البعض في الحكومة والبرلمان المصري أن ينفي أن مصر قد اتخذت قراراً برفع مستوى التمثيل، وأن السفير حل فقط محل سفير سابق، وأنه لم يحدث تغير في ذلك، ولكن هذا القول يتطلب الإجابة على التساؤلات المثارة، وهي لماذا اتخذ مؤتمر بروكسل قرارًا بشكر مصر على خطواتها، وأعقبها شكر أمريكي رسمي أثناء المؤتمر، فعلى ماذا تشكر أمريكا مصر إذا لم تكن قد اتخذت قرارًا بذلك، وإذا كان الدكتور إيهاب الشريف رحمه الله قد حل محل زميل له في بغداد دون تغير في مرتبة البعثة، فلماذا اختطف الشريف بالذات؟

من الواضح أن هذا النفي يؤدي إلى القول بأن الشريف قد اختطف وقتل لأسباب تتعلق به وليس بالبعثة أو بالسياسة المصرية، ويلتقي هذا النفي في نتائجه مع تفسير الجماعة الإرهابية التي خطفته.

من ناحية ثالثة، فإن مصر أخطأت عندما اختارت دبلوماسياً سبق له الخدمة في إسرائيل، صحيح أن الخدمة في إسرائيل ليست بذاتها خطيئة، ولكنها تعد كذلك في نظر الخاطفين وهذا هو الأهم في هذه البيئة غير الآمنة.

لقد اجتمعت المواقف المصرية والعراقية لكي تشير بأصابع الاتهام في هذه الجريمة إلى المجني عليه، حيث أكد السيد وزير الخارجية المصري أن الشريف هو الذي اختار أن ينقل إلى بغداد، وحتى لو كان ذلك صحيحًا ولو صح أن الشريف كان من الطبقة الموعودة في الوزارة، والتي تختار البلاد التي تريدها، لتوجب على السيد الوزير أن يدرس عواقب هذه الرغبة، وأن يرد الضحية عن غيّه وجموحه.

كما أن السيد الوزير وهو يناشد الخاطفين، ثم وهو يرثي الشهيد أدلى بتصريحات لا نفهمها، حيث أكد أن الشهيد أفنى عمره في خدمة القضايا العربية والقضية الفلسطينية، وأنه اختير خصيصًا للعراق بسبب تعمقه في دراسة الإسلام وأحوال المسلمين، وهو ما يتناقض مع تصريحه بأن الشهيد هو الذي اختار أن ينقل إلى بغداد، وقال السيد الوزير إن تعيينه في العراق كان خدمة للإسلام والمسلمين.

ومن الواضح أن مصر لم تبذل جهداً كافياً لاستنقاذ السفير، ويبدو أنها لم تدرك أن إعدام السفير هو إهانة لمصر ولوزنها وكرامتها، وهو شهادة على فشل سياساتها وعجزها عن اتخاذ القرار المناسب، ولذلك فمن الضروري أن يتم إجراء تحقيق شامل في ملابسات هذه المأساة.

وإذا كانت مصر قد قررت تخفيض حجم البعثة في العراق، فإن القرار ينطوي بشكل غير مباشر وغير معلن عن تخفيض مستوى التمثيل، لكن المشكلة ليست في حجم البعثة، وإنما في مستوى التمثيل، فإذا كان حجم البعثة يتعلق بدرجة التأمين، فإن الأمن منعدم في الحقيقة بالنسبة لكل أعضاء البعثة، وأن الحل من هذه الزاوية هو إغلاق البعثة تماماً.

وهذا القرار يتضمن تراجعاً مصرياً حميداً عما أعلنه السيد الوزير يوم إغتيال الشريف من أن هذه الجريمة لن تثني مصر عن إرسال سفير آخر. غير أن قرار تخفيض البعثة، وإن كان قراراً محموداً للمستقبل إلا أنه كان يمكن أن ينقذ حياة السفير لو أعلن فور اختطافه.

ومن المفيد في هذا الصدد التعرف على دوافع هذا القرار، والتي تتراوح بين الرغبة في وقف المزيد من الخسائر البشرية، وامتصاص الغضب الشعبي بسبب هذه المأساة، فضلاً عما يكون هذا القرار قد عبر عن الغضب من موقف الحكومة العراقية، فجاء رداً على هذا الموقف وعقاباً لهذه الحكومة.

وقد لوحظ أن مصر قد استفزتها تصريحات رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري حول اتصال السفير المصري بجماعات مسلحة. ونحن نعتقد أن سبب هذا الاستفزاز يرجع في بعضه إلى عدم صحة الاتهام، كما يرجع في معظمه إلى شعور مصر بحساسية الاتهام وأثره على العلاقات المصرية الأمريكية، لأن الولايات المتحدة تعطي نفسها وحدها الحق في الاتصال بهذه الجماعات دون أن يشاركها في ذلك دول أخرى. كما أن من دواعي الاستفزاز أن تحاول الحكومة العراقية الإيحاء بهذا الاتهام بأن هذا الاتصال هو الذي تسبب في مقتل السفير.

وعلى أية حال، فإن الدروس المستفادة من هذه الأزمة لا يمكن استخلاصها ما دام هناك إصرار على أن مصر قد فعلت أقصى ما تستطيع، وإنما قد يمكن الاستفادة من الأزمة إذا واتتنا شجاعة الاعتراف بالتقصير، وهذه المأساة في كل الأحوال تكشف عن وحشية

الخاطفين، وهذا أمر معروف، كما تكشف عن عدم القدرة على توظيف حجم مصر ومكانتها في المنطقة العربية، مما يتطلب مراجعة شاملة للموقف المصري من العراق. ولا يكفي في صدد هذه المراجعة الاكتفاء بالتصريحات الساذجة التي تؤكد على أن توجيهات الرئيس مبارك تقضي بالاستمرار بالاهتمام بالعراق، وإنما يجب أن يكون هناك استراتيجية واضحة لترجمة هذا الاهتمام، والمصالح التي تخدمها هذه الاستراتيجية.

ورغم أن تحديد موقف مصري في العراق سوف يتلامس أو يحتك أو يتصادم بالضرورة مع الموقف الأمريكي والعراقي، وربما مواقف دول عربية أخرى، ولكن مصر بإمكانياتها تستطيع أن تقود العالم العربي إلى سياسات جريئة في العراق.

ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى أن استشهاد السفير المصري في العراق يظل جريمة ارتكباتها الفئة الخاطفة لا تزول بالتقادم، ولكنني أشك في أن هذه الجريمة النكراء قد أثرت على تعاطف المصريين مع المقاومة العراقية لسبب بسيط، وهو أن المقاومة ذاتها لا تأخذ في اعتبارها البعد العربي، وإن كانت تعول كثيرا على الشارع العربي على الأقل من الناحية النفسية، كذلك يمكن الإشارة إلى أن هذه الفئة القاسية لا يمكن أن تكون ضمن شرائح المقاومة العراقية، مع التسليم الكامل بأن رفع التمثيل الدبلوماسي يعتبر تحدياً حقيقياً للمقاومة، وخطوة غير منطقية من النواحي القانونية والسياسية والأمنية.

(٥)

مخاطر انهيار مصداقية السلطة في مصر

أظن أن هناك اتفاقاً عاماً على فقدان السلطة لمصداقيتها الواجبة في مصر، ويدخل في هذا الاتفاق العام طوائف السلطة نفسها.

ولعل المقارنة بين ثقة الشعب في السلطة ومصداقية أعمالها ووعودها منذ عقدين على الأقل، وبين الموقف الراهن تظهر أن انهيار المصداقية حقيقة واقعة لا سبيل إلى إنكارها، مما يترتب عليه مخاطر هائلة للشعب والسلطة معاً ما لم تتم دراسة هذه الظاهرة والإسراع بتداركها.

فقد ترتب على التدهور السريع المنظم في مستويات المصريين في أدائهم وسلوكهم لفت النظر إلى أسباب هذا التدهور. حدث ذلك في التعليم والاقتصاد والثقافة وقيم المجتمع والبيئة والفن وكافة مظاهر الحياة.

فقد كثر عدد الجامعات ولكن مستوى الخريجين في تدهور مستمر، ولم يحاول أحد من المتخصصين وضع سياسة تعليمية ناجحة تحقق الأهداف المطلوبة رغم كثرة عدد المتخصصين القادرين، ولكن الجميع أصبح يسلم بأن هناك أيد خفية تعمل بانتظام على تردى التعليم، وحتى إذا تولى أحد المتخصصين العارفين بالعلة والداء منصباً مؤثراً في غفلة من الزمن، فإنه يؤثر الصمت المريب ويشارك في المؤامرة على هذا الوطن.

ولم يسلم قطاع في التعليم من هذه الظاهرة، خاصة التعليم الطبي الذي يترتب على انهياره وتدنى مستواه انهيار الخدمات الطبية، حتى فقدت مصر مكانها كمقصد للسياحة العلاجية، وحلت الفهلوة والنصب على العملاء المصريين والعرب محل التخصص والصدق والجدية. يحدث ذلك كله رغم أن جيل الأربعينيات من كبار الأطباء لا يزال حياً، كما أن في مصر عدداً من العباقرة الذين تخصصوا في تخريب التعليم إما جهلاً أو عمداً أو

حقداً على هذا الشعب، ويسعون بشكل مستمر إلى سد الطرق أمام علماء مصر في الخارج والداخل الذين يتطوعون بتقديم برنامج العلاج، والأمثلة لا تحصى، وكأن سياسة الحكومة هي التخريب المنظم وإيهام الناس أنهم يحسنون صنعاً.

وإذا عدنا إلى السلطة وأدائها الذي تسبب في تدهور مصر في كل القطاعات، وجدنا الأمثلة التي يضيق عنها المقام.

تكفي الإشارة إلى أمثلة من القمة والقاع لتدرك هذه الحقيقة الغريبة التي لا بد أن تنال حظها من الدراسة الجادة عند خلصاء المصريين، حتى استقر الاعتقاد في ضوء تفاقم الظاهرة أن هناك مخططاً فعلاً أتى على الأخضر واليابس في مصر.

ولو فتحنا الباب للسادة القراء لتقديم أمثلة كل في مجاله، ثم عكفنا على دراسة الظاهرة من خلال هذه الأمثلة التي لا يمكن حصرها بقلم واحد لكان ذلك في ظني هو بداية تسجيل الظاهرة؛ ليسهل بعد ذلك وضع برنامج العلاج.

فسائق الجيش أو الشرطة أو النقل العام أو الحكومة نموذج في سوء القيادة وانتهاك القانون، والسبب المباشر هو أن وزيره وحكومته قدوة في انتهاك الدستور الذي أقسم الوزير ورئيس الوزراء والنواب على احترامه، وهو قسم سيلقون الحساب على الحنث به أمام الله.

يكفي أن يطلع السائق أو يسمع بأن حكومته تصر على تصدير الغاز لإسرائيل بأقل من سعر التكلفة، وتحاول التستر على عقد التصدير لأنها تعلم أن ذلك جريمة ثم تنتهك الدستور في سبيل هدفها، بل وتصر على إجهاد القضاء الإداري وإفساده حتى يتحقق لها ذلك، وهو عمل إن تم في أي بلد في العالم لكان سببًا في إسقاط الحكومة ومحاكمتها.

ومن السائق إلى كل كوادر الوظيفة حين يرى الوزير قدوة في امتهان أحكام القضاء، بينما تطبق الأحكام على طبقة معينة من المواطنين، علمًا بأن رفض تنفيذ الحكم القضائي جنحة شخصية للوزير، فإن قناعة السائق وباقي الموظفين بأنه محصن في الوظيفة ضد الكفاءة والمحاسبة والعقاب تتأكد كل يوم.

وقد أصبح المواطن يدرك أن الحكومة تسهر على الاستخاف بعقول المصريين ويدل أداؤها على الفقدان الكامل للكفاءة، حتى صار يعتقد أن هذا المنصب يتطلب إعلانًا في الصحف عن فئة معينة ممن يفتقدون الكفاءة والنزاهة.

فإذا كان المواطن قد فقد الثقة في برلمانه الذي تزور انتخاباته وفي حكومته التي تتشكل من فئة معينة تقفز إلى المنصب فتسيء إليه ويكون فشلها أكبر مؤهلات بقائها في السلطة، وكلما تكشف الفساد وانقطاع الكفاءة في الوزير والوزراء كلما نال جائزة التميز، حتى صار المنصب سبة فيمن يليه حتى لو كان ظاهره نموذجًا في الطهارة والكفاءة. وهذا صحيح إلى أبعد حد، والدليل على ذلك أنهم يعرفون من يصلح للمنصب ومن يسعى إليه مقابل حياته تمامًا، مثلما يتولى أحدهم منصبًا رفيعًا في الحزب الوطني، مما أثار الحيرة لديَّ بين معرفتي التامة بنزاهة بعضهم وكفاءته وبين مسوغات توليه هذه المناصب.

إن الشعوب في البلاد المتحضرة تثق بكل ما هو حكومي في السلوك والخدمات والوعود مثلما تثق فيما هو غير حكومي؛ لثقتها أن الحكومة تضمن جودة غيرها والتحضر كفيل بدفع الجميع إلى احترام قانون محترم، ولكننا في مصر أصبحنا نتمنى أن يكف الوزراء عن التصريحات التي تظهر بؤس أصحابها وعدم احترامهم لأنفسهم، كما يضع الشعب يده على قلبه مع كل تشريع جديد بعد أن هان هؤلاء على أنفسهم فهانوا على الناس.

وأخيراً لا أظن أن أحداً في مصر يجادل في أن الوطنية والديمقراطية قد تحولت إلى العكس تماماً مثلما كانت النظم الدكتاتورية الشيوعية تسمي نفسها الديمقراطيات في شرق أوربا، ومثلما توصف بعض الدول الآن بالديمقراطية في العالم العربي وأفريقيا، وكفى ما ألحقوه بالوطنية الحقة والديمقراطية الحقة من سمعة سيئة لن يمحوها شطبها من قواميسهم حتى يعاد الاعتبار للوطني الحق والديمقراطية التي تستحق صفتها واسمها.

تلك قضية عامة أطرحها للمناقشة المطولة؛ لأن إصلاح حياتنا سوف يبدأ بهذا الحوار المجتمعي العام يدلي فيه الجميع برأيه ويمدنا بأمثلته، لعل الله يفتح على مصرنا الحبيبة بما تستحق في قابل الأيام.

(٦)

معايير الوطنية في مصر المعاصرة

يبدو أنني لم أعد قادراً على استيعاب مستجدات مصر المعاصرة، فأشعر كل يوم أحياناً بالغربة وأحياناً أخرى بالبلاهة وعدم القدرة على المتابعة، وكأن مصر الحالية لا علاقة لها بمصر التي عشت فيها العقود الماضية. فقد دعيت إلى ما يسمى "مناظرة" على إحدى الفضائيات المصرية حول دور مصر الإقليمي، وأعترف بأن مثل هذا النوع من المناظرات يزيدنا غربة وإحباطاً. فقد فوجئت بمقدمة البرنامج وقد بدا عليها التحفز والتربص بي، وكأنني لا أتمتع بمعايير الوطنية التي فهمتها منها.

ولأول وهلة تصورت أن مشكلتها هي عدم التدريب ونقص الخبرة في تناول الموضوع الذي لقنته دون أن يمر لحظة واحدة بعقلها، وقد فهمت أن مهمتها هي تلقيني أيضًا حتى أدخل في دائرة المواطنين الصالحين الذين يسبحون بحمد من صنع الإنجازات وليس أمامنا سوى أن ندرك ونكرر، وأن المثقف الحق اليوم هو من يؤمن بكل هذه المقولات. فقد ركزت طوال "المناظرة" على تقريعي متعجبة كيف تشكك في دور مصر وإنجازاتها الإقليمية فإذا قالت مصر توقف الدهر ليكرر قولتها، وإذا أمرت امتثل الجميع، ولا يخرج عن أوامرها إلا خائن أو ناكر للجميل.

ويبدو أن فكرة الدور الإقليمي قد استقرت في وجدان صاحبتنا فكانت لا تطيق مقاطعة لها وكأنني قد حضرت هذا البرنامج لمجرد التأمين على منظومتها وأقوالها ولم تدعني أكمل فكرة واحدة. أدركت أنها تريد أن تكسب نصف الساعة - وهي كل وقت البرنامج - وأنها تريد أن تسجل انتصارًا مؤداه أن تثبت لجمهورها بالضربة القاضية أنني أفتقر إلى الوطنية لمجرد أنني أفترضت أن مصر مريضة وأريدهم أن يعترفوا بمرضها حتى نسهم جميعاً في إفاقتها من الغيبوبة الطويلة التي ألمت بها. فهمت لأول مرة خلال هذا البرنامج لماذا شنت جميع الصحف الحكومية المسماة بالقومية حملة ضارية ضدي مستخدمة وحدة الإرهاب الفكري المكونة من القيادات الصحفية والكتبة الذين يسيئون

إلى مصر التي ابتليت بأمثالهم في هذا العصر، وذلك لمجرد أنني أدليت في الإعلام بشهادة قانونية دعوت الله أن أجدها في ميزان حسناتي، وهي أن مصر ليست ملتزمة بإغلاق معبر رفح قانونيًا، وأن مصر ليست طرفًا في اتفاق المعابر المشبوه بين دحلان وإسرائيل وأن الإغلاق قرار سياسي، أما خلال المحرقة في غزة وما بعدها، فإن إغلاق المعبر يعتبر جريمة ضد الإنسانية وهي من نوع الجرائم الشخصية التي لا تسقط بالتقادم، وذلك على النحو الذي قرره واحد من أبرز علماء القانون الدولي البروفيسور ريتشارد فولك المبعوث الخاص لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي ضمن تقريره أن جريمة إغلاق المعابر أساسها حرمان أهل غزة وقت الإبادة من الحق في الفرار من الموت، وأنا أضيف أن استمرار إغلاق المعبر جريمة مستمرة، فضلاً عن أنها خطيئة تنوء بحملها الجبال عند الحساب لا تنفع فيها شفاعة ولا تبرير.

وقد سردت على مقدمة البرنامج بحماس شديد سجلاً حافلاً تردده الحكومة حتى ظن الناس أنه الحق، فلم تكتف الحكومة بتبرير مواقفها التي لا توافق عليها في السياسة الخارجية كلها، بل حولتها إلى بطولات وشعرت بالإهانة وهي تستخف بذكائي وتصورت مقدمة البرنامج أنني من العامة وهي تعلم أن أضعف شهادة حصلت عليها تعجزها طوال عمرها المديد فانطلقت كالقنبلة لتعدِّد مآثر وأمجاد الدور المصري، ولم تطق أن أقول بشكل علمي أن مصر ليس لها أي دور أصلاً، أقصد دور إيجابي، اللهم إلا إذا كنا نريد أن نتحدث عن الأدوار السلبية الخطيرة التي تقوم بها وتظنها بطولات ومحك الوطنية الحقة، ومن ينكرها كافر بنعمة الله مستحق لعذابه في الدنيا والآخرة.

قالت صاحبتنا إن مصر أمرت إسرائيل بوقف عدوانها على غزة وأنها استضافت قمة شرم الشيخ مرتين، الأولى لمساندة مبادرة مصر لوقف العدوان، والثانية لإعمار غزة، فأدركت عمق المأساة التي تعيشها صاحبتنا كما أدركت أنها لا تزال تعيش مرحلة ما قبل العولمة عندما تصورت أن الإعلام الحكومي هو الذي يرضع الشعب اللين الذي يريد وأن طفولة الشعب دائمة وتخلفه فطري، وأن رياح العولمة تعصف بعقله بسبب ضعف مناعته.

فلم أملك إلا الضحك متمثلاً بقول الشاعر: والطير يرقص مذبوحاً من الألم، الألم مرتين: على ما وصلنا إليه: وعلى محاولة فرض رؤية معاكسة حتى على كبار المفكرين

والعلماء. فانتهى وقت البرنامج وأنا أختم قائلاً إذا كان لمصر الأمر والنهي على إسرائيل، فلماذا انتظرت ٢٣ يوماً حتى بلغ الألم والغضب منتهاه وظن الناس بالله الظنوناً ولكنى انصرفت خشية أن تدفعها عبقريتها إلى الرد بأن مصر كانت تنتظر القضاء على المقاومة ولكنها يئست فأمرت إسرائيل غاضبة ومعنفة بأن "تتلهى على عينيها" بعد أن خيبت ظنها في قوتها وجبروتها.

إن أخطر ما تتعرض له مصر هو قلب المفاهيم فيصبح من يعمل على هدمها والإساءة إلى سمعتها، ويسعى إلى إخفاء مرضها والتظاهر الكاذب بأن مصر في أحسن حال هو الوطني الحق، وأن من يكشف عن مرض مصر سعياً إلى علاجها هو العميل والخائن لوطنيته.

(٧)

لماذا الجدل حول ترشيح

فاروق حسنى؟

الجدل حول فاروق حسنى وزير الثقافة المصري لم يتوقف منذ تعيينه في هذا المنصب، ثم تجدد هذا الجدل في مناسبات مختلفة وأهمها سرقة الآثار - وتصريحاته حول الحجاب، ومحرقة بنى سويف، والتدهور الذي شهدته جوائز الدولة بكل أنواعها. غير أن الجدل اشتد بشكل خاص بعد ترشيحه لمنصب مدير عام اليونسكو.

وانصب الاعتراض على ترشيحه لهذا المنصب على خمسة أسباب أساسية:

أولها أنه حاول إرضاء إسرائيل ثمنا للحصول على هذا المنصب.

وثانيها أنه مرشح السلطة وليس مرشح الوطن، فهي مكافأة له على خدماته للنظام وليس للوطن الذي أضير من وجوده الطويل في هذا المنصب.

وثالثها أنه لايمثل الثقافة العربية.

ورابعها أن فاروق حسني لن يتحمس للدفاع عن القدس ومكانتها الثقافية التي يجب أن تدافع عنها اليونسكو ضد التصرفات الإسرائيلية.

وأخيراً اعترض على ترشيح فاروق حسني بسبب إخفاقاته كوزير وخاصة منح جائزة الدولة التقديرية لسيد القمني وهو استفزاز لمشاعر المسلمين لما نسب إلى القمني من تجاوزات تمس الشعور الديني عند المصريين، ورؤى أن منح القمني جائزة بهذا القدر هو إفصاح عن تحيز الدولة مع المسيئين للإسلام عقيدة وشريعة في حين أن مصر دولة إسلامية يجب عليها أن تعاقب القمني وأمثاله على تطاولهم، ناهيك عن مكافأتهم وتشجيعهم.

وقد رأى هذا الفريق أن الدولة تزرع بذور الفتنة وتغري المتطرفين بمثل هذه الشخصيات حتى إذا ما وقعت مثل هذه الأعمال الإرهابية تذرعت بها الدولة حتى تحكم قبضتها البوليسية وتتمسك بقانون الطوارئ الساري منذ ١٩٨١.

غير أن أحدث سبب للاعتراض والذى أراد به واضعوه أن يسعوا لدى اليونسكو لتعويق ترشيح فاروق حسني هو أن حسني كان يتجسس على المبعوثين المصريين في باريس عندما كان ملحقاً ثقافياً في باريس.

وقد ارتبط الجدل حول ترشيح فاروق حسني ببروز ظاهرة انقسام المثقفين، حيث عارض بعضهم ترشيحه، بينما أيد البعض الآخر هذا الترشيح، غير أن أخطر ما أفرزته هذه الظاهرة هي أن كلا يدعي أنه المثقف مما يتطلب توافقاً علمياً واجتماعيا على تعريف المثقف، رغم أنه من حق أي مصري أن يدخل هذا الجدل، حتى لو لم يكن واحدا من جماعات المثقفين.

انقسم المجتمع أيضاً حول ما يمكن أن تفيده مصر كدولة من وجود فاروق حسني على رأس اليونسكو، كما اختلف حول جدوى كل هذه الاعتراضات على فرص المرشح المصري وهو ينافس غيره من الدول الأخرى.

اختلف أيضاً حول وصف الظاهرة وأسبابها، وإذا كان السبب في رفض الترشيح هو أحقاد شخصية أو تحيزات أيديولوجية، وما إذا كان السبب الحقيقي هو ضيق الناس عموماً من السلطة ورموزها. وهل هذا الجدل استفتاء على هذه السلطة وشعبيتها أم أنها من مظاهر الممارسة الديمقراطية تحسب لهذا النظام.

وأخيراً ثار الجدل حول دور إسرائيل التي اعترضت على المرشح المصري رغم ما بذلته مصر الرسمية لصالح إسرائيل.

والحق أن كل الاعتراضات على الترشيح لها خطوط من الصحة قلت أم كثرت، كما أنه لم يحدث أن تولى مصرى منصباً دولياً رفيعاً على غير هوى إسرائيل بدءاً بالدكتور عبد الله العريان في محكمة العدل الدولية، وغيره من الشخصيات المصرية المؤهلة فنياً ولكنها احتاجت إلى المساندة السياسية. فإذا نجح فاروق حسنى فلا بد ألا يكون هذا النجاح ضد رغبة إسرائيل على الأقل.

ولكني أعتقد أننا يجب أن نميز بين حيثيات ترشيح فاروق حسنى في الداخل، وفي القلب منها دوره السلبي والإيجابي كوزير للثقافة، وبين أنه تم ترشيحه بالفعل فصار مرشح الدولة المصرية ولذلك يجب أن ينقطع الجدل حول الترشيح ويستمر الجدل حول صلاحيته كوزير، بصرف النظر عن فرص نجاحه أو دور إسرائيل في تقرير مستقبل هذا الترشيح أو ما يمكن أن يفعله المرشح المصري إذا فار للقدس أو غيرها من الذخائر الإنسانية في العالم العربي.

(٨)

هل تعد هزيمة
فاروق حسني هزيمة لمصر؟

أظهرت تجربة انتخابات اليونسكو العديد من الاتجاهات والدروس وطرحت العديد من الأسئلة:

أولها لماذا صعد المرشح المصري المدعوم عربياً وإسلامياً إلي حافة الفوز؟ ولماذا انسحب اثنان من مؤيديه من الجولة الأخيرة ؟ ولماذا تصر واشنطن على أن تلعب مع مصر بألف قناع في سابقة لم تشهدها التحالفات الاستراتيجية بين الكبار والصغار ؟ ولماذا تكتل الغرب في الجولة الأخيرة في عناد وإصرار وعلانية ؟ ولماذا قررت إسرائيل منذ البداية أنها لن تسمح لفاروق حسني بالفوز حتى قبل أن يعطيها فاروق حسني الذريعة بتصريحاته حول حرق الكتب العبرية رغم أنها تعلم أن حسني شخصياً ليس ضد التطبيع، وبأن الجماعة الوطنية المصرية هي التي تقف ضد التطبيع والانحناء أمام الإملاءات الإسرائيلية، وما دور الطبيعة غير الديموقراطية للنظام في مصر في فرص المرشحين المصريين لمناصب دولية في المستقبل ؟

ليس صحيحاً أن الغرب يمنع تولي أبناء العالم الثالث المناصب الدولية الرفيعة وأن القدرات الشخصية للمرشحين يمكن أن تفوق جوانب التخلف في البلد الذي ينتمي إليه.

وفيما يتعلق باليونسكو ، فمن الناحية العملية ليس هناك فائدة محددة للثقافة العربية أو الآثار العربية يمكن أن يحققها فاروق حسني أو غيره من العرب إذا حاز هذا المنصب.

وحبذا لو قررت الدول الديموقراطية على سبيل الضغط على النظم الدكتاتورية أنها سوف تمنع مرشحي الأخيرة من بعض المناصب.

وإذا كانت الدولة في مصر قد أخلصت في مساندة فاروق حسني، وهو نفسه قد أبدى تركيزاً شديداً مما أعطاه ٢٩ صوتاً في الجولة الرابعة، فإن اللافت للنظر حقاً هو التحدي العلني الأمريكي والإسرائيلي للمرشح المصري وكأن ما تقدمه مصر لهما شيء مفروض لا

ثمن له على الأقل مجاملة للدولة المصرية والسلطة التي تحدث الشعب والقضاء وداست على الدستور حتى تبيع الغاز لإسرائيل وتخسر الملايين يومياً رغم حاجة المجتمع المصري الماسة إلي هذه الملايين المهداة إلى إسرائيل.

ولا أظن أن مصر سوف تحاسب أمريكا وإسرائيل، بل اكتفت تصريحاتها بهمهمات بأن تسييس المنظمة هو سبب فشل المرشح المصري ولم تجرؤ الحكومة في مصر على أكثر من ذلك وربما تجاوزت تماماً عن هذا الموقف طمعاً في مكاسب أخرى في حسابات العلاقات المعقدة بين مصر وإسرائيل وأمريكا، بحيث يقال إن فاروق حسني قد رشح خدمة للأمن القومي المصري وأنه هزم حفاظاً على الأمن القومي المصري.

والسؤال الحائر دائماً في مثل هذه المناسبات هو: هل تعد هزيمة فاروق حسني هزيمة لمصر أم هزيمة لعجز النظام عن إدارة علاقات متكافئة مع من أسقطوه، بحيث يمكن القول أن فشل المرشح هو مكافأة للنظام على تراجعه أمام حلفائه و كرمهم معه.

عندما ضرب أحمد ماهر وزير خارجية مصر في أوائل ٢٠٠٤ بالأحذية وسحل في المسجد الأقصى وكاد أن يقضي في هذا المكان الطاهر لولا أن لله حساباً آخر، قيل إن مصر هي التي ضربت بالأحذية.

وأنا أقول في حالة أحمد ماهر وفاروق حسني إن الأذى الذي لحق بهما لا علاقة له بمصر لأنها أطهر من أن ينالها هذا الأذى في الحالين، ولكن الأذى تحقق بما كسبت أيدي الوزيرين، في الحالين حق قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾ ، والدليل على ذلك هذا الفرح الشعبي العارم الذي عبر عنه الشعب المصري في حادث المسجد الأقصى، ومعركة اليونسكو، حيث يجب أن نسجل للتاريخ أن الوزيرين لم يكن لهما أدنى قبول عند كل فئات هذا الشعب الصابر الذكي الذي يقيس الأمور بغريزته النقية وحدسه التاريخي.

فلا يزال الشعب يذكر لفاروق حسني سجله في انحدار الثقافة وانحطاط القيمة المعنوية لجوائز الدولة وتشجيع المجدفين واحتضان مثقفي السلطة وكأن غيرهم ليسوا من أبناء الوطن، وسرقة الآثار وحرائق المثقفين والمؤسسات الثقافية، وغير ذلك مما يحفل به السجل الذي ينال من قدره كوزير للثقافة بل ويمد له في عمله وإنجازاته والإصرار على رفض

استقالاته، فضلاً عن أن الشعب يدرك أن النظام في باريس كان يحارب معركته وليست معركة مصر وأن المنصب كان مكافأة لأحد رموز النظام وليس لرمز من رموز الثقافة العربية. وأخيراً لا يزال الشعب يذكر أن انهيار التعليم والثقافة أفضى إلى انهيار قيم المجتمع، وهي من إنجازات وزير الثقافة أيضاً.

(٩)

قضية سياج

والحاجة الى تحقيق قومي

تناولت الصحف المصرية في الأونة الأخيرة أحدي القضايا الكثيرة التي خسرت فيها مصر أموالا طائلة في التقاضي، و لكن هذه القضية بالذات تعتبر نموذجا و تصويرا دقيقا للحالة المصرية التي آن الأوان لفتح تحقيق مستقل ومحاسبة المسئولين عن هدر هذه الأموال و الإساءة إلى مصر و فرص الاستثمار فيها .

تختلف هذه القضية عن القضايا الأخرى التي تم الفصل فيها أمام محاكم تحكيم مركز أكسيد واشنطن في ثلاثة أمور :

الأول هو أن هذه القضية شهدت محطات للفساد و الأستهتار بالعواقب بينما يدفع الشعب المصري ثمن هذا العبث الذي يرتكبه كبار المسئولين في مصر و أن الأوان ان يدفعوا من جيوبهم و أن يرفض الشعب المصري أن يدفع أخطاء حكامه .

الثاني أن قدر التعويض المطلوب خيالي، ولم يحدث أن قرر حكم تحكيم في كل تاريخ التحكيم مثل هذا المبلغ .

الأمر **الثالث** أن الطرف الآخر يحمل الجنسية المزدوجة و أن جزءا كبيرا من عملية التقاضي ركزت على قضية الجنسية.

والحق أن الخطأ دائما يبدأ بأخطاء المسئولين في مصر ثم إدارة التحكيم بحيث تكون النتيجة إساءة للمدرسة القانونية المصرية و فشلا في إدارة التحكيم بالإضافة إلى استنزاف الميزانية العامة التي يحرص وزير المالية على تعميرها باستمرار عن طريق الضرائب التي أرهقت المصريين وتبددت في غير طائل ، كما أن مجلس الشعب قد شكل بحيث يعجز عن محاسبة المسئولين أو مساءلة وزير المالية عن الوضع المالي للدولة .

و لا بد للمواطن المصري أن يعلم أن علاقة مصر بمركز أكسيد التابع للبنك الدولي علاقة مؤلمة؛ حيث تساق مصر إلى هذا المركز رغما عنها و بسبب أخطاء مسئوليها من جانب المستثمرين الأجانب الذين يأتون الي مصر و هم مطمئنون إلى أن عملهم لن يوجه إلى الاستثمار وإنما إلى منازعات الاستثمار .

ولا شك أن قضية سياج لن تكون الأخيرة، كما أن هذه القضية التي تنطوي على أبعاد خطيرة لا يجب أن تمر مرور الكرام كسائر القضايا الأخرى التي خسرت فيها مصر حتى الآن ملايين الدولارات ، ذلك أن قضية سياج ترتبط بعدد من المحطات التي يجب التحقيق فيها.

ودون الدخول في تفاصيل هذه القضية فإن **المحطة الأولى** هي تخصيص أراض في طابا للاستثمار، ولا بد أن الذي أمر بالتخصيص يعلم حساسية هذه المنطقة للأمن القومي المصري و احتمال تسرب شراكات إسرائيلية إلى المستثمرين الأصليين الذين استغلوا وضعهم و جنسيتهم المصرية للحصول على هذا التخصيص، مما يتطلب النظر في إصدار قانون يراعي هذه الأخطاء .

المحطة الثانية هي نزع ملكية هذه الأراضي بتحويلها وإعادة تخصيصها للمنفعة العامة، وهذا موقف صائب لأنه يصحح الخطأ الأول وهو تخصيص الأرض أصلا للمستثمرين، وكان يتعين أن تكون الدولة طرفا في هذا الاستثمار أو أن يتم الاكتتاب فيه من جانب الجمعيات الأهلية المصرية .

المحطة الثالثة التي يجب التحقيق فيها هي صدور أحكام من القضاء المصري لصالح من نزعت ملكيتهم في طابا ثم إهدار قيمة هذه الأحكام من جانب الحكومة، ولا بد من وقفة مع الحكومة و تطبيق القانون الجنائي المصري الذي يقضي بحبس المسئول أيا كانت مرتبته في جنحة مباشرة إذا لم ينفذ الحكم، و عار علينا في مصر أن تكون الحكومة قدوة في امتهان الدستور وإهدار قيمة القضاء ولكنها تتشدد لإرغام المواطنين على احترام هذه الأحكام و يبدو أنها من السمات الأساسية للنظم المتخلفة .

المحطة الرابعة والأقسى في هذه المحطات جميعا هي إعادة تخصيص الأراضي ونقلها من المنفعة العامة إلى منفعة أحد المستثمرين، طبعا لأسباب يجب أن يتبينها التحقيق . وكان

طبيعيا أن سياج الذي نزعت ملكيته لصالح أحد المستثمرين بعد ذلك بعد أن كانت قد نزعت للمصلحة العامة فضلا عن التلاعب بحقه في التعويض من جانب الحكومة أن يفقد الثقة في مصر و حكومتها فانطلق إلى مركز أكسيد لكي تجلب مصر ضحية هذه التصرفات غير المسئولة لكي تمثل أمام المركز وتشهد **المحطة الخامسة** و هي تواضع الإدارة المصرية في إدارة التحكيم.

و لا بد أن تتعرض لجنة التحقيق لهذه الحلقة الخطيرة في حلقات المأساة ، فضلا عن الدفوع التقليدية الهابطة التي تدفع بها مصر عادة دون أن نلحظ أي فارق أو تحسن منذ قضية هضبة الأهرام في أوائل تسعينات القرن الماضي حتى الآن .

في كل هذه المحطات لا بد من التحقيق وأن يتولى التحقيق لجنة تشكلها النقابات المصرية و هي نقابة المهندسين ونقابة المحامين ونقابة الصحفيين و غيرها من الجهات غير الحكومية التي يعنيها الكشف عن مأساة مصر في هذه القضية ، ويجب أن يدفع المسئولون في هذه القضية من أموالهم الخاصة هذا التعويض وأن يقف الشعب وقفة صامدة في هذه القضية وأن تكون أعمال لجنة التحقيق شفافة و أن تحيط المجتمع المصري بكل تطورات هذا التحقيق .

وأخيرا نكرر ما كنا قد اقترحناه في عدة مناسبات و لم يلق القبول المناسب وهو تشكيل لجنة قومية للتحكيم تضم ممثلين عن الوزارات المعنية وعدد من أساتذة التحكيم والمحامين المتمرسين وتكون هذه اللجنة صمام أمان فتبدأ المفاوضات مع الطرف الأجنبي للتوصل إلى تسوية ودية ، أما اذا تطور النزاع و تحول إلى دعوى في المحافل الدولية فتتولى هذه اللجنة إدارة التحكيم وتقوم بتعيين مكتب المحاماة الذي يتولى القضية وتعيين المحكم في هيئة التحكيم وتضع لنفسها استراتيجية للدفاع عن مصالح مصر.

(١٠)

التحولات الداخلية

في مصر بعد السلام

شكلت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية نقطة تحول جوهرية في سياسات المنطقة وفي الداخل المصري.

فقد كان الاتفاق مع مصر وحدها هدفاً إسرائيلياً وأمريكياً قديماً سعتا إليه بكل الطرق، وقد توفرت كل أسباب التوصل إليه، وإن كانت المقدمات الحقيقية لهذه المعاهدة وزيارة السادات للقدس لا تزال بحاجة إلى المزيد من الوثائق.

والراجح أن السادات كان عازماً على الاقتراب من واشنطن خاصة بعد حرب أكتوبر، بل وربما كانت الحرب في نظره هي أولى القرابين المطلوبة لهذا التقارب، انطلاقا من عقيدته بأن واشنطن بيدها مفاتيح السلام والرخاء، وقد يثبت التاريخ الموثق أن الرئيس السادات الذي لا يميل بفطرته السياسية إلى موسكو قد أسهم في تقويض الامبراطورية السوفيتية دون أن تعهد إليه واشنطن بهذا الدور.

على أية حال فكر السادات طويلاً في حل الصراع مع إسرائيل، واهتدى إلى أن الحرب لن تحل الصراع ما دامت واشنطن لن تتخلى عن إسرائيل، وأن مواجهة إسرائيل أمام العالم بكل الحقائق سوف يرغم إسرائيل على البديل الآخر وهو السلام الشامل بعد أن عجزت المواجهة الشاملة معها، فقرر زيارة القدس.

ويبدو أن الرئيس السادات لم يدرك تماما خطورة هذه الزيارة بالنسبة لحجم مصر وفي إطار سعي إسرائيل الحثيث للسيطرة على العالم العربي من خلال الاستيلاء على العقل المصري، والدليل على ذلك أن ما ظنه السادات حين ذاك كسبا لمصر مقارنة بغيرها من الدول العربية تفقده مصر ومعه ما لا يمكن تعويضه وهو تمكين المشروع الصهيوني الذي لا يمكن صده إلا من خلال مصر.

وبعد ثلاثين عاما على المعاهدة، واثنين وثلاثين عاماً على هذه الزيارة، اتضح أن خط السادات ليس محل إجماع المجتمع المصري، حيث انقسمت نخبه دون أن تنقسم عامته، فلا يزال في مصر كثيرون ممن يرون أن السلام مع إسرائيل أكسب إسرائيل بعض المزايا، وأن توجس إسرائيل سببه الطبيعة العدوانية لها وليس بسبب سلامها مع مصر.

ومن الواضح أن النظرة الاستراتيجية التاريخية للدور المصري في المنطقة سوف تحكم على هذا التقارب وآثاره حكما سلبياً للغاية، وأن هذا التقارب الذي صار وثيقاً هو أكبر جائزة حصل عليها المشروع الصهيوني في محطاته الأساسية.

ولعل سعي واشنطن إلى هذا التقارب قد سهل تحقيقه مكونات الفكر السياسي للسادات وانعطافه الشديد نحو الوطنية المصرية، مما شجع الاتجاه إلى تكريس فرعونية مصر ضد تاريخها العربي الإسلامي، وفصل مصر تماماً عن بيئتها، وإن استمر الفارق الهائل بينها وبين محيطها حضاريا وثقافيا، وهذا يقتضي أن يكون لها حساباتها خارج المنطقة مع واشنطن وفي داخلها مع إسرائيل.

وهكذا استبدلت مصر تماما تقريبا في المراحل الأولى من تاريخ المعاهدة إسرائيل وواشنطن بالعرب، وتقررت المعونة لمصر للاستغناء عن العرب ماليا وسياسيا، وكان حساب واشنطن أن انتزاع مصر سوف ينهي الصراع لصالح إسرائيل ولن تبقى سوى جيوب المانعة البسيطة المعتمدة على الخارج، وهو أمر يسير يمكن إنهاؤه في إطار علاقات واشنطن مع هذا الخارج، وهو ما تقوم به واشنطن الآن مع سوريا وحزب الله وإيران، في حين تركت إسرائيل تجهد حماس وتقضي على المقاومة الفلسطينية بلا ثمن، بعد أن أبدت المقاومة استعدادها للهدنة الطويلة وهو تعبير عن أزمة المقاومة التاريخية التي خلقتها واشنطن وإسرائيل.

أما المعضلة الأساسية للمشروع الصهيوني فهو مصر، ولذلك تحرص واشنطن بشكل مستميت وبأي ثمن على ربط مصر بإسرائيل، وتكبيل مصر بكل القيود والدواعي حتى لا تفلت من هذا القيد الحديدي، فكانت النتيجة أن أضعفت مصر وقضت على دورها الإقليمي بل قضت على الإقليم العربي، بعد أن أحكمت العلاقات الثنائية بين واشنطن وكل دولة عربية فجفت منابع العمل العربي المشترك.

وحتى إذا استفاقت مصر فلن تجد العالم العربي الذي فارقته منذ ثلاثين عاما، فضلاً عن إحاطة مصر بكل دواعي الخطر، ليس فقط على دورها وروابطها القديمة وإنما الخطر الآن في السودان والصومال يحيق ببقائها ذاته.

أثر المعاهدة على الداخل المصري:

أما أثر المعاهدة على الداخل المصري، فقد صور الرئيس السادات المعاهدة بأنها جائزته للشعب المصري التي اقتنصها من فم الأسد، وأنها مكافأة النصر في أكتوبر، وأن المعاهدة سوف تظل المنطقة كلها بالسلام الشامل وينعم الجميع بالأمن والاستقرار، وصور السادات للشعب أن المعاهدة سوف تجلب له الزيد والعسل والأمان وتصد مخاطر الحرب التي عانى الشعب المصري وحده من تبعاتها بينما أثرى الأخرون وتهامزوا عليه كلما مر بهم طالباً العون، فصارت المعاهدة عنده هي علاج الكرامة والمدخل إلى عالم جديد. بل حظر السادات على الشعب أن يراجع هذه الأفكار أو يشكك في القدرات الخارقة لهذه المعاهدة.

ولكن الجديد الذي لم يتوقعه السادات هو أن واشنطن استخدمت طموح صدام حسين للحلول محل مصر، فحشد العالم العربي وراءه بدعم أمريكي لشق الصف العربي، واتخذ في بغداد قرارات نقل مقر الجامعة إلى تونس، وقطع العلاقات مع مصر ووقف عضويتها في الجامعة، فأحدث ذلك جرحا عميقا عند المصريين الذين كانوا يصدقون السادات لكنهم لم يستعدوا نفسيا لهذه الكراهية والرفض لهم في بيئتهم العربية، في الوقت الذي لم تضيع إسرائيل فيه وقتاً في المضي في طموحاتها فأقدمت على ضرب المفاعل النووي العراقي في يونيو ١٩٨١ عندما كان العراق مشغولا بحربه الأمريكية ضد إيران، وبنت إسرائيل حساباتها على أن مصر التي تنقم على العراق لقيادته جبهة الرفض لها سوف يسعدها إضعاف العراق وقتل طموحاته السياسية والنووية على حسابها، ولم يشفع لصدام عام ١٩٨١ أنه كان منهمكا في محاربة إيران نيابة عن واشنطن و إسرائيل حتى دون أن يدرى.

من ناحية أخرى، اختبرت إسرائيل هذه المعاهدة بقانون ضم القدس ١٩٨٠، ولكن ذلك أغضب السادات وتمكن من استصدار القرار ٤٧٨ من مجلس الأمن بدعم مطلق من كارتر حينذاك، فاعلنت إسرائيل ١٩٨١ ضم الجولان ثم احتلال بيروت بعد وفاة السادات

بشهور عام ١٩٨٢، ولم يتوقف برنامجها الذي تمارسه الآن بكل حرية حتى ضد مصر نفسها التي أمعنت في إيذائها وإهانتها والاستخفاف بها.

وكانت أحداث غزة بين ٢٠٠٨/١٢/٢٧ حتى ٢٠٠٩/١/١٩ أكبر اختبار جدى لمصر ومعاهدتها مع إسرائيل، وكانت المحصلة بالغة القسوة وأظهرت عجز مصر الكامل عن الحركة إزاء إسرائيل، وبدت في موقف العاجز الذي افشلت إسرائيل جميع تحركاته وأراقت ماء وجهه بقسوة لا تحسد عليها، وتركت هذه الأحداث علامات استفهام كبيرة حول طبيعة علاقات مصر بإسرائيل، بل وكشفت عن الحال الذي آلت إليه مصر بعد ثلاثين عاما.

لقد حلمت إسرائيل بتكبيل يد مصر في المنطقة إزاء مشروعها وقد نجحت في ذلك نجاحاً هائلاً، كما حلمت بأن تكون مصر مدخلاً لاجتياح المنطقة وقد حققت ذلك، وربما كان الرئيس السادات يحلم بأن تكون مصر هي قاطرة السلام الحقيقى بين إسرائيل والعرب. الأخطر من ذلك أن العداء لإسرائيل قد خف وأن المنطقة استنامت إلى عملية سلام طويلة انخرط فيها الفلسطينيون وصار السباق إلى اللحاق بها من مظاهر المهارة السياسية، ولكن حرب لبنان ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٩ أزالت الكابوس عن شعوب المنطقة وحكوماتها، وأيقظتهم جميعاً على حقيقة المشروع الصهيوني الدموي الإحلالي العدواني.

والحق أن الرئيس السادات حاول أن يبدأ عملية التخدير للمصريين بمزايا المعاهدة، بل حاول النظام أن يصور اغتيال السادات على أنه استمرار لشهداء المعارك من أجل السلام، ولكن اغتياله أحدث اضطرابا لدى إسرائيل وقلقاً على مصر المعاهدة.

وقد واجه الرئيس مبارك ثلاثة من التحديات الكبرى فور توليه السلطة.

كان التحدي الأول مواجهة الإرهاب الذي صعد حملته باغتيال الرئيس ليس في ذكرى المعاهدة ولكن في ذكرى النصر.

والتحدي الثاني هو طمأنة إسرائيل حتى تستمر في الانسحاب.

والثالث هو إصلاح العلاقات المصرية العربية.

ولكل من هذه المقدمات يجب أن تتوفر دراسات لكي نستطيع الإشارة إلى أن مليار لا يعادل أن يقال إن قدرة المستطلع من آثار المعاهدة على الاتفاقات الدولية ، ولكن هذا الجهد يتضاءل معه قطوران جوهريان :

القطور الأول هو أن نهاية الاتحاد السوفيتي الذي كان يدعم المواقف العربية تطور بسبب المعاهدة.

والقطور الثاني هو سعي واشنطن الحثيث إلى إعادة العرب إلى مصر بعد أن تسببت المعاهدة في فصلهم عنها ، ولكن العرب عادوا إلى مصر بعد أن فشلت في شروط عودة مصر للعرب بعد زوال الأسباب الحقيقية لأنها إذا كانت مصر قد فقدت عقل الآخرين في السوق ، حيث الحق حصرت في أوسلو ١٩٩٣ ثم الأردن ١٩٩٤ ثم بقية دول السلام سياسية فتحركة تسللت إسرائيل من خلالها إلى عمق النظام العربي ما دامت قد سيطرت على القلب.

لقد قبل الشعب المصري المعاهدة في إطار استفتاء صوري لكنه رفض التطبيع ، وكلما مرت السنون تكشفت سوءات إسرائيل وازداد المجتمع تمسكاً برفض التطبيع ، ولكن الحكومة تقبلت بشروحة رفض التطبيع بقدر خضوعها واشنطن وحسابات السلطة فتناقضت مع المجتمع في معركة موقعة بنسبة تصدير الغاز سراً إلى إسرائيل ثم بسبب موقف مصر اللفظي ومن إجازة غزة.

والحق أن احتمالات الحكومة تطوير رفض التطبيع قد خفت بعد الانتخابات ، ولكن تجنيد الإعلام الرسمي وسياسة الحصار والتضييق لا تزال أقوى أسلحة مواجهة التغلغل السياسي الاقتصادي غير المقبول بين مصر وإسرائيل رغم كل مزايا إسرائيل ، حتى ظن البعض أن مصر قد حصلت على حقنة مخدرة منذ ١٩٧٩ أفقدتها القدرة على إدراك الفارق بين العدو والصديق ، وأصابته بفاقد مناعي جعله لا يعرف الاتزان.

ونستطيع أن نخلص بعد ثلاثين عاماً من معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل إلى الملاحظات التالية في صدد تأثير المعاهدة على الداخل المصري :

الملاحظة الأولى هي تهور أجزاء مصر في جميع المجالات أساساً بسبب الفساد وعجز الحكومات المتعاقبة عن الإدارة ، ولكن يجب دراسة نصيب الاتفاقات مع إسرائيل في

هذا التدهور، خاصة وأن السادات قد أقنع الشعب بأن ما ينفق على الصراع سوف يثمر في خطط التنمية، فأصيب الشعب بالقهر بسبب هذه العلاقة، كما خسرت مصر اقتصاديا الكثير وأبسطها صفقة الغاز، والشكوك المتزايدة حول المعونة الأمريكية وجدواها الحقيقية لمصر.

الملاحظة الثانية، أن الحكومة استندت في جميع تجاوزاتها وبررت كل مواقفها تجاه إسرائيل بالمعاهدة، وتعاملت معها كأنها قدر مقدور فاندفع الناس يطالبون بكسر هذا القيد، ولكن الراجح أن الشعب والحكومة لم يقرأوا المعاهدة.

الملاحظة الثالثة، هي أن الحكومة المصرية تفسر المعاهدة مع إسرائيل تفسيراً واسعاً للغاية لصالح إسرائيل، وهذا أمر بالغ الغرابة وتحذر من أن أي خطوة بسيطة تجاه إسرائيل تعني الحرب ضد مصر ومصر ليست مستعدة، فتثير الجزع في قلوب الناس وتبتز مخاوفهم من مخاطر الحروب، وفي نفس الوقت لا تواجه الحكومة إسرائيل بأي موقف واضح وجاد يظهر فهم الحكومة لمصالح مصرية واضحة.

وتقديري أنه بعد ثلاثين عاما حقق المشروع الصهيوني الكثير وأهمه حصار مصر ومحاولة خنقها في كل إتجاه، ولكن هل خلاص مصر من ذلك كله مطلوب حكومياً وشعبياً؟ هذا هو السؤال الكبير.

(١١)

هل لا تزال ثورة يوليو تصلح عيداً وطنياً لمصر؟

لكل دولة عيدها القومي، فالعيد القومي أو اليوم الوطني للسعودية هو تاريخ قيام المملكة عام ١٩٣٣، واليوم الوطني في دول الخليج الأخرى هو يوم إعلان الاستقلال عن بريطانيا. أما اليوم الوطني لإسرائيل فهو يوم نكبة فلسطين، فهو اليوم الذي قامت فيه إسرائيل على جثة الفلسطينيين.

واليوم الوطني لفرنسا هو الثورة الفرنسية، كما أن اليوم الوطني للولايات المتحدة هو يوم إعلان الولايات المتحدة ودستورها وهكذا بالنسبة لجميع دول العالم.

وفي مصر أصبح يوم قيام الثورة هو عيدها الوطني، ولا مانع من الاحتفال بعد ذلك بعدد آخر من الأعياد مثل نصر أكتوبر ورمضان، وثورة مايو التي كانت مصر السادات تحتفل بها باعتبارها نصرا للسادات على الجناح الناصري الذي أبدى عدم التعاون معه.

لدينا أيضاً تاريخ اتفاقية الجلاء وتاريخ إعلان الجمهورية. ونظرا لتعقد فصول التاريخ المصري فإن تاريخ إبرام اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر ليس هو تاريخ الاستقلال كما هو مألوف في دول أخرى، لأن بريطانيا ادعت أن مصر قد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٢٢ رغم أنها لم تتمتع بأي قسط من السيادة أو الاستقلال تماماً كما تفعل واشنطن الآن مع العراق، ولذلك قد لايصلح هذا التاريخ عيدا وطنياً لمصر.

أما إعلان الجمهورية والانتصار على الملكية وإزالتها، فقد سمح تاريخ مصر المعاصر للمراقبين بأن يترحموا على أشياء أساسية في العصر الملكي أهمها حساسية الحكم لاتجاهات الرأي العام، وحساسية الحكومات اتجاه النقد، فضلاً عن أن عدم تداول السلطة بطريقة سلمية وعدم محاسبة القيادة السياسية طمس أي فارق بين النظام الملكي والنظام الجمهوري.

ولا شك أن ٦أكتوبر في ذاته له دلالة حاسمة في قرار التحرير من الغصب السياسي والنفسي قبل الغصب الإقليمي للعدو الإسرائيلي، وسيظل دلالة هذا اليوم كذلك، كما تظل دلالة الانتصار في معركة طابا القانونية.

والحق أن ثورة يوليو قد انتهت بنهاية جمال عبد الناصر، حيث ماتت عام ١٩٦٧ أو في أحسن الفروض دفنت مع عبدالناصر عام ١٩٧٠، وهي مجرد محطة في تاريخ مصر الحديث لا بد من الاعتزاز بها رغم أخطاء قادتها، ولكن الخطر هو أنها فتحت الباب للاحتفال السنوي بها وقد انعكست تماما كل المبادئ التي طالبت بها وسارت مصر في الاتجاه المعاكس لهذه المبادئ.

وإذا كانت ثورة يوليو قد ولدت في رحم الهزيمة الأولى أمام المشروع الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨ أي أن الثورة هي المعادل العربي لهذا المشروع، فإن هزيمة هذا المشروع لهذه الثورة عام ١٩٦٧ قد سمح بأن يحضر رموز المشروع الصهيوني احتفال السفارة المصرية في إسرائيل بذكرى الثورة، فهل حضروا ذكرى ثورة يوليو التحريرية من كل قيد على سيادة مصر وقيادتها للعالم العربي، أم حضروا الذكرى السنوية لوفاة هذه الثورة، وكان الأولى والحال كذلك أن يقيم نتانياهو هذه الذكرى وأن يدعو فيها السفير المصري احتفاء بهذه المناسبة السعيدة التي أصبح الخطاب السياسي المصري يتحدث عن إسرائيل بصفتها حليفاً، وسوف يضيق المقام عن تعداد أمثلة ذلك مما يجب ألا يغيب عن فطنة المؤرخين المعاصرين، لكن يكفي أن نشير إلى تصريح في يونيو ٢٠٠٩ لنتانياهو يؤكد فيه أن إسرائيل سحقت مصر عام ١٩٧٣ خلال عدوان مصر "الغادر" على إسرائيل يوم عيدها في يوم الغفران ولذلك زحفت مصر المهزومة والمسحوقة على ركبتيها طلباً للسلام مع إسرائيل وهذا هو درس بليغ كما يقول نتانياهو وهو أن السلام مع الفلسطينيين لا بد أن يسبقه سحقهم حتى يطلبوا السلام وهم ضارعون خاشعون، لأن السلام في المنطق الصهيوني لا تصنعه إلا القوة والنصر على العدو وليس المداولات والصياغات والوساطات العقيمة التي لا بد أن تعكس ميزان القوة المائل دائما لصالح إسرائيل.

هذا التقييم الصهيوني لحرب ١٩٧٣ لا يمنع شهادة شارون في مذكراته لصالح الجيش المصري الذي أتيح له أن يخوض حرباً حقيقية في ذلك العام لأول مرة في تاريخه المعاصر.

أليس غريباً أن يرفع الناس في مصر والعالم العربي حتى الآن صور عبدالناصر ويحتفل القوميون بثورة يوليو التحررية في عودة إلى الماضي هروباً إليه من الحاضر؟ أليس في ذلك رسالة قبل أن يرفع الستار ويصدر التاريخ حكمه القاسي؟

(١٢)

ماذا تبقى من ثورة يوليو ؟

ماذا بقي من ثورة يوليو في مصر ؟ سؤال لم يسأله الفرنسيون أو الأمريكيون يوما رغم مضي قرون على ثورتهم . فالثورة الأمريكية كانت حربا على المستعمر البريطاني، في حين كانت الثورة الفرنسية عملا عنيفا شعبيا ضد الطبقية والتمييز والظلم، ولذلك رسخت الثورة مبادئ الحرية والإخاء والمساواة لكي تمحو الآثار البغيضة للحالة فرنسا قبل الثورة. فهل ظلت الثورتان متمسكتين بهذه المبادئ النبيلة، أم حدث تحول وذبول في جذوة هذه المبادئ في ضوء هذا التساؤل؟

ولعله من المفيد أن نبحث في نقطتين في صدد الحديث عن الثورة المصرية وهي تكمل عامها الخامس والخمسين:

النقطة الأولى تتعلق بما حققته الثورة من مجمل أهدافها الستة.

والنقطة الثانية هي إذا كانت مصر قد تدهورت أحوالها في كثير من القطاعات ويعزي البعض ذلك لهذه الثورة، فهل يبرر ذلك تقييم الثورة على أي نحو أم أن الثورة نفسها قد انتهت بانتهاء الثوار، وهل تبرر الثورة على النظام الملكي والإقطاعي أن تحكم مصر إلي الأبد برجال الثورة أو كل من له صلة من قريب أو بعيد بهذه الثورة؟ لقد ألغت الثورة الإقطاع الزراعي ولكنها أحلت محله الإقطاع السياسي وأزالت الاحتلال الأجنبي ولكنها كرست الاحتلال الوطني.

الموضوع طويل والقضية متشابكة ولكننا يمكن أن نحدد بعض الحقائق المفيدة في الرد على هذه التساؤلات.

الحقيقة الأولى: هي أن الثورات الكبرى أحداث اجتماعية ضخمة لها آثارها في الداخل والخارج، وهذا الحادث في مصر الذي رآه البعض ثورة ورآه غيرهم انقلابا عسكريا وغصبا للسلطة بالقوة، سيظل جزءا أساسيا في تاريخ مصر. صحيح أن الأحداث اللاحقة تجعل من

الممكن تقييم الثورة كحدث، والثورة كأثر. فيرى البعض أن مصر لم تكن بحاجة إلي هذه الهزة لان الأحداث وتطورها الطبيعي كان سيؤدي بالضرورة إلي أوضاع أفضل مما تعانيه مصر الآن، بل يري البعض أن الثورة هي انقطاع سياسي واجتماعي كامل عن السياق المصري التقليدي، وأن الثورة قضت على قيم المجتمع وملامحه الحضارية، وأن التدهور في جميع المجالات، بما في ذلك نوعية الأخلاق والأداء والجدية وضياع القيم الإيجابية، هو أخطر ما أسفرت عنه الثورة.

بينما يرى آخرون أن الثورة أساسية في نقل المجتمع المصري من حالة إلي حالة كان يمكن أن يتطور فيها لولا فساد الحكم وتدهور أوضاع مصر ومكانتها الإقليمية، فالثورة في ذاتها لا ذنب لها فيما حدث وأن حالة الجمود والانهيار التي تشهدها مصر لها أسباب منفصلة.

الحقيقة الثانية هي أن الثورة لم تحقق أهدافها الستة.

فالهدف الأول وهو القضاء على الاحتكار وسيطرت رأس المال على الحكم شهد العكس تماما، فقد استفحل الاحتكار وسيطر رأس المال الوطني على مقاليد الحكم.

أما الهدف الثاني فهو القضاء على الاستعمار بجميع صورة وأشكاله ويقصد بذالك التخلص من الاحتلال البريطاني، ويرتبط بهذا الهدف، الهدف الثالث وهو القضاء على التحالف بين الاستعمار والقصر، ونحن نعتقد أنه إذا كان يقصد بالهدفين تحقيق الاستقلال، فالمعلوم أن التمسك بالسلطة أخطر في أثره من وجود الاستعمار، خاصة إذا اقترن به تزوير إرادة الناخب وإغفال إرادة الشعب، يمثل أخطر التطورات في هذا الشأن.

والهدف الرابع هو إقامة حياة ديمقراطية سليمة، وهو هدف لم يتحقق قطعا. فالحياة الديمقراطية في مصر تعاني من الكثير من التحديات، فلا يمكن أن ينشأ نظام ديمقراطي على أساس الحزب الواحد الذي يستخدم كل صلاحيات الدولة، بينما التعدد الحزبي لا يزال مسألة شكلية.

وكان الهدف الخامس هو إقامة عدالة اجتماعية، ولكني لا أظن أن مصر قد حققت شيئا من ذلك، بل على العكس هو الصحيح حيث صار المجتمع أسوأ مما كان عليه قبل الثورة، إذ تكرس العلاقة بين الثورة والسلطة، وتضافر الفساد مع الاستبداد، والجديد في

الأمر هو التحالف بين النخبة الحاكمة والولايات المتحدة مما حصن الاستبداد والفساد وجعل فكرة استقلال القرار نكتة ثقيلة . وأخيرا ، فأن الجيش الوطني القوي قد تم إنشاؤه ولكن الأوضاع التي أشرنا إليها في نمط الحكم دفع مصر إلى الانكماش التاريخي، وإلى دخول الجيش في معارك غير عادلة بالنسبة لهم .

وخلاصة القول أن مبادئ الثورة التي سطرها رجال الثورة، ولم تكن برنامج عمل، كما اعترفوا هم بذلك، لا تزال أملا ينتظر التحقيق، وهي مبادئ نبيلة يجب على الشعب المصري أن يسعى إلي تحقيقها مهما طال الزمن، ولكن ذلك يتطلب معجزة لفك الاشتباك بين علاقة الداخل بالخارج، واستمرار حالة الاستعصاء السياسي التي جعلت الإصلاح كلمة فارغة بعد طول مضغها وتوظيفها.

وإذا شئنا الدقة، فإنه يمكن القول أن مصر بحاجة إلي ثورة جديدة بعد أن هزمت مبادئ الثورة الأولي، ولكنها ثورة سلمية عن غير طريق الجيش، ثورة حضارية تنتصر لمصر ضد كل ما يقيدها في الداخل والخارج حتى تكون قامتها شامخة كما عبر عنها حافظ ابراهيم في ملحمته الرائعة " مصر تتحدث عن نفسها " :

إنني حرة كسرت قيودي رغم رقبى العدا وقطعت قدى

الحقيقة الثالثة، هي أنه وإن كان الفصل صعبا بين مبادئ الثورة وأحداثها ونظمها السياسية المتعاقبة في مصر، إلا أن هذه القاعدة التي تقضي بضرورة الفصل هي التي تنطبق أيضا على الثورات الكبرى.

غير أن احتفال الآخرين بثوراتهم كل عام، رغم تغير الحكام والنظم، لم يغير لديهم مبادئ هذه الثورات التي تجسدت في نظم لصالح شعوبهم، وبذلك يكون الاحتفال ذا دلالة وطنية وهي إعادة التأكيد على الالتزام بمبادئ الثورة، فضلاً عن الدلالة الإنسانية لهذا الاحتفال وهي أن مبادئ الثورة أصبحت جزءا من التاريخ السياسي للإنسانية.

لعل هذه الحقائق الثلاث تفيد في مصر في تحديد مغزى الاحتفال، أو وقف الاحتفال بالثورة في مصر.

ولكن لماذا يطرح السؤال اليوم بهذا الإلحاح وقد كان يطرح على استحياء خلال السنوات القليلة الماضية؟

نعتقد أن هناك مراجعة واسعة في مصر. فالحكم في مصر يصر على أن البلاد في أحسن حال وأن ظهور بعض المشاكل لا يجب أن يدفع إلى المبالغة والنقد لكل شيء، ويرى أن الثورة قد حققت أهدافها بالكامل وأنها أصبحت رمزاً لنضال الشعب المصري الذي عبر الجيش عنه بطليعته الثورية ضد الإقطاع والاحتلال والظلم الاجتماعي.

يرى فريق آخر أن الثورة وما جلبته من أوضاع هي المسئولة عن فقدان مصر لكل ما كانت تتمتع به في العصر الملكي ويغلب على هذا الموقف أحياناً الطابع المصلحي أو الإيدلوجي.

يرى فريق ثالث أن للثورة مزاياها ومكاسبها ولها أخطاؤها، ولكن الجميع يتفق على أهمية الاحتفال بالثورة، والغريب أن منتقدي الثورة يرون أن الاحتفال بها يبرز بشكل أكبر أن المقارنة بين مصر الثورة ومصر قبل الثورة.

هناك فريق رابع يرى أن العيب ليس في الثورة وإنما في التحديات الكبرى التي حاولت القضاء على هذه الثورة، كما حاول هذا الفريق أن يفصل بين الثورة المباركة وبين الثوار الذين لم يفلحوا بالمحافظة على هذه الثورة. ولكن ماذا يضير كل هؤلاء في أن يكون الاحتفال بالثورة هو العيد الوطني لمصر.

على أية حال فإن الجدل حول هذه القضية سوف يزداد إتساعاً عام بعد عام خاصة كلما عجزت الإدارة عن تلبية طموحات المجتمع في الداخل والخارج.

وأخيراً يجب أن نشير إلى أن تقييم الثورة المصرية والاحتفال أو عدم الاحتفال بها قد أصبح مدخلاً لتصنيف مواقف الناس من الحكم ما دام الحكم مصراً على إحياء ذكرى الثورة في كل عام رغم التباعد الهائل بين كل ما كانت تحمله الثورة من آمال مقابل ما تعاني مصر منه الآن من إحباطات.

((١٣٦))

عندما يصبح ارتكاب الجرائم الدولية عملاً من أعمال السيادة في مصر

أكد الأمريكيون والإسرائيليون على الأقل أن مصر تقيم بمساعدة شاملة من الجانب الأمريكي جداراً طوله عدة كيلو مترات وعمقه ١٨ متراً ومن الفولاذ.

من الجانب المصري لم يتأكد مصر اخبار إنما تأكد ضمناً وأوضح أسباب بناء الجدار ككما أوضحها المصريون فهي دفع التهريب بين مصر وغزة أما حق مصر في بناء الجدار داخل أراضيها فقد أوضحه السيد وزير الخارجية وأكد أنه قرار سيادي يعود إلى مصر وأمنها القومي.

وأود في هذه الدقائق أن أناقش بهدوء هذه الأقوال من وجهة نظر قانونية خالصة.

فمن حق أي دولة أن تقفل ما شاء داخل حدودها لتأمين نفسها من جيرانها، ولكن القاعدة المستقرة في القانون الدولي هي أن حق هذه الدولة مقيد بالتزام عدم الإضرار بشكل غير مشروع بالدولة المجاورة أو الإقليم المجاور.

وفي تحليل عن الجدار سيوضح أن هذا الجدار سيقطع الموصلات والأوصال التي تطلق من مصر أو صوب مصر حول الاقتصاد الفلسطيني أو أن فلسطين في كبد كل مصري أو أن الفلسطينيين مسلوبو الجنسية لانتمائهم لأنها أوصال لهم تعد من المسلمات الواقع لا تستقيم القياس، ولكني أركز فقط على حق مصر الذي أكدته في خطابها الذي بلغت به مجلس الأمن بشأن الجدار.

فعندما يتعلق الأمر بغزة التي يحدها شمالاً البحر المتوسط وعلى طول حدودها الشرقية والجنوبية إسرائيل التي تحاول مشروعاً أمنياً صهيونياً هدفه القضاء على الشعب الفلسطيني والتربص الدائم بغزة وإعلان إقليماً معادياً تجيز فيه كل ما يحظره القانون الدولي، فإن الحد الغربي لغزة وهو مصر يصبح هو محطة الأمل من الناحية النفسية ليس فقط الإنقاذ غزة من الوحش الصهيوني ولكن الإمداد غزة بكل ما يلزم من ضروريات البقاء وهي في

الظروف العادية مسألة اقتصادية إذا حسنت النوايا وهي مصدر للربح بالنسبة للجانب المصري.

ولكن لأسباب كثيرة لا داعي لإقحامها في هذا السياق رأت مصرأن تقيم عازلاً صلباً بينها وبين هؤلاء "الأعداء" الذين يتربصون بها الدوائر ويغيرون عليها من حين لآخر ويسببون لها الإحراج مع إسرائيل، ومصر تظن أن هذا القرار مصدره الشعور المصري الخالص دون إملاء من أحد بهذه المخاطر.

لكن على الجانب الآخر، فإنه لما كان القانون الدولى يعتبر غزة أرضاً محتلة وأن حصارها من الجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية لسكانها، فضلاً عن كونه جرائم حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فقد أوجب القانون الدولي على الدول أطراف المعاهدات التي تجرم هذا العمل أن تسعى إلى فك هذا الحصار وإنقاذ السكان وكفالة الحد الأدنى من الظروف الإنسانية لبقائهم.

أما بالنسبة لمصر، وبسبب وضعها كمنقذ وحيد على الجانب الآخر لغزة فقد رتب القانون الدولي عليها التزامات أقسى وهي ضرورة فتح معبر رفح وكافة منافذ الحدود الأخري لإنقاذ غزة من مخطط الإبادة الإسرائيلي.

أما إحكام الحصار عن طريق إغلاق المعبر ورفض تمرير المؤن اللازمة، فقد أدى إلى إنشاء الأنفاق وهي منافذ للنجاة من هذا المخطط، فيكون إغلاقها هي الأخرى، ومنع الهواء من المرور إلى غزة عن طريق جدار فولاذي تقننت إسرائيل والولايات المتحدة في صناعته لينقل حدود إسرائيل مع غزة شرقاً وتحل محل حدود مصر مع غزة غرباً بأيدٍ مصرية وبأمن مصري، فهو عمل ـ بعيداً عن الأوصاف العاطفية التي لم يعد لها معنى مع مصر الرسمية في هذه المرحلة الخطيرة من حياة مصر ـ يجعل بناء الجدار جريمة مركبة بامتياز.

فالهدف المعلن هو الإمعان في خنق سكان غزة، ومعاقبتهم لذنب لم يرتكبوه وإرهابهم إلي حد الموت لقاء تمسكهم بنظام أحبوه أو كرهوه، اختاروه أو فرض عليهم ليس لأحد التدخل فيه مهما كان رأيه فيه من الناحية السياسية. فالهدف السياسي لا قيمة له لأن القانون يعول على النية الإجرامية وهي إبادة السكان بقطع النظر عن الدوافع.

كما أن الجدار نفسه يعني أن مصر تخلت عن التزاماتها القانونية الدولية لصالح سكان غزة المحاصرين وتعاونت مع إسرائيل على إحكام الجريمة.

وقد سبق للأستاذ ريتشارد فولك مقرر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للأراضي المحتلة أن أشار في تقريره حول محرقة غزة إلي جريمة حرمان أهل غزة من حق الفرار من الهلاك، فما بالنا وأن الجدار يجعل الهلاك محققاً ويزيل كل احتمال لتحقيقه.

إن مشاركة مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة في إبادة سكان غزة مهما كانت مبرراته لدى كل هذه الأطراف يضع مصر تماماً في دائرة التجريم، ناهيك عن أن هذه المشاركة هي امتثال مصري لاتفاق أمريكي لإسرائيلي سبق لمصر أن اعتبرته تدخلاً سافراً في شئونها وغضبت لأنه ينفذ على أراضيها دون مشاركتها، ويبدو أن زوال بوش، ومشاركة مصر قد صحح هذا الموقف الذي لن يغفره التاريخ أبداً، كما أن له ما له يوم يقوم الحساب.

لقد نظرت مصر إلى جانب واحد وغابت عنها أهم الجوانب خاصة وأن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم تلك رؤية قانونية خالصة لا أثر فيها للجوانب الإنسانية أو القومية أو الدينية أو الأمن القومي الصحيح، ويكفي أنها أكبر خدمة تقدم للمشروع الصهيوني سيدفع ثمنها أجيال مصر في عصور لاحقة.

فهرس الكتاب

العنوان	الصفحة
- مقدمة	٥
- الفصل الأول: علاقات مصر الدولية	٧
- مصر والطريق إلى مجلس الأمن	٩
- حتى لا يسبب المقعد الأفريقى أزمة مصرية أفريقية!	١٤
- مصر وجنوب أفريقيا: تحالف أم تنافس؟	١٩
- نحو سياسة خارجية حقيقية لمصر	٢٤
- مستقبل الدور المصري في العالم العربي	٢٨
- القضاء المصري ومستقبل العلاقات الأمريكية المصرية	٣٢
- مصر بين واشنطن وحماس	٣٦
- مصر وحزب الله	٤٠
- مخاطر إثارة النعرة الوطنية في علاقات الدول	٤٥
- من يطفئ النار بين مصر والجزائر؟	٤٨
- الفصل الثانى: الأزمة الديمقراطية والدستورية فى مصر	٥١
- لإثراء الديمقراطية: متى يستقيل الوزير في مصر؟	٥٣
- تعديل الدستور والانتحار الديمقراطي في مصر	٥٥
- هل أنهى تعديل المادة ٧٦ حقا قضية التوريث في مصر؟	٦٠
- الإصلاح السياسي الشامل وتعديل الدستور	٦٥
- معضلة التحول الديمقراطي في مصر: منهجية أم إجرائية؟ ..	٦٦
- هل يجوز للمرشح المستقل أن يغير صفته بعد فوزه؟	٧٠
- عندما يصبح الترشيح للرئاسة في مصر جريمة!	٧٢
- موسى وفرعون في مصر مرة أخرى	٧٤
- ضوابط الرقابة الدولية على الانتخابات	٧٦

- قضية الإشراف القضائي ومخاطرها القانونية والسياسية ... ٨٢
- جذر مأساة مصر: دمج الدولة في الحزب الوطني ٨٧

- الفصل الثالث: إرهاب سيناء ٩١
- حتى لا نحرث في البحر: تفجيرات سيناء ومخططات إسرائيل ٩٣
- على هامش تفجيرات شرم الشيخ: التضامن العربي لمواجهة الإرهاب ٩٩
- تفجيرات دهب ولغز الإرهاب في سيناء ١٠٣
- هالات الخطر على سيناء ١٠٧

- الفصل الرابع: الإخوان وحماس ١١١
- التيار الإسلامي والنظم العربية: حماس والإخوان ١١٣
- المثقفون والإخوان المسلمون في مصر ١١٩
- محاولة تفسير الأزمة بين السلطة والإخوان ١٢٢
- الاشتباك بين حماس والإخوان في مصر ١٢٥

- الفصل الخامس: أزمة الدولة في مصر ١٢٩
- من المسؤول عن فضيحة الصاعقة المصرية في حادث يوسف السباعي؟ ١٣١
- مصر في الجمهورية الرابعة أم الخامسة ١٣٤
- مشروع القراءة للجميع وشروط النهضة واحترام القانون ... ١٤١
- أبعاد مأساة اغتيال السفير المصري في العراق ١٤٤
- مخاطر انهيار مصداقية السلطة في مصر ١٤٩
- معايير الوطنية في مصر المعاصرة ١٥٢
- لماذا الجدل حول ترشيح فاروق حسني؟ ١٥٥
- هل تعد هزيمة فاروق حسني هزيمة لمصر؟ ١٥٨
- قضية سياج والحاجة إلى تحقيق قومي ١٦١

- التحولات الداخلية في مصر بعد السلام ١٤٢
- هل لا تزال ثورة يوليو تصلح عيدا وطنيا لمصر؟ ١٧٠
- ماذا تبقى من ثورة يوليو؟ ١٧٣
- عندما يصبح ارتكاب الجرائم الدولية عملاً من أعمال السيادة .. ١٧٧

السفير الدكتور عبد الله الأشعل

في سطور

- عضو المجلس الأعلى للثقافة
- أستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية
- مساعد وزير الخارجية الأسبق
- حاصل على الدكتوراه (القاهرة وباريس) في القضايا القانونية والسياسية
- دبلوم أكاديمية لاهاي في القانون الدولي العام
- محام ومحكم وطني ودولي